التصغير في اللغة العربية بين السماع والقياس
"دراسة وصفية تحليلية"

عائشة صالح خليفة المغيربي

ماجستير في اللغة العربية

كلية اللغات

1438هـ/2017م

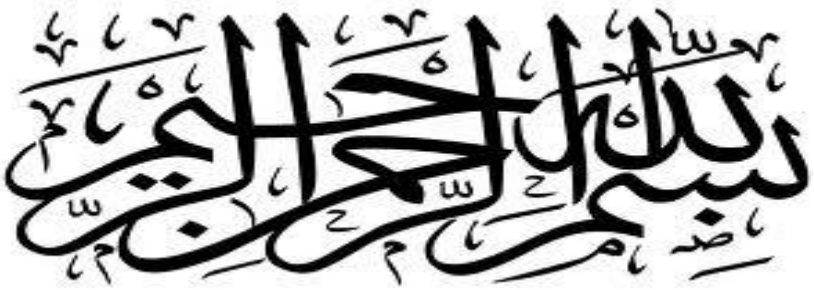

التصغير في اللغة العربية بين السماع والقياس

"دراسة وصفية تحليلية"

عائشة صالح خليفة المغيربي

MAR143BG327

بحث تكميلي مقدم للحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية

كلية اللغات

المشرف:

الأستاذ الدكتور عبد الواسع إسحاق

جمادى الأول 1438هـ /فبراير 2017م

الاعتماد

الطّالب: عائشة صالح خليفة المغيربي

من الآتية أسماؤهم:

المشرف

الاسم: .....

التوقيع:.....

المشرف المساعد

الاسم: .....

التوقيع:.....

المشرف على التعديلات

الاسم: .....

التوقيع:.....

رئيس القسم

الاسم: .....

التوقيع:.....

عميد الكلية

الاسم: .....

التوقيع:.....

عمادة الدراسات العليا

الاسم: .....

التوقيع:.....

لجنة التحكيم

عضو لجنة المناقشة	الاسم	التوقيع
رئيس الجلسة	.....	.....
المناقش الخارجي الأوّل	.....	.....
المناقش الخارجي الثاني	.....	.....
المناقش الداخلي الأوّل	.....	.....
المناقش الداخلي الثاني	.....	.....
ممثل الكلية	.....	.....

إقرار / Declaration

أقر بأن هذا البحث من عملي وجهدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بان هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية من أي جامعة أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى .

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university, educational or other institutions

اسم الطالب : عائشة المغيربي Name of student .....

التوقيع: Signature .....

التاريخ : Date .....

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع 2017© محفوظة

عائشة صالح خليفة المغيربي

التصغير في اللغة العربية بين القياس والسماع

"دراسة وصفية"

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

1- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

2- يحق لجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليميّة، لا لأغراض تجاريّة أو تسويقيّة.

3- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالميّة بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكّد هذا الإقرار:

الاسم: .....

التوقيع:.....

التاريخ:.....

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد، فأنني أشكر الله العلي القدير أولاً وأخيراً على توفيقه بإتمام هذه الرسالة، فهو – عزوجل – أحق بالشكر والثناء وأولى بهما، فالحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذه الدراسة، فإن أخطأت فمن نفسي، وإن أصبت فمن الله وحده، وما توفيقي إلا من الله تعالى.

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور عبد الواسع إسحاق المشرف على هذا البحث، والذي لم يبخل عليَ بالجهد والتوجيه، فكان نعم الموجه والمرشد.

وأتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة المدينة.

ملخص البحث

إن اللغة العربية من أبرز اللغات على الأطلاق وأكثرها جزالة في الألفاظ، فهي سيدة اللغات، وهي أجمل وأرقى وأعظم لغة في العالم، فلا تجاريها وتعادلها أي لغة أخرى في الدقة والوضوح، واللغة العربية هي هوية ولسان الأمة العربية، وهي لغة الأدب والعلم، وهي لغة الحياة بكل معانيها، وهي لغة الضاد، فمخرج هذا الحرف لم تعرفه أي لغة في العالم إلا اللغة العربية، وهي اللغة التي شاء الله عز وجل أن تكون لغة كتابه الكريم، وعلم الصرف هو أحد علوم اللغة العربية، له أهمية قصوى في الدرس اللغوي المعاصر والقديم، وقد سماه بعض العلماء علم التصريف، فعن طريقه نتمكن من ضبط صيغ الكلمات، ومعرفة أجوالها ومايعتريها من إعلال أو إبدال أو إدغام، فنميز عن طريقه بين الفعل الصحيح والمعتل، والمجرد والمزيد، ويُمكننا هذا العلم أيضا من معرفة الجموع القياسية والسماعية والشاذة لهذه الكلمات، وقد تبنى البحث جمع بعض مسائل الخلاف المتواردة في كتب النحو والصرف،وبيان ترجيح آراء من ذهب بهما إلى مسألة اختلاف اللغات، والشروط الموضوعة لمسائل التصغير من دارسة خلاف العلماء فيما يجوز في بعض الأسماء المصغرة، وكذلك بيان مسوغات جواز عدم تصغير بعض الأسماء، ودارسة الأسماء التي صغرت وجاء تصغيرها مخالفا للقياس، وتأتي أهمية البحث في مسألة التصغير في اللغة العربية لحصر الأسماء المصغرة وغير المصغرة في كتب النحو والصرف المتفرقة، وبيان ما لايجوز تصغيره بشروط موضوعة ومسوغات بيانيه لذلك، وأهمية أصول اللغة في معرفة السماع والقياس في عرض مايمكن ترجيحه أو رفضه.واقتضى البجث ان ينحى المنحى الوصفي التحليلي لنماذج من مسائل التصغير المختلف فيها، فانقسم على خمسة فصول ، أتضح في الفصل الأول منها اساسيات البحث من خلفية البحث ومشكلته واسئلته وأهدافه والمصطلحات الواردة في متنه، ثم أهميته، وقام الفصل الثاني على بيان ادبيات البحث من أطار نظري ودراسات سابقة للبحث، انقسم الأطار النظري على مباحث عدة شملت التصغير عند العلماء في اللغة العربيةن واوجه الخلاف في المسائل المصغرة والمختلف في تصيرها، ثم احصاء بعض الأسماء التي لا يجوز تصغرها، والوقوف على ماورد شاذا في باب التصغير،وضمن الفصل الثالث منهجية البحث وأدواته، أما الفصل الرابع فنهض على تحليل بيانات البحث المتعلقة بأوجه الخلاف، والأسماء الشاذة التي خالفت القياس عند التصغير، وختم البحث بنتائج خلص فيها إلى بيان أهمية التصغير في اللغة العربية وحصر الأسماء المختلف في تصغيرها وبيان الشاذ منها في كتب النحو والصرف.

ABSTRACT

The Arabic language is one of the leading languages of all, and is extremely abundant in its words. For it is the mother of all languages, and cannot be matched or amount to an equivalent to any other language in its precision and clarity. MoreoverThe research was built based upon a collection of disputed matters converging in the book of grammar, to illustrate the different views in this field based upon the issue of different languages, as well as the conditions and rules laid out from the various studies which have disagreements between different scientists may be permitted in some minimized names, therefore, illustrating the justification of non-miniaturization for some names.The study of names which are miniaturized, where the miniaturization have come forth contrary for measurement. The importance of this research comes forth, in the issue of miniaturization in the Arabic language, to confine miniaturized names, as well as non-miniaturized names in the book of grammar, and diptotes; as well as to illustrate what is not permitted to change from the diptotes, from rules which have been put in place, and rationales which illustrate the case; the importance of finding out the source in the Arabic language through the knowledge of sound, measurement in what can be weighted or either rejected. The author of this research chose to use the various descriptive, analytical models of miniaturization, therefore this study has been divided into five chapters, where it has become clear in the first chapter which are the basics of the research, as well as its background, problems, questions, goals, methodology, and the objectives contained within the research. Then it would move on to discuss the importance of this research, where the second chapter illustrated the literature, theoretical framework, and previous studies. The theoretical framework of investigation was then divided, including several ideas of the scientists regarding the issue of miniaturization in the Arabic languages, where it has faced many differences in this situation; it was then calculated the number of names that were not allowed to or were unable to be militarized. Within the third chapter, it included the methodology of the research as well as its tools. As for chapter four, it included the research data on the objects of dispute, as well as the abnormal names where there has been differences in the measurement of its militarization. As for the conclusion of this study, it illustrated the importance of miniaturization in the Arabic language, as well as the countless different names in miniaturization and illustrating the abnormal ones in the book of grammar and diptote.

فهرس المحتويات

الاعتماد..... ج
لجنة التحكيم ..... د
حقوق الطبع..... و
الشكر والتقدير ..... ز
ملخص البحث ..... ح
ABSTRACT..... ط
فهرس المحتويات ..... ي
الفصل الأول 1
المقدمة 1
خلفية البحث 1
مشكلة البحث 3
أسئلة البحث..... 3
أهداف البحث 3
مصطلحات البحث..... 4
أهمية البحث..... 6
الفصل الثاني..... 7
أدبيات البحث..... 7
أولاً: الإطار النظري 7
تمهيد 7
المبحث الأول: التصغير عند العلماء في اللغة العربية..... 8
المطلب الأول: تعريف التصغير:..... 8
المطلب الثاني: ما يعمل في الاسم المراد تصغيره: 10
المطلب الثالث: شروط الكلمة المصغرة:.....11
المطلب الرابع: أغراض التصغير:.....11

المبحث الثاني: أوجه الخلاف بين العلماء في تصغير الأسماء.....21
المطلب الأول: عرض بعض المسائل التي اختلف العلماء في تصغيرها. 21
المسألة الأولى: تصغير لفظ (آية). 21
المسالة الثانية: تصغير الخماسي المجرد ومزيده: 22
المسألة الثالثة: تصغير أسماء الشهور وأيام الأسبوع والليلة واليوم.....23
المسألة الرابعة: القول في (أفعل) التعجب وهل يجوز تصغيرها:.....25
المسألة الخامسة: مسألة تصغير الترخيم.....28
المسألة السادسة: مسألة ما يصغر من الأسماء المبنية:.....30
المسألة السابعة: تصغير "سنين": 33
المسألة الثامنة: تصغير "قبائل":.....34
المسألة التاسعة: تصغير "ناس": 34
المسألة العاشرة: تصغير "أصيل": 35
المبحث الثالث: الأسماء التي لا تصغر قياسا في اللغة العربية.....37
المطلب الأول: الأسماء التي لا تصغر.....37
المطلب الثاني: امتناع تصغير الضمائر وبعض الحروف وما في حكمها:.....40
المبحث الرابع: شواذ التصغير.....43
ثانياً: الدراسات السابقة.....48
الفصل الثالث.....54
منهجية البحث 54
أدوات البحث: 54
الفصل الرابع.....55
تحليل البيانات 55
المطلب الأول: التصغير عند علماء العربية.....55
المطلب الثالث: عرض الأسماء التي خالفت القياس في اللغة العربية 61
المطلب الرابع: عرض شواذ التصغير.....64

الفصل الخامس.....67
الخاتمة 67
أهم النتائج:.....69
ثالثا: المقترحات.....70
التوصيات:.....70
فهرس الآيات القرآنية 71
فهرس الأحاديث 73
فهرس الشعر.....74
فهرس المصادر و المراجع 76

الفصل الأول

المقدمة

خلفية البحث

الحمد لله الواحد الأحد الناشر في الخلق فضله، أحمده سبحانه وتعالى وأشكره، الذي شملت رحمته كل موجود، وعمت نعمته وحكمته كل الوجود، والذي أكرمنا بأفصح البيان، وخلد العربية بالقرآن، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الغفور الودود، وعد من أطاعه بالعزة والخلود، وأشهد أن نبينا محمداً عبد الله ورسوله، صاحب المقام، وصل الله على أفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد الأمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وصحبه المنتخبين وسلم تسليما كثيرا.

وبعد:

فإن من أشرف العلوم علم العربية؛ لتوقف فهم كثير من العلوم عليه، وإن من أجل علوم العربية علم الصرف؛ لأهميته للمتكلم والمتعلم؛ إذ لا يستغني عنه طالب العلم؛ لما له من أهمية وفضل، ويكفي في فضله أن جزءا كبيرا من اللغة يتوقف عليه؛ لأن كثيرا من اللغة يؤخذ بالقياس، ولا يتوصل للقياس إلا بعلم الصرف[1]،ومن فاته هذا العلم فاته المعظم كما ذكر السيوطي[2].

ويعد علم الصرف من أنفع علوم العربية وأهمها؛ لأن به تعرف أصول كلام العرب؛ ولأنه ميزان العربية، ولذا حظي هذا العلم بعناية كبيرة من علماء العربية على مر العصور، وهو علم يحتاج إليه جميع أهل العربية أيما احتياج؛ لأنه يعصم اللسان عن الخطأ، ويمنعه من الوقوع في اللحن كما يساعد على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله –صل الله عليه وسلم–، والتوصل به إلى فهم كثير من العلوم الدينية.

كما أن للصرف أهمية كبيرة من بين علوم العربية، فهو موازي في الأهمية علم النحو ؛ لأن الصرف يدرس الكلمات المفردة وأجزاءها، أما النحو فيدرس الجملة وتركيب الكلمات فيها، ودراسة الجزء أهم من دراسة الكل؛ لأن معرفة الجزء هي التي توصل إلى معرفة الكل [3]،إذ الواجب على من

---

(1) الغنيمان، **الواضح في الصرف**، د.ط، ص5.

(2) السيوطي، **المزهر**، د.ط، (330/1) .

(3) ابن جني، **المنصف**، ط1، ص2. العكبري، **اللباب**،ط1، (219/2) .

أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ ذلك لأن التصريف هو معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة [4].

والذي يؤكد أهميته بين علوم العربية ما ذكره الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله: "متى درستَ علم الصرف أفدت عصمة تمنعك من الخطأ في الكلمات العربية، وتقيك من اللحن في ضبط صيغها، وتيسر لك تلوين الخطاب، وتساعدك على معرفة الأصلي من حروف الكلمات والزائد، والحق أن علم الصرف من أجل علوم العربية موضوعا وأعظمها خطرا، وأحقها بأن نُعنى به وننكب على دراسته، ولا ندخر وسعا في التزود منه"[1]. ومما يؤكد على أهميته بين علوم العربية ما ذكره ابن عصفور في مقدمة كتابه (الممتع)، حيث قال: "التصريف أشرف شطري العربية: فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي إليه أيما حاجة لأنه ميزان العربية، ألا ترى أنه يُؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يتوصل إلى ذلك إلا عن طريق التصريف لذا قال ابن جني في (المنصف):"فلهذه المعاني، ونحوها كانت الحاجة بأهل علم العربية إلى التصريف ماسة، وقليلا ما يعرفه أكثر أهل اللغة؛لاشتغالهم بالسماع عن القياس، ولهذا لا تكاد تجد لكثير من مصنفي اللغة إلا وفيه سهو وخلل في التصريف، وليس هذا غضا من أسلافنا ولا توهينا لعلمائنا، وإنما أردت التنبه على فضل هذا القبيل من علم العربية"[2].

ومن خلال ما صرح به علماء العربية من مكانة علم الصرف وأهميته نعلم أن علم الصرف جليل القدر، رفيع المكانة عالي المنزلة، يحتاج إليه كل مشتغل باللغة العربية، لأنه يساعدنا على فهم الصيغ، ويصون ألسنتنا من الوقوع في الخطأ، كما يمكننا من التنويع في الأسلوب وتغييره، وكذلك معرفة الأصلي والزائد؛ فهذا كله يؤدي إلى تقريب اللغة وفهمها وتيسيرها لدى القارئ، فنفهم بذلك كتاب الله تعالى وسنة رسوله –صل الله عليه وسلم –وأقوال العرب، فهو في المرتبة الأولى من حيث العلم؛ لأنه يؤلف بين أشتات اللغة بقواعد كلية وضوابط جامعة.

---

(1) الراجحي، **التطبيق الصرفي**، ط1، ص8-9.

(2) عبد الحميد، **دروس التصريف**، د.ط، ص6-7

(3) ابن جني، **المنصف**، ط1، (3/1) .

وبناء على ما تقدم فإن الباحثة سعت أن تكون رسالتها في مجال علم الصرف من خلال دارسة التصغير في اللغة العربية. ومما لا شك فيه أن التصغير موجود في اللغة العربية فقد وردت في بعض أحاديث (الرسول صل الله عليه وسلم) كقوله: "أصيحابي أصيحابي"[3].

مشكلة البحث

من الملاحظ أن بعض الصرفيين منعوا تصغير بعض الأسماء بعد أن وضعوا قواعد التصغير ودار بينهم خلاف في تصغير بعض تلك الأسماء ولهم مبررات تأخذ بعين الاعتبار، كما يلاحظ أن بعض تلك الأسماء خالفت القياس، فكانت الحاجة ملحة لدارسة هذه القضايا وبيان خلاف العلماء ومسوغات منع بعض الأسماء من التصغير، ولا شك أن تلك الأسماء لها خصوصية تمنع التصغير فكانت هذه الدارسة مُجلية وموضحة لتلك القضايا ومن ثم تكمن مشكلة هذا البحث في دارسة أسباب الخلاف بين العلماء فيما يجوز في بعض الأسماء من أوجه تصغيرية، وكذلك بيان الأسماء التي لا يجوز تصغيرها والمسوغات التي أبداها الصرفيون لدعم آرائهم، وتتمثل أيضا في بيان الأسماء التي صغرت وجاء تصغيرها مخالفا للقياس وأسباب مخالفتها للقياس.

أسئلة البحث

بناء على ما سبق، واستنادا لما فُصّل في الإشكالية فإن الباحثة تحاول الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما مسائل الخلاف بين العلماء في تصغير الأسماء؟
2. ما مسوغات جواز عدم تصغير بعض الأسماء عند الصرفيين؟
3. ما الأسماء المصغرة التي خالفت القياس في اللغة العربية وأسباب المخالفة في ذلك؟

أهداف البحث

انطلاقا من التساؤلات السابقة، تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

1. بيان مسائل الخلاف بين العلماء في تصغير بعض الأسماء.
2. كشف مسوغات الأسماء التي لا يجوز تصغيرها.

---

(1) أخرجه مسلم في **صحيحه**، كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا صلى الله عليه وسلم وصفاته، (1800/4) ، رقم 2301. فنسنك، **المعجم المفهرس**، د.ط، (513/3) . الأنباري، **الإنصاف**، ط1،(113/1) .السيوطي ، **الهمع**، د.ط، (13/6) .

3. دراسة الأسماء المصغرة التي خالفت القياس في اللغة العربية ومعرفة أسباب مخالفتها للقياس.

مصطلحات البحث

عملا بنظم البحوث العلمية وقواعدها، وتلبية لحاجة القارئ الملحة في فهم كل ما له صلة بموضوع البحث من المصطلحات الواردة فيه من حيث المعنى والدلالة وبذلك سيتعرض البحث لأهم المصطلحات معرفا لها في اللغة وفي اصطلاح النحويين.

أولا –التصغير:

التصغير في اللغة: مصدر صغره، والصغر ضد الكبر، قال ابن سيدة: الصغر والصغارة، خلاف العظم، والتصغير للاسم والنعت تحقيرا ويكون شفقة ويكون تخصيصا[1].

أما في الاصطلاح: فهو تغيير صيغة الكلمة، لتحقيق فائدة ترتبط بمعناه اللغوي ارتباطاً، لأجل تغير المعنى تحقيرا أو تقليلا أو تقريبا أو تكريما أو تلطيفا[2].

وقيل: هو الزيادة التي تدل على أن مدلول المزيد فيه محقر.

وقد جاء عن العرب اختلاف المسمى الاصطلاحي لما صغر من الأسماء، فمنهم من استعمل مصطلح التصغير، ومنهم من استعمل مصطلح التحقير، ومنهم من جمعه بين المصطلحين.

ثانيا – القياس:

عرفه أبو البركات الأنباري في كتابه (لمع الأدلة) بأن معناه في اللغة: التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا، أي: قدرته، ومنه المقياس، أي: المقدار، وقيس رمح، أي: قدر رمح وقال: هو في عرف العلماء – أي: في اصطلاحهم – عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه لحدود كله متقاربة[3].وعرفه في كتابه المسمى (الإغرابفي جدل

---

(1) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط2، (290/3) . ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، (458/4) ، مادة (صغر) .

(2) الاستراباذي ، **شرح الشافية**، ط1،ج189. الحملاوي، **شذا العرف**،ط1، ص122-123.

(3) ابن السراج، **الأصول في النحو**، د.ط، ص134.

الإعراب) بأنه يعني في الاصطلاح: هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[1]. أو هو الجمع بين أول وثان، يقتضي في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[2].

ثالثا –السماع:

السماع لغة: مصدر يقال: (سَمِعَه يَسمَعه سمعًا وسَماعةً وسَماعِيّةً) ويقال: (سمع لفلان أو إليه أو إلى حديثه سمعا وسِمعًا وسماعا: أصغى إليه وأنصت إليه، وسمع له: أطاعه).

ومعناه: "ما سمعت به، فشاع وكلم به ذكر السيوطي أنه – يعني: بالسماع – ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل هذا كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وهو أفصح كلام وأبلغه، وكلام نبيه– صل الله عليه وسلم– وهو الحديث النبوي الشريف، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا من مسلم أو كافر[3]. وقدسماه أبو البركات الأنباري النقل، وقال في تعريفه له: "هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[4].

رابعا–الميزان الصرفي:

الميزان في اللغة: هو الآلة التي يوزن بها، وهو المقدار، تقول هذا بوزن هذا، إذا كان على زنته، أو كان محاذية، وهو وزنه ووزانه وزانه أي قبالته.

ومما سبق توصل أهل الصرف إلى أن الميزان الصرفي هو الوسيلة التي يعرف به أحوال بنية الكلمة من ضبط للحركات الثلاث، والتمييز بينها والوقوف على الأصل والزائد فيها، وملاحظة ما يحدث فيها من تغير.

وقد استعمل علماء اللغة القدامى عدة مصطلحات للدلالة على الميزان الصرفي مثل (المثال) و(البناء) و(الوزن). وكل لفظة من هذه الألفاظ تحمل الدلالة نفسها التي يعطيها الميزان، وللميزان الصرفي دور في مساعدة الدارسين على ضبط أعمالهم الصرفية في عدم الوقوع في الزلل والخطأ في الكلام.

---

(1) ابن السراج، **الأصول في النحو**، د.ط، ص187.

(2) ابن جني، **التصريف الملوكي**، ط2، ص70،71.

(3) السيوطي، **الاقتراح**، ط2، ص39.

(4) الأنبا ري، **لمع الأدلة**، د.ط، 81.

والميزان الصرفي له ثلاثة حروف أصول، فإذا أريد وزن الكلمة عبر عن الحروف الأصول بالفاء والعين واللام أي جعل مكان الحروف الأصلية، هذه الحروف الثلاثة، ك(ضرب) على وزن (فعل).

اختار الصرفيون وزن (فعل) للميزان الصرفي؛ لأنه لفظ مشترك بين الأفعال والأسماء جميعا كما أن مخارج مادة (فعل) تمثل كل مخارج أصوات اللغة كما أن الكلمات الثلاثية أكثر من غيرها لذلك اختاروا الميزان على أساسها، إذ لو وضعوه على أكثر من ثلاثة لاضطروا إلى الحذف لذلك فقد وضعوه على ثلاثة أحرف ثم يزيدون عليه إذا وزنوا رباعيا أو خماسيا.

أهمية البحث

1-إثراء اللغة العربية ببيان مسائل التصغير والتوسعة في اللغة.

2-حصر الأسماء المصغرة وغير المصغرة من كتب النحو والصرف.

3- أهمية أصول اللغة من قياس وسماع في رد ما خالف مسائل التصغير أو قبوله.

الفصل الثاني

أدبيات البحث

أولاً: الإطار النظري

تمهيد

يحتوي هذا الفصل على موضوعات عدة تتعلق بالإطار النظري، مقسم إلى عدة مباحث ذلك وفقا لما تتطلبه هذه الدارسة وما تحويه من متغيرات؛ حيث يشمل المبحث الأول: التصغير في اللغة العربية، يتم التعرف فيه على التصغير عند العلماء لغة واصطلاحا وكذلك شروط الكلمة المراد تصغيرها، وأغراض التصغير، والمبحث الثاني:يتم التعرف فيه على أوجه الخلاف بين العلماء في تصغير الأسماء،من خلال عرض بعض الكلمات التي اختلف العلماء في تصغيرها، بينما المبحث الثالث: سوف يتم التطرق إلى المبررات وراء الأسماء التي لا يجوز تصغيرها، أما المبحث الرابع: فسوف يتم التعرف على الأسماء المصغرة التي خالفت القياس في اللغة العربية.

المبحث الأول: التصغير عند العلماء في اللغة العربية

المطلب الأول: تعريف التصغير:

التصغير من الموضوعات الصرفية التي شاع استعمالها في اللغة العربية وفق شروط معينة، وهو من الموضوعات التي لا يستغنى عنه الدارسون، فالتصغير لغةً: هو التقليل[1].

واصطلاحاً: فقيل: "المصغّر ما زِيد فيه شيء حتى يدلّ على تقليل"[2]. وكذا قيّده السهيلي، فقال: "التصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صِغَر المسمّى، وقلّة أجزائه". بينما أطلقه الجرجاني، فقالبأنه: "تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى، تحقيراً، أو تقليلاً، أو تقريباً، أو تكريماً، أو تعظيماً"[3].

أما التصغير في الاصطلاح: فقد عرفه الاستراباذي بأنه: "ما زيد فيه الشيء حتى يدل على تقليل"[4].

ومن خلال التعريفات السابقة نستطيع أن ننظم تعريفا شاملا في جملة منسقة على النحو التالي: (هو تغيير يحدث في الاسم وفق صيغ صرفية (فُعيل، فُعيعل، فُعيعيل) للدلالة على معنى معين وهذا التغيير في بناء المصغر إنما كان من أجل الاختصار والخفة). ألا ترى أن قولك: رُجيل هو بمعنى: رجل صغير؟!.

يقول سيبويه: "اعلم أن التصغير في الكلام على ثلاثة (فُعيل، وفُعيعل، وفُعيعيل)"[5].

كما يلاحظ على علماء العربية القدامى أنهم استعملوا لفظي التصغير والتحقير فكانوا يربطون التصغير بالتحقير ويستعملونهما جنبا إلى جنب،فمرة يستخدمون لفظ التحقير، وتارة أخرى يستخدمون لفظ التصغير، يقول الخليل:(وتحقير الكلمة تصغيرها)[6]. كما يقول ابن يعيش: (اعلم أن التصغير والتحقير واحد،وهو خلاف التكبير والتعظيم)[7]إلا أن الباحثة ترى بأن مصطلح التصغير لا يعني به التحقيرنلأن

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، (4458) ، مادة(صغرَ)

(2) الاستراباذي،**شرح الشافية**،ط1، (190/1) .

(3) الجرجاني، **التعريفات**، ط1، ص61

(4) الاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (190/1) .

(5) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (415/3) .

(6) لفراهيدي، **العين**، ط1، (43/3) .

(7) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ط1، (394/3) .

التحقير غرض من أغراضه وليس معنى له ، فليس كل تصغير تحقير، وإنما يتحكم الغرض من مفهومه في الكلام.

المطلب الثاني: صيغ التصغير:

وللتصغير صيغ ثلاث ذكرها سيبويه في قوله: "التصغير على ثلاثة أمثلة، على فعيل، فعيعل، فعيعيل"[1].

وذلك نحو قولهم فُليس في (فلس) ودُريهم في (درهم)، و(دُنينير)، في (دينار). وهذه الأوزان الثلاثة قد ترددت لدى معظم اللغويين والدارسين[2]، وهي من وضع الخليل، فقيل له: لما بنيت المصغر على هذه الأبنية ؟ فقال: لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار[3]، كما أن هذه الأبنية اصطلاح خاص بباب التصغير، أما صيغة (فُعيل) فهي خاصة بما كان على ثلاثة أحرف، وهو أدنى التصغير.

فُعيلا اجعل الثلاثي إذا صغرته نحو "قُذي" في قذا [4] .

صُغ الثلاثي على (فُعيل) مصغرا ك (الجذل) و(الجُذيل)[5].

أما (فعيعل) فما كان على أربعة أحرف نحو: (دُريهم) في درهم. و(فعيعيل) فهو خاص بما كان على خمسة أحرف، وكان الرابع منه واو أو ألفا، أو ياء،وذلك نحو قولك في مصباح: (مُصيبيح).

فُعيعل مع فُعيعيل لما فاق كجعل درهم دُوريهما

وأكثر أبنية التصغير استعمالا هو الثلاثي، وذلك لأنه أعدل الأبنية وأخفها، أما الرباعي فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي، وهو أثقل من الثلاثي ولذلك قل التصرف فيه. والخماسي هو أقل أبنية التصغير استعمالا، لأنه ثقيل جدا لكثرة حروفه. فإذا أريد تصغيره حذف حرف منه حتى يرجع إلى الأربعة أحرف، ثم يصغر بمثال الرباعي، وهو (فُعيعل) نحو:(سفيرج) في سفرجل.

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (105/2) .

(2) الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (14/1) . الحملاوي، **شذ العرف**، ط1، (137/9) .

(3) الأزهري، **شرح التصريح**، ط1، (560/2) .الصبان، **حاشية الصبان**، ط1، (156/4) .

(4) الأشموني، **شرح الأشموني**، ط1، (414/3) .

(5) ابن مالك، **شرح الكافية**، ط1، (1891/4) .

ولم يقف اللغويون عند هذه الصيغ الثلاثة للتصغير بل ذهبوا إلى مذاهب أخرى،وأتوا بصيغ غيرها، فزعم بعض الكوفيين وابن الدهان أن الألف قد تجعل علامة للتصغير مكان الياء وذلك في نحو: (هُداهد) و(دُوابة)، و(شُوابة)، هذه صيغ التصغير لـ(هُدهد)، و(دابة) و(شابة)[1].

كما أن للسيرافي رأياً في أن صيغ التصغير لا تقتصر على الصيغ الثلاثة. فيرى أن هذه الصيغ غير شاملة لصيغ التصغير كلها، وبذلك أضاف وجها آخر إلى قول سيبويه، فقال: "لو ضم إلى هذا وجها رابعا لكان يشتمل على التصغير كله وذلك (أفُيعال) في قولنا (أُجيمال) في تصغير (أجمال) وسائر ما كان على أفعال من الجمع"[2].

وهناك أبنية أخرى للمصغرات في اللغة العربية من باب:(فُعيلان) (عُطيشان)، و(فُعيلى) (حُبيلى)، و(فعلاء) (حُميراء)[3].

المطلب الثالث: ما يعمل في الاسم المراد تصغيره:

يكون تصغير الاسم بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده، وكسر ما بعدها إن لم يكن حرف إعراب،وإنما ضموا أوله لسببين:

الأول: أن الاسم المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فأشبه فعل ما لم يسم فاعله، فكما بني أول فعل ما لم يسم فاعله على الضم فكذلك أول الاسم المصغر.

الثاني: أن التصغير لما صيغ له بناء، جمع له جميع الحركات،فبني على الضم لأنه أقوى الحركات، وبني على الثاني على الفتح، وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر، إن لم يكن حرف إعراب. وللسيرافي رأي في هذه المسألة حيث أنه اعتل لضم أول التصغير لأنهم قد جعلوا الفتحة للجمع في قولهم (مساجد)، و(ضوارب)، وما أشبه ذلك، فلم يبق إلا الكسر والضم، فاختاروا الضم لأن الياء علامة التصغير، ويقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف، كقولهم:(عُقيرب)، فلو كسروا أوله لاجتمعت كسرتان وياء، فعدلوا عنها لثقل ذلك[4].

---

(1) الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (229/1) . السيوطي، **الهمع**، د.ط، (379/3) .

(2) سيبويه،**الكتاب**، ط3، (106/2) . ابن يعيش، **شرح المفصل**، ط1، (398/3) . الصبان، **حاشية الصبان**، ط1، (161/5-162) . السيرافي، **منهج السيرافي**، د.ط، ص67.

(3) ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، ط 2، (396/2) .

(4) سيبويه، **الكتاب**، ط3، ج 2، 3، 460 . ابن يعيش، **شرح المفصل**، ط1، (396/3) .

المطلب الرابع: شروط الكلمة المصغرة:

1– أن يكون اسما. فلا تصغر الأفعال والحروف، لأن التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان، وقد سمع عن العرب تصغير أفعال التعجب (ما أملح، ما أحسن). واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

يا ما أمليح غزلانا شدن لنا من هؤلياء بين الضال والسمر[1].

2– أن يكون الاسم معربا لا مبنيا. فلا تصغر الأسماء المبنية مثل: أسماء الشرط والإشارة والموصول وغيرها، ولكن إن سمع عن العرب تصغير بعض المبنيات فهذا يحفظ ولا يقاس عليه فهو على خلاف القاعدة. فقد صغروا أسماء الإشارة (ذا، تا، أولى، أولاء)، وصغروا من الأسماء الموصولة (الذي، التي)، ولا تصغر من وكيف ونحوهما.

3–أن يكون اللفظ خاليا من صيغ التصغير وشبهها. أي لا يكون مصغر في اللفظ مثل كُميت، شُعيب، لأنه على صيغته، ولا نحو: مهيمن ومسيطر، لأنهما على صيغة تشبهه[2].

4–أن يكون قابلا للتصغير، فلا تصغر الأسماء المعظمة شرعا كأسماء الله تعالى، وملائكته وكتبه والمصحف والمسجد، لأن تصعيرها ينافي تعظيمها، ولا جمع الكثرة ولا كل وبعض ولا أسماء الشهور والأسبوع، لأنها موضوعة لأزمنة مخصوصة، ولا غير وسوى والبارحة والغد.

المطلب الخامس: أغراض التصغير:

للتصغير أغراض تداولتها الدراسات اللغوية. وتعددت هذه الأغراض فكل غرض منه يؤدي إلى معنى معين، فقد ذُكرت أغراض التصغير في الشعر العربي وفي الأمثال العربية وكذلك في الحديث النبوي الشريف،سيتعرض الباحث لنماذج منها.

وقد جمع أحدهم أغراض التصغير في قوله:

فعظم وحقر وقرب زماني ترحم تحبب رزقت الأماني

وأقلل بتصغيرهم يا فتى فما زلت في محفل من معاني[3]

---

(1) البيت من البسيط. ابن الملوح، ديوان قيس، ط1، (130/1) . وقد ورد هذا البيت في: الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (90/1) بلفظ:منهؤليائكن الضال والسمر.

(2) الحملاوي، **شذا العرف**، ط1، ص173.

(3) درويش،**إعراب القران الكريم**، ط4، (462/10) .

أولا: التحقير: وهو أكثر أغراض التصغير استعمالا. فقد ورد في كثير من الشعر العربي، ومن الشعراء الذين أكثروا من هذا الغرض الفرزدق والمتنبي وجرير، وسيعرض مجموعة من الأبيات الشعرية لكل شاعر من هؤلاء.

التحقير في شعر الفرزدق:

من خلال المطالعة لديوان الفرزدق يلاحظ أن الشاعر قد أكثر من غرض التحقير،ومن الأبيات التي ذكر فيها الفرزدق هذا الغرض، قوله وهو يهجو بني باهلة:

لو غير عبد بني جؤية سبني ممن يدب على العصا لم أغضب[1].

الشاعر في هذا البيت استخدم التصغير لدلالة على غرض التحقير، فقد صغر أحد إخوان باهلة، حيث جاءت كلمة (جؤية) مصغرة. والشاعر يرى بأنه لو أن غير إخوان باهلة سبه ولو كان ممن يتكئ على عصاه لم يغضب.

وقوله وهو يهجو جرير:

بين الكُليبي القصير عمادة يمد عليه اللؤم من كل جانب[2]

الشاهد في هذا البيت أن الشاعر قد صغر (جريرا). ولكن ليس تصغير الاسم في حد ذاته وإنما صغره بلفظ قبيح وهو (كليب) والتصغير في هذا البيت لدلالة على غرض التحقير.

وقوله أيضا في هجاء الجرير:

وإني لقاض بين تيم فعادل وبين كُليب، حين هرت كلابها[3]

التحقير في شعر الجرير :

من خلال القراءة في ديوان الجرير يلاحظ أن الشاعر قد أكثر من غرض التحقير في شعره، خاصة في هجائهللأخطل، كقوله في الأخطل:

أتغلب ما حكم الأُخيطل إذ قضى بعدلٍ ولا بيعُ الأُخيطل رابح[4].

---

(1) جؤية: تصغير جأوة: إنما أراد التحقير وهو أحد إخوان باهلة، الفرزدق، **ديوانالفرزدق، ط1**، ص35.

(2) كليبي:أراد الشاعر جرير بن عطية ، عبدالله اسماعيل، الصاوي، **ديوان الفرزدق**،ص36.

(3) الصاوي، **ديوان الفرزدق**، ص53.

(4) بن حبيب، **ديوان الجرير**، ط1، ص122.

الشاهد في هذا البيت أن الشاعر قد جاء بالتصغير مرتين في البيت. وكان لغرض التحقير، فقد حقر الأخطل مرتين، إلا أن الشاعر قد استعمل اسم (الأخطل) مصغرا ولم يأت بألفاظ قبيحة كما فعل الشعراء الآخرون.

وقولة فيه أيضا:

إن الأُخيطل لو يفاضل خندقا لقي الهوان هناك والتصغير.[1]

في هذا البيت نجد الشاعر قد جمع بين التصغير الذي يراد به التحقير في صدر البيت (الأخيطل)، ولفظ التصغير في عجز البيت، كما ذكر الهوان الذي يعد أيضا من أغراض التصغير. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تمكن الشاعر وتمرسه في فن الهجاء.

التحقير في شعر المتنبي:

ومن الشعراء الذين أكثروا من غرض التحقير المتنبي، فقد كان معروفا بأنه يتباهى بنفسه ويحقر الآخرين، ولأن التحقير مرتبط بفن الهجاء،فقد كان له فيه باع، كقوله في تحقير النظراء:

أفي كل يوم تحت ضبني شُويعر ضعيف يقاويني قصير يطاول[2].

الشاعر في هذا البيت أشار إلى استحقار ذلك الشويعر حتى لو أراد أن يحمله تحت رضينه لقدر،تم إنه مع قصوره يضاهيه.ومن المعروف أن المتنبي لا يبالي بتصغير النظراء لشعوره بالتعالي والكبرياء والعظمة. وقول آخر له وهو يحقر أهل زمانه:

أذم إلى هذا الزمان أُهيله فأعلمهم فدم وأحزمهم وغد[3].

الشاعر هنا يقلل ويصغر الأهل وذلك تحقيرا لهم.

كما ورد غرض التصغير الدال على التحقير في الأمثال العربية كقول (الحجاج) لقتيبة بن مسلم الباهلي وقد تزوج: (أسعد أم سُعيد)، هنا الحجاج جعل التصغير دلالة على القبح والتحقير، فأراد من قوله: أحسناء أم شوهاء[4].

---

(1) المصدر السابق، ط1، ص229.

(2) المتنبي، **ديوان المتنبي**، ط3، ص117.

(3) العكبري، **ديوان أبي الطيب**، ط3،ص374.

(4) الميداني، **مجمع الامثال**، ط1، ص329.

وقصة هذا المثل أن (لضبة بن أذ ... ابنان يقال لهما سعد وسُعيد وكان لضبة إبل فخرجت ذات ليلة ولم تعد فأمر الأب الابنين بالخروج للبحث عن الإبل فرجع سعد ومعه الإبل وأما سعُيد فلم يرجع فأصبح فجعل (ضبه) يقول بعد ذلك إذا رأى تحت الليل سوادا مقبلا: "أسعد أم سُعيد"هذا مثل أسعد أم سُعيد، فسعد للتكبير بالشيء وسعُيد للتقليل من الشيء وتحقيره).

وقد استشهد الحجاج بقول أبي تمام:

غَنِيتُ بهِ عَمَّنْ سِواهُ وحُولَتْ عِجَافُ ركابي عَنْ سُعَيدْ إلى سَعْد[1].

فالشاعر حاول توظيف دلالة التصغير في هذا المثل للتعبير عن التحول الذي أصاب عجاف ركابه فكنى بـ(سُعيد) وهو الدال على التحقير عن الشيء من ركابه، وبـ(سعد) عن الجيد منها.

ثانيا: التقليل، وهو أحد أغراض التصغير. وهو التقليل من ذات الشيء أو من كميته، وقد ورد هذا الغرض في الشعر وفي الأمثال العربية ستعرض الباحثة نموذجا لكل منهما.

فقد ورد التقليل في شعر الفرزدق، فمن الأبيات التي ورد فيها هذا الغرض قوله وهو يهجو جرير ويقلل من قيمته:

بين الكُليبي القصير عمادة يمد عليه اللؤم من كل[2].

الشاعر أراد التصغير هنا لغرض التقليل من شأن جرير، فهو يصفه بالكليب، وكذلك بأنه قصير القامة ليقلل من مكانته بين الشعراء.

وقوله في هجاء الجرير أيضا:

وإني لقاض بين تيم فعادل وبين كُليب، حين هرت كلابها[3].

فالفرزدق يأتي بكل الكلمات المصغرة التي يهجو فيه (جرير) بألفاظ قبيحة فلا يأتي بذكر اسمه بل يكتفي بوصفه بالكليب والقصير.

كما ورد في شعر المتنبي أبيات تشتمل على غرض التقليل كقوله:

فتىً ألفُ جُزءٍ رَأيُهُ في زَمانِهِ أقلُّ جُزَيءٍ بَعضُهُ الرَأيُ أجمَعُ[4].

---

(1) الخطيب التبريزي، **شرح ديوان أبي تمام**،ط2،ج1،ص267.

(2) كُليبي: أراد الشاعر جرير بن عطية، عبد الله اسماعيل. الصاوي،**ديوان الفرزدق**، ص36.

(3) الصاوي، ديوان **الفرزدق**، ص53.

(4) المتنبي،أبو الطيب، **ديوان المتنبي**،ج1،ص31.

فقد جعل البعض التصغير في هذا البيت لإقامة الوزن، إلا إن الشاعر قد أراد من هذا التصغير التحقير والتقليل من شأن المصغر وليس لإقامة الوزن.

وقوله أيضا:

أذا الغُصْنُ أم ذا الدَّعصُ أم أنتِ فتنةٌ وذَيّا الذي قَبلتُهُ البَرْقُ أم ثَغُر[1].

أراد الشاعر في هذا البيت تقليل الذات في النسب، صغر (ذا) بقوله (ذيا)، لأنه أشار إلى الثغر، والثغر يوصف بالصغر .

كما ورد في الأمثال العربية قولهم:(إن العصا من العُصية). فكلمة (العُصية) جاءت هنا تصغير (عصا)، والغرض من هذا المثل هو التصغير الذي أريد به تقليل حجم الشيء الكبير؛ بمعنى أن الشيء مهما كان كبيرا فإن أصله صغير[2].

ثالثا: التقريب: وهو نوع آخر من أغراض التصغير. وقد يكون التقريب للزمان أو المكان أو المسافة.

ومما ورد في بعض أشعار العرب مما يدل على غرض التقريب قول الفرزدق:

إذا اجتمعا في راحتيك كلاهما دُوين كُبيدات السماء غواربه.

الشاهد في البيت هو استخدام الشاعر كلمتين مصغرتين في نفس البيت للدلالة على التقريب في كلمتن وهما: (دوين)، و(كبيدات).

ومنها: قولهم: (لقيته ذات الزُمين)، فهذا دال على تصغير الزمن، أي لقيته زمنا قصيرا[3].

وقولهم أيضا: (لقيته ذات العُويم). أي: تصغير العام، والمعنى من ذلك لقيته بعض عام أو جزء منه، فلا يراد بالقول عاما كاملا، ولهذا يلجأ إلى تصغير لفظة العام للدلالة على جزء منه وليس العام كله. وقد

---

(1) ذيا: تصغير ذا، ونما صره لأنه أشار إلى الثغر والثغر يوصف بالصغر،العكبري،**شرح ديوان المتنبي**،د،ط،ج2،ص123.

(2) الميداي، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري مجمع الأمثال،د.ط،(15/1)

(3) الزمخشري، **المستقصي**، ط2، (286/2) .

ورد في الحديث النبوي الشريف ما يدل على تقريب المكان في قوله عليه أفضل الصلاة والسلام: "عَرَضَ لي قُبيل، فقلت بلى"[1].

رابعا: التحبب والشفقة: ففي التحبب قول رسول الله-صلى الله عليه وسلم-:

"أصيحابي أصيحابي". وقد روي أنه-صلى الله عليه وسلم- نادى حبيبته عائشة -رضي الله عنها- بالحميراء، تحببًا إليها وملاطفة لها. ومن ذلك ما رواه عدد من العلماء من رواية أم المؤمنين عائشة، زوج النبي -صلى الله عليه وسلم- قالت: دخل الحبشة المسجد يلعبون، فقال لي: «يا حميراء! أتحبين أن تنظري إليهم»، فقلت: نعم، فقام بالباب وجئته فوضعت ذقني على عاتقه، فأسندت وجهي إلى خده"، قالت: "ومن قولهم يومئذ أبا القاسم طيبًا" فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: «حسبك» فقلت: يا رسول الله لا تعجل، فقام لي ثم قال: «حسبك» فقلت: "لا تعجل يا رسول الله" قالت: "وما لي حب النظر إليهم، ولكني أحببت أن يبلغ النساء مقامه لي ومكاني منه". قالت: قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "يا حميراء! أتحبين أن تنظُري إليهم؟!" يعني: إلى لعب الحبشة ورقصهم في المسجد، ولفظ: (حميراء): معناه البيضاء؛ لأن أم المؤمنين كانت بيضاء رضي الله عنها. والعرب تطلق على الأبيض أحمر لغلبة السمرة على لون العرب. والعرب تقول: امرأة حمراء أي بيضاء. وسئل ثعلب: "لم خص الأحمر دون الأبيض؟ فقال: لأن العرب لا تقول رجل أبيض من بياض اللون، إنما الأبيض عندهم الطاهر النقي من العيوب، فإذا أرادوا الأبيض من اللون قالوا أحمر".

كما ورد في القرآن الكريم اللفظ مصغرا ولكن دال على التحبب والتلطف. ففي قوله تعالى:﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًا﴾[2]، وقوله تعالى على لسان نوح:﴿يَٰبُنَيَّ ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾[3].

كما صغر الاسم لغرض التحبب في بعض أبيات الشعر كقول الفرزدق لذي الرمة:

---

(1) كتاب أبواب تفسير القرآن، باب مناقب أبي محمد، ط2، (660/5) . رقم3781. ابن حنبل، **المسند**، كتاب أحاديث من أصحاب، (354/38) ، رقم23329. النسائي، **السنن الكبرى**، كتاب المناقب، مناقب حذيفة، (368/7) ، رقم8240. وقال الترمذي: حسن غريب من هذا الوجه، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (660/5) .

(2) سورة يوسف: الآية 5

(3) سورة هود: الآية 42

ودوية لو ذو الُرميمة رامها وصيدح أودى ذو الرميم وصيدح[1].

هنا الشاعر جاء بلفظ (الرميمة) مصغرا لغرض التحبب وهو لفظ (الرمة)، فصغر الشاعر ذي الرمة تحببا له.

وهذا البيت لغرض التحبب، وقد أراد المتنبي التقليل بقوله:

إذا عذلوا فيها أجبت بأنة حُبيتا قلبا فؤاد هيا جمل[2].

فقد جاء المتنبي في هذا البيت بلفظ التصغير لغرض التحبب في كلمة (حبيبتا)، فقد صغر كلمة (حبيبة).

خامسا: التعظيم والتكبير. وقد يأتي التصغير ويراد به التعظيم، إلا أن هذا الغرض قد اختلف فيه، فقد أثبته الكوفيون بينما أنكره ومنعه البصريون، إذا لا يعدونه من أغراض التصغير. واستدل الكوفيون ببعض الشواهد، كقول عمر بن الخطاب عن ابن مسعود –رضي الله عنهما–: (إنه كُنيف مُلئ علما).

وقول أوس بن حجر:

فُويق جُبيل شامخ الرأس لم تكن لتبلغه حتى تكل وتعملا[3].

الشاهد في هذا البيت أن الشاعر جاء بمصغرين متتالين لغرض التعظيم والتكبير. واستدل الكوفيون بهذا البيت بأن التصغير يأتي لغرض التعظيم.

وقول الشاعر:

وكل أناس سوف تدخل بينهم دُويهية تصفر منها الأنامل[4].

ورد بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاويهم بها، إذا المراد هنا الموت: أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفر منه الأنامل.

---

(1) الفرزدق، **ديوان الفرزدق**، ط1، ص115

(2)العكبري، شرح ديوان المتنبي، د.ط،3، ص182.

(3) ابن حجر، **ديوان أوس بن حجر**، د.ط، ص87. ابن هشام، **مغني اللبيب**، ط1، ص210. الأشموني، **شرح الأشموني**، ط1، (3/ 416) .

(4) هذا البيت للبيد بن ربيعة العامري، وقوله دويهية هو تصغير داهية، ويروي في مكانه خويخية مصغر خوخة بفتح فسكون، وهي الباب الصغير أي أنه سينفتح عليهم يدخل إليهم الشر منه، والمراد بالأنامل الأظفار وصفارتها تكون بعد الموت. والشاهد في البيت قوله دويهية إذ أن تصغيرها للإشارة إلى التعظيم. الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (191/1) .

ويجيء التصغير للتعظيم، فيكون من باب الكناية، يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم، لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده،

وقول الشاعر

داهية قد صغّرت من الكبر صلّ صفأ ما تنطوي من القصر[1].

وقول الحباب بن المنذر الأنصاري يوم سقيفة:

أنا جُذَيلها المحكك وعُذيقها المرجب[2].

ومن ذلك أيضا قول العرب: (أنا سُرَيْسير هذا الأمر) أي أنا أعلم الناس به[3].

وقد ورد غرض التعظيم في التصغير في حديث الرسول –صل الله عليه وسلم– في حديث فتنة الأحلاس. فقد جاء عن عبد الله بن عمر بن الخطاب –رضي الله عنهما– قال: "كنا قعوداً عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم –فذكر الفتن، فأكثر في ذكرها حتى ذكر فتنة الأحلاس، فقال قائل: يا رسول الله –صلى الله عليه وسلم – وما فتنة الأحلاس؟ قال: "هي هرب وحرب، ثم فتنة السراء دخنها من تحت قدمي رجل من أهل بيتي، يزعم أنه مني وليس مني، وإنما أوليائي المتقون، ثم يصطلح الناس على رجل كورك على ضلع، ثم فتنة الدهيماء لا تدع أحداً من هذه الأمة إلا لطمته لطمة، فإذا قيل "انقضت"؛ تمادت، يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، حتى يصير الناس إلى فسطاطين: فسطاط إيمان لا نفاق فيه، وفسطاط نفاق لا إيمان فيه، فإذا كان ذاكم فانتظروا الدجال من يومه أو من غده".

فقد ورد في هذا الحديث تصغير في كلمة (ثم فتنة الدهيماء) وهي بضم ففتح، والدهماء: السوداء، والتصغير للذم أي: الفتنة العظماء، والطامة العمياء، وفي النهاية هي تصغير الدهماء يريد الفتنة المظلمة، والتصغير فيها للتعظيم، وقيل: المراد بالدهيماء الداهية، ومن أسماء الداهية الدهيم، زعموا أن الدهيم اسم ناقة غزا عليها سبعة إخوة متعاقبين، فقتلوا عن آخرهم، وحملوا عليها حتى رجعت بهم، فصارت مثلاً في كل داهية، وفي حدود اطلاعي لم أجد ذكرا للتصغير في القرآن الكريم يقصد به التحقير حتى عندما قال –جل جلاله –في سورة يوسف:﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ

(1) الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (191/1) .

(2) الميداني، **مجمع الأمثال**، د.ط، (31/1) .

(3) الدقيقي، **اتفاق المباني**، ط1، ص 144.

مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[1]فقد عبر القرآن بالوصف دون أن يلجأ إلى اللفظ مصغراً، حيث وصف –عز وجل– الثمن بأنه (بخس) ولم يأت به مصغراً،وكذلك وصف الدراهم بأنها (معدودة) ليستدل بذلك على القلة فلم يقل– جل جلاله –دُريهماتٍ، وترى الباحثة أن نفور القرآن الكريم من صيغ التصغير لشيوعها بين الناس للدلالة على التحقير، ولم تشذ إلا قراءة واحدة في القرآن الكريم وهي قراءة ابن مسعود: (ومُريئته) بالهمز[2]، في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[3] حيث قرأ: (ومُريئته) على التصغير، فجاءت هذه القراءة متطابقة مع السياق والحالة التي تتحدث عنها وهي امرأة الهالك أبي لهب، وقد وردت كلمات مصغرة في القرآن الكريم، ولكن جاءت لغرض آخر وليس لغرض التحقير وفيما يلي بعض الآيات التي جاءت فيها بعض الكلمات على صيغ التصغير، منها:

(بني) في قوله تعالى: ﴿ قَالَ يَٰبُنَيَّ لَا تَقۡصُصۡ رُءۡيَاكَ عَلَىٰٓ إِخۡوَتِكَ فَيَكِيدُواْ لَكَ كَيۡدًاۖ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لِلۡإِنسَٰنِ عَدُوّٞ مُّبِينٞ ﴾[4]، و(بُنَيّ) بكسر الياء المشدّدة تصغير ابن مع إضافته إلى ياء المتكلم. وأصله بُنَيْوي أو بُنَيْيي على الخلاف في أنّ لام ابن الملتزمَ عدمُ ظهورها هي واو أم ياء. وعلى كلا التقديرين فإنّها أدغمت فيها ياء التصغير بعد قلب الواو ياء لتقارب الياء والواو، أو لتمَاثلهما فصار (بنَيّي)، وقد اجتمع ثلاث ياءات فلزم حذف واحدة منها فحذفت ياء المتكلم لزوماً وألقيت الكسرة التي اجتلبت لأجلها على ياء التصغير دلالة على الياء المحذوفة. وحذفُ ياء المتكلم من المنادى المضاف شائع، وبخاصة إن كان في إبقائها ثقل كما هنا، لأنّ التقاء ثلاث ياءات فيه ثقل، وهذا التّصغير كناية عن تحبيب وشفقة نزل الكبير منزلة الصغير لأنّ شأن الصغير أن يحب ويشفق عليه. وفي ذلك كناية عن إمحاض النصح له.

ومن الألفاظ التي وردت في القرآن لفظ: (عُزير) في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾[5]. وقد ذكر اسم عِزرا في الآية بصيغة التصغير، فيحتمل أنّه لما

---

(1) سورة يوسف، الآية 20.

(2) ابن جني، **المحتسب**، ط2، (375/2) . بن خالويه، **إعراب ثلاثين سورة**، د.ط، ص24.

(3) سورة المسد: الآية 4.

(4) سورة يوسف: الآية 5.

(5) سورة التوبة: الآية:30.

عرّب عُرب بصيغة تشبه صيغة التصغير، فيكون كذلك اسمه عند يهود المدينة، ويحتمل أنّ تصغيره جرى على لسان يهود المدينة تحبيباً فيه.

قرأ الجمهور (عُزير) ممنوعاً من التنوين للعجمة وهو ما جزم به الزمخشري وقرأه عاصم والكسائي ويعقوب: بالتنوين على اعتباره عربياً بسبب التصغير الذي أدخل عليه لأنّ التصغير لا يدخل في الأعلام العجمية، وهو ما جزم به عبد القاهر في فصل النظم من (دلائل الإعجاز)، وتأوّل قراءة ترك التنوين بوجهين لم يرتضهما الزمخشري[1]، وورد في القرآن الكريم تصغير الترخيم في قوله تعالى:﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا ﴾[2]، الأصل: إرواداً، فهو تصغير ترخيم بحذف الزوائد، وفي المختار: "وفلان على رود بوزن عود، أي: على مهل، وتصغيره: رويد، ويقال: أرود في السير إرواداً، ومروداً بضم الميم وفتحها، أي: رفق، تقول: رويدك عمراً، أي: أمهله، وهو مصغر، تصغير ترخيم من: إرواد مصدر: أرود،يرود"[4].كما ورد التصغير في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾[3]، قريش هنا جاءت مصغرة، وقريش هي قبيلة تمت إلى النضر بن كنانة، سموا بتصغير القرش، وهو دابة عظيمة في البحر يعبث بالسفن، ولا تطاق إلا بالنار،وقال ابن خالوية: قيل: سموا قريشا بتقارش الرماح، والتصغير هنا للتعظيم، وقيل من القرش[4].وهناك شواهد أخرى في القرآن الكريم عرض البحث عن ذكرها لتوافق السياق فيها من أغراض التصغير، ومن ذلك الألفاظ (حُنين)، (سُليمان)، وهي جميعها من أبنية الجموع وأكثرها وارد على القلة من باب اختلاف اللغات والقرءات.

---

(1) ابن عاشور، **تفسير التحوير**، د.ط، (168/10) .

(2) سورة الطارق: الآية:17

(3) درويش،**إعراب القران الكريم**، ط4، (444/10) .

(4) سورة قريش:جزء من الآية 1

المبحث الثاني: أوجه الخلاف بين العلماء في تصغير الأسماء

المطلب الأول: عرض بعض المسائل التي اختلف العلماء في تصغيرها.

الخلاف هو الذهاب إلى أحد النقيضين من كل واحدمنالخصمين، وهو ما يحمل في مضمونه النزاع والتباين الحقيقي، ويرجع الاختلاف بين الناس عموما وأهل اللغة خصوصا لأسباب ودواع عديدة منها طبيعة الدين، أو اللغة ، واختلاف الأئمة في مصادر الرواية والرأي فيها، وسمات الشخصية، وطرائق التفكير، ولعل اختلاف علماء البصرة والكوفة راجع إلى أختلافهم في اللغة، وذلك لأن علماء البصرة يميلون إلى القياس إلى القياس ولا يلتفتون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ، بينما علماء الكوفة فهم أوسع رواية، ولم يكن عندهم قيود للسماع، كما كان عند البصريين والتي تتعلق بالزمان والمكان ، فهم سمعوا ورووا عن معظم القبائل العربية بادية وحاضرة ، ونجدهم قد توسعوا في القياس فكانوا يقيسون على أقوال العرب قليلة وكثيرة، ولم يقف أمر القياس عند هذا الحد بل كانوا يقيسون على الشاذ والنادر، وعلى شواهد شعرية عُرف قائلها أم جُهل ومن هنا جاء الخلاف ايضا في بعض الأسماء عند تصغيرها.

المسألة الأولى: تصغير لفظ (آية).

اختلف العلماء في تصغير لفظ آية فهناك من يرى أن الألف في (آية) منقلبة عن ياء فيصغرونها على ضوء ما ذكره سيبويه في حكم تصغير الاسم الذي يكون ثانية ياء فقال سيبويه: "وذلك نحو شيخ، وسيد فأحسن أن نقول: شُييخ، وسُييد بالضم، وذلك لأن التحقير يضم أوائل الأسماء، ولكن من العرب من يقول في شيخ وسيد شِييخ وسِييد بالكسر كراهية الياء بعد الضم"[1]. ولقد علل الرضي سبب هذا الكسر فقال: "وبعض العرب يكسر أول المصغر في ذوات الياء، نحو نِييب وشِييخ خوفا على الياء من انقلابها واوا لضمه ما قبلها"[2]. وعلى هذا سار المعري في تصغير لفظ (آية)فيقول: ''لو صغرت على رأي الخليل لجاز لك أن تقول: أُيية، وإِيية كما تقول ثُدي وثِدي"[3]. والمعري اقتبس تصغير لفظ (آية) من جمع التكسير لـ(ثدي) الذي يجوز فيه ما قاله الجوهري و(ثُدي) على

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (481/3) .

(2) ذهب ابن مالك إلى جواز أن تقلب الياء واوا. ابن مالك، **التسهيل**، د.ط، ص284. أجاز الكوفيون إقرار الياء نحو بييت، شييخ وقلبها واوا (بويت،شويخ) . ابن عقيل، **المساعد**، ط1، ص498.

(3) المعري، **رسالة الملائكة**، ط3، ص108-109.

(فعول)و(ثِدي) بكسر التاء إتباعا لما بعدها من الكسر. ومذهب الفراء يرى بأن لفظ (آية) أصلها: (أيْة) بالتشديد. وهو مذهب لا يختلف عن المذهب الذي قبله، فقد قال المعري: "ولو صغرت على القول الأخر وهو مذهب من يرى أن أصلها بالتشديد لقلت كما قلت في الأول، لأنه يرجع إلى مثل حاله"[1]. إلا أن أبن فارس يرى اختلافا في تصغيرها، وذلك بجعل الألف همزة وأنها على زنة (أعية). والسبب في ذلك أن هذه الألف مستثناه[2]. وقال ابن جني: "وإذا أبدلت الهمزة على هذا جرت الألف على هذا جرت التي هي بدل منها مجرى ما لا أصل له في همز البتة وبذلك يكون تصغيرها على "أثويه"[3].

المسالة الثانية: تصغير الخماسي المجرد ومزيده:

لقد اختلف العلماء في تصغير الخماسي ومزيده. فذهب جمهور النحاة إلى أن الاسم الخماسي يحذف منه الحرف الخامس عند تصغيره وذلك إن لم يكن الرابع حرف من حروف الزيادة، فإذا كان الرابع كذلك يجوز فيه إحدى الأمرين.إما حذف الرابع أو الخامس بتعويض الياء من المحذوف أو بغير تعويض قال سيبويه: "تقول في تصغير (فرزدق): (فُريزد)، و(خُديرق) في (خدرنق)، وقال بعضهم في تصغير فرزدق:(فُريزق)، لأن الدال تشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة، والدال من موضعها، فلما كانت أقرب الحروف من الأخر كان حذف الدال أحب إليه إذ أشبهت حروف الزيادة وصارت عنده بمنزلة الزيادة". أما أبو على الفارسي فله رأي في هذا فقال:"بنات الخمسة نحو:(فرزدق) و(سفرجل) لا تصغر كما لا تكسر إلا على استكراه، لما يلزم فيها من حذف حرف من نفس الكلمة.ولابن يعيش رأي في هذه المسألة فقال: وأما الخماسي فهو ثقيل جدا لكثرة حروفه فإذا كنت تريد تصغيره كان لابد من حذف حرف منه حتى يرجع إلى الأربعة ثم يصغر بمثال الرباعي وهو (فُعيعل) نحو (سُفيرج)، ولذلك كرهوا تصغيره لما يلزمه من حذف الحرف الخامس. وللخليل رأي في هذه المسألة فقال: "لو كنت محقرا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين، لقلت (سُفيرجل)، كما ترى حتى يصير بزنة (دثنينير)، فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب"[4]. وقال يونس: "وإن شئت ألحقت في كل اسم

---

(1) المعري، **رسالة الملائكة**، ط3، ص108-10.

(2) سيبويه، **الكتاب**، ط3، ص552.

(3) ابن جني، **سر صناعة الاعراب**، ط1، ص665.

(4) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (463/3) .

منها ياء قبل آخر حروفه عوضا. وإنما حملهم على هذا أنهم لا يحقرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلا على زنته وحاله لو كسروه للجمع. إلا أن نظير حرف اللين الثالث الذي في الجمع بمنزلة الياء في التصغير، وأول التصغير مضموم وأول الجمع مفتوح، وإنما منعهم أن يقولوا: (سُفيرجل) أنهم لو كسروه لم يقولوا: (سفارجل)، ولا (فرازق) ولا (قباعثر) ولا (شماردل)". وقال الزمخشرى: "إن بعض العرب يحذف شبه الزائد أين كان، وهو وهم على ما نص عليه السيرافي والأندلسي؛ فان لم يكن مجاور الطرف شيئا من حروف (اليوم تنساه) لكن يشابه واحدا منها في المخرج حذف أيضا، فيقال في فزردق: (فريزق)، لأن الدال من مخرج التاء[1].

قول الرضي: "فالأولى حذف الخامس". لأن الكلمة ثقيلة بالخمسة الأصول، فإذا زدت عليها ياء التصغير زادت ثقلا، وسبب زيادة الثقل وإن كانت زيادة الياء لكنه لا يمكن حذفها إذ هي علامة التصغير، فحذف ما صارت به الكلمة مؤدية إلى الثقل بزيادة حرف آخر عليها؛ وذلك هو الخامس، ألا ترى أن الرباعي لا يستثقل بزيادة الياء عليه، فحذف الحرف الخامس مع أصالته.

قوله:"وقيل ما أشبه الزائد". أن من العرب من يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف (اليوم تنساه) وإن كان أصليا لكونه شبيه الزائد، فإذا كان لا بد من حذف فحذف شبه الزائد أولى، كما أنه إذا كان في كلمة على خمسة زائد حذف الزائد أين كان نحو:(دحيرج) في (مدحرج)، لكن الفرق بين الزائد حقيقة وبين الأصلي المشبه له بكونه من حروف (اليوم تنساه) أن مثل ذلك الأصلي لا يحذف إلا إذا كان قريب الطرف بكونه رابعا، بخلاف الزائد الصرف؛ فانه يحذف أين كان، فلا يقال في (جحمرش)،(جحبرش) لبعد الميم من الطرف، كما يقال في (مدحرج)(دحيرج).

والباحثة في هذه المسألة ترجح مذهب الكوفيين إلى عدم جواز الحذف؛ على الرغم من الثقل في عدم الحذف، إلا أن الباحثة ترجح هذا الرأي لئلا يلتبس تصغير الرباعي في هذه المسألة بتصغير الخماسي، وزيادة على ذلك ما يكون في تصغير الخماسي من لبس من حيث عدم الدلالة على المراد بعد الحذف والترجيح في هذه المسألة لتحقيق أمن اللبس.

المسألة الثالثة: تصغير أسماء الشهور وأيام الأسبوع والليلة واليوم

لقد ذهب النحويون في تصغير أسماء الشهور إلى مذهبين:

---

(1) الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (205/1) .

المذهب الأول: مذهب البصريين هو المنع. حيث جاء في الكتاب لسيبويه منع تصغير أسماء الشهور فقال: "ولا تحقر أسماء شهور السنة، فعلامات ما ذكرنا من الدهر لا تحقر، وإنما يحقر الاسم غير العلم الذي يلزم كل شيء من أمته، نحو: (رجل) و(امرأة) وأشباهما"[1].

المذهب الثاني: مذهب الكوفيين وأبو عثمان المازني، وأبو عمرو الجرمي، وذهبوا إلى جواز تصغير أيام الشهور، فيقولون: (مُحيرم)، و(صُفير)، و(رُبيع)، و(جُميد)، و(شُعيبان)، و(رُميضان). أما حكم تصغير (اليوم، والسنة، والليلة، والشهر) فهي تصغر على مذهب سيبويه حيث قال في الكتاب:

"وأعلم أن اليوم والشهر والسنة والساعة والليلة يحقرن، وأسماء الأسبوع لا يجوز تصغيرها على رأي سيبويه" وأختاره ابن كيسان، فجاء في الكتاب:

"فكرهوا إن يحقروها كما كرهوا تحقير أين واستغنوا عن تحقيرها بالذي هو أشد تمكنا، وهو (اليوم)، و(الليلة)، و(الساعة)، وكذا لم يحقروا أول من (أمس)، و(الثلاثاء)، و(البارحة). أما الكوفيون فقد جوزوا تصغير أيام الأسبوع ووافقهم على ذلك الجرمي والمازنيفتقول: (أُحيد)، و(سُبيت)، و(ثُنيان)، و(ثُليثان)، و(أُربعاء)، و(خُميس)، و(جُميعه)"[2]. وقيل إذا قلت: اليوم الجمعة، واليوم السبت، فرفعت (اليوم) جاز تصغير الجمعة والسبت. وإن نصبت فلا يجوز[3]. وقيل يجوز التصغير في النصب، ويبطل في الرفع. وأجاز الإمام المازني تصغيرهما في الرفع والنصب. ووافق المبرد سيبويه في جواز تصغير (اليوم، والليلة، والساعة، والشهر) حيث قال: "فكل متمكن من الزمان يصغر، تقول (يُويم) في تصغير يوم و(عُويم) في تصغير عام. وإنما صغرته بالواو دون الياء، لأن ألفه منقلبة عن الواو". وكذلك كل ما كان مثله يرد في التصغير إلى أصله وعلى هذا يكون المبرد قد وافق قول سيبويه في جواز تصغير، اليوم، والساعة، والليلة، والشهر[4].

ولكن المبرد خالف سيبويه في جواز تصغير أيام الأسبوع والشهور وذلك إذا كانت أعلاما قياسا على تصغير اليوم والليلة فقال:

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (533/3) .

(2) انظر: الأشموني، **شرح الأشموني**، ط1، (156/4) .

(3) الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1،(293/1-294) .

(4) انظر رأي المازني في: السيوطي، **الهمع**، د.ط، (611/1) .

"وتقول فيما كان علما في الأيام كذلك، فتصغير سبت، (سُبيت)، وفي تصغير أحد، (أُحيد)، وفي الاثنين، ثُنيان، لأن الألف ألف وصل فهي بمنزلة قولك في ابن، بُني". كما صغر الشهور فقال: في المحرم، مُحيرم، بحذف إحدى الرآين، حتى تصير على مثال (جعفر).فإن عوضت قلت: (مُحيريم). وللمبرد في هذا الكلام تصريح بأن أسماء الأسبوع أعلام، ونسب إليه السيوطي أنه خالف سيبويه في علميتها حيت قال: "وخالف المبرد فقال: إنها غير أعلام ولامها للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات".

أما سيبويه فقد منع تحقير الأعلام من أسماء الزمان، لأنها ليست موضوعة على مقادير كما وضع اليوم على مقدار من الزمان، وعدد من الساعات.

المسألة الرابعة: القول في (أفعل) التعجب وهل يجوز تصغيرها:

لقد اختلف البصريون والكوفيون في أفعل التعجب من حيث هو اسم أم فعل. فهو عند الكوفيين اسم، وعند البصريين فعل. ومن هذا الاختلاف نجدهم قد اختلفوا في تصغيره كذلك.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لا يتصرّف، ولو كان فعلًا لوجب أن يتصرّف؛ لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامدًا وجب أن يلحق بالأسماء.

ومنهم من تمسّك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا ... مِنْ هَاؤُلَيَّائكُنَّ الضَّالِ والسَّمُر[1]

استشهد بهذا البيت كثير من النحاة وأهل اللغة منهم ابن منظور وابن يعيش والأشموني وابن هشام والرضي، وشرحه البغدادي في الخزانة، وقد نسبها إلى بدوي اسمه كاهل الثقفي. والغزلان: جمع غزال، وأصله ولد الظبية، ويشبه العرب به حسان النساء، وشدن: أصله قولهم (شدن الظبي يشدن شدونا من باب قعد) إذا قوي وترعرع واستغنى عن أمه، و(هؤلياء): تصغير هؤلاء على غير قياس، والضال: السدر البري: واحدته ضالة، والسمر –بفتح السين وضم الميم–شجر الطلح، واحدته سمرة، والاستشهاد بالبيت ههنا في قوله (أميلح) فإنه تصغير أملح. وأصل التصغير من خصائص الأسماء، ولهذا قال الكوفيون إن صيغة أفعل في التعجب اسم بدليل مجيئها مصغرة في هذا البيت. والبصريون لا يرتضون ذلك، ويقولون

---

(1) انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، ط3، (602/2) ، مادة (م ل ح) . ابن يعيش، **شرح المفصل**، ط1، (429/3) . الاستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، (285/2) . الأشموني، **شرح الأشموني**، ط1، (274/4) . الصبان، **حاشية الصبان**، ط1، (25/3) . ابن هشام، **مغني اللبيب**، ط1، ص 682. الثعالبي، **سر العربية**، د.ط، ص47.

إن تصغير (أملح) في هذا البيت شاذ. ألا ترى هذا الشاعر قد صغر هؤلاء في نفس البيت مع أننا متفقون على أن التصغير من خصائص الأسماء المعربة؛ فهذا وجه. ومنهم من يسلك في الرد مسلكًا آخر، فيقول: إن صيغة التعجب لما أشبهت صيغة التفضيل في الوزن وكان فعل التعجب مع ذلكجامدًا أعطوا فعل التعجب حكم اسم التفضيل؛ فأجازوا تصغيره، وقد ذكر ذلك ابن منظور في اللسان وابن هشام في المغني قال ابن هشام في المغني: "الثالث –مما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظًا ومعنًى– نحو اسم التفضيل وأفعل في التعجب؛ فإنهم منعوا التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنًا وأصلًا وإفادة للمبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، وقال: يا ما أميلح غزلانا..

ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح، ذكره الجوهري. ولكن النحويين مع هذا قاسوه. فـ(أميلح): تصغير(أملح)، وقد جاء ذلك كثيرًا في الشعر وسَعَةِ الكلام، وقالوا: (لا يجوز أن يقال: إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة، وضارع الاسم، فلحقه التصغير لأنا نقول: هذا ينتقض بـ(ليس) و(عسى) فإنهما لزما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما. وأبلغ من هذا النقض وأَوْكَد مثال (أَفْعِل به) في التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة، ومع هذا فإنه لا يجوز تصغيره). ومنهم من تمسّك بأن قال: (الدليل على أنه اسم أنه تَصِحّ عينه نحو (ما أَقْوَمَهُ)، ولا (أَبْيَعَهُ). كما تصح العين في الاسم في نحو (هذا أقوم منك)، و(أبيع منك). ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تُعَلّ عينه بقلبها ألفًا، كما قلبت من الفعل في نحو: (قام وباع وأقام وأباع) في قولهم (أَبَعْتُ الشيء) إذا عرّضته للبيع. وإذا كان قد أُجْرِي مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسما والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه: شيء أَحْسَنَ زيدًا قولهم (ما أَعْظَمَ الله). ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير: (شيء أعظم الله)، والله تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل). وقال الشاعر:

ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ ... مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّن دَارُهُ صُولُ[1].

---

(1) هذا البيت من كلمة لحندج بن حندج المري يصف فيها طول ليله وما يقاسيه من فرقة أحبابه، وهي من شعر الحماسة أبي تمام" انظر: المرزوقي، **شرح ديوان الحماسة**، ط1، ص1828. والشحط –بفتح الشين والحاء جميعًا– هو البعد، و"الحزن" بفتح الحاء وسكون الزاي موضع بعينه، وفي بلاد العرب موضعان بهذا الاسم: أحدهما: حزن بني يربوع، والثاني: ما بين زبالة فما فوق ذلك مصعدًا في بلاد نجد، وصول مدينة من بلاد الخزر في نواحي باب الأبواب، والاستشهاد به هنا في قوله "ما أقدر الله" فإن بعض الكوفيين زعم أن مثل هذه العبارة تدل على أن أفعل في التعجب ليس فعلًا؛ إذ لو كان فعلًا لكان فيه ضمير مستتر ==يكون هو

وأما قولهم إنه يصغر، والتصغير من خصائص الأسماء فنقول: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:
أحدها: أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء؛ فإن التصغير على اختلاف ضروبه: من التحقير كقولك (رُجَيْل). والتقليل كقولك (دُرَيْهِمَات)، والتقريب كقولك (قُبَيْل المغرب)، والتعطف كقوله –صلى الله عليه وسلم –"أُصَيْحَابي أصيحابي" والتعظيم كقول الشاعر:

كل أناس سوف تدخل بينهم ... دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ منها الأنامل

يريد الموت، ولا داهية أعظم من الموت، والتمدّح كقول الحُبَاب بن المنذر يوم السَّقِيفَة: "أنا جُذَيْلُهَا المحَكَّكُ، وعُذَيْقُهَا المرَجَّبُ" فإنه يتناول الاسم لفظًا ومعنًى. والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظًا لا معنًى، من حيث كان متوجّهًا إلى المصدر، وإنما رَفَضُوا ذكر المصدر ههنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر؛ لأنه خرج عن مذهب الأفعال، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغّروا الفعل لفظًا، ووجهوا التصغير إلى المصدر، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله؛ لأن الفعل يقوم في الذكر مقام مصدره؛ لأنه يدل عليه بلفظه، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله، وإن لم يَجْرِ له ذكر.

والوجه الثاني: إنما دخله التصغير حملًا على باب (أفعل) الذي للمُفَاضَلَة؛ لاشتراك اللفظين في التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول (ما أَحْسَنُ زيدًا) لمن بلغ الغاية في الحسن. كما تقول (زيد أحسنُ القوم). فتجمع بينه وبينهم في أصل الحسن وتفضّله عليهم؛ فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز (ما أُحَيْسن زيدًا، وما أميلح غزلانًا). كما تقول: (غلمانك أحيسنُ الغلمان، وغزلانك أميلح الغزلأن) ولهذه المشابهة حملوا (أَفْعَلَ منك) و(هو أَفْعَلُ القوم) على قولهم (ما أَفْعَلَه) فجاز فيهما ما جاز فيه، وامتنع منهما ما امتنع منه، ألا ترى أنك لا تقول (هو أعرج منك) ولا (أعرج القوم) لأنك لا تقول (ما أعرجه) وتقول (هو أقبح عرجًا منك) و(هو أقبح القوم عرجًا) كما تقول (ما أقبح عَرَجَهُ) وكذلك لا تقول (هو أحسن منك حسنًا) فتؤكده بذكر المصدر؛ لأنك لا تقول (ما أحسن زيدًا حسنًا) فأما قولهم (ألجّ لَجَاجَةً من الخُنْفَسَاءِ) وما أشبهه فمنصوب على التمييز.

فاعله، ويكون لفظ الجلالة منصوبًا بهذا الفعل، فيكون المعنى: شيء أقدر "هو، أي ذلك الشيء" الله تعالى، أي جعله قادرًا وقد قام الدليل العقلي والنقلي على أن الله تعالى قادر من غير جعل جاعل؛ فيكون هذا المعنى باطلا، وإنما أدّى إلى هذا المعنى الباطل ذهابكم إلى أن أفعل في باب التعجب فعل، فوجب ألا نصير إليه. الأنباري، **الإنصاف**، ط1، (105/1) .

والوجه الثالث: إنما دخله التصغير لأنه أُلْزِم طريقةً واحدة، فأشبه بذلك الأسماء، فدخله بعض أحكامها، وحَمْلُ الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله. ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسمًا. وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا؛ فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيهًا بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلًا[1].

والباحثة ترجح رأي الكوفيين في جواز تصغير فعل التعجب، وذلك لقاعدة ذكرها ابن هشام -رحمه الله -في باب القواعد الكلية وهو: إعطائهم للشيء حكم الشيء إذا أشبهه في اللفظ أو في المعنى أو كليهما معا. وترى الباحثة إنما جوزوا ذلك واستعملوه لأن فعل التعجب (ما أفعل) أشبه اسم التفضيل (أفعل) من حيث المعنى.

المسألة الخامسة: مسألة تصغير الترخيم

التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وذلك بحذف الزوائد مع إعطاء ما يليق به من (فعيل) أو (فعيعل) كقولك في (أزهر)(زهير) وفي أسود (سويد) وفي (منطلق)(طليق) وفي (مستخرج)(خريج) وفي (مدحرج)(دحيرج) وفي (زعفران)(زعيفر).

ويقصد بالترخيم في اللغة: الترقيق والتلين والترخيم يكون في الأسماء، وقيل: الترخيم: الحذف ومنه ترخيم الاسم المنادى[1]. وقد نص العلماء على هذا النوع من التصغير فنجد سيبويه قد عقد له بابا منفردا تناول فيه الترخيم في التصغير حيث في الكتاب: (هذا باب الترخيم في التصغير قال: " اعلم أن كل شيء زيد في بنات الثلاثة، فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتى تصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال (فُعيل) وذلك قولك في (حارث): (حُريث) ".

وتابع المبرد سيبويه، فقد عقد بابا منفردا لتصغير الترخيم فقال: "هذا باب التصغير الذي يسميه النحويون تصغير الترخيم، وهو أن تصغر الاسم بحذف الزوائد فيه فإن لم تكن فيه زوائد صغرته بكماله". قال الرضي: "وتصغير التّرخيم أن تحذف كلّ الزوائد ثمّ تصغّر كحميد في أحمد"[2].

---

(1) الأنباري، **الإنصاف**، ط1، (115/1) .

(2) ابن فارس،**معجم مقاييس اللغة**، ط2، (500/2-501) .

(3) الاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (283/1) .

قال الرضي: اعلم أن مذهب الفراء لا يصغر تصغير الترخيم إلا العلم؛ لأن ما أبقى منه دليل على ما ألقى لشهرته، وأجاز البصرية في غير العلم أيضا، وقد ورد في المثل (عرف حميق جمله) تصغير أحمق"[1].

وزعم ثعلب أنه يختص بالأعلام كحارث وأسود علمين فيقال فيهما (حريث) و(سويد) بخلافهما وصفين فلا يقال إلا (حويرث) و(أسيود) أو(أسيد). فإن كان المصغر اسما لمؤنث عاريا من التاء وجب دخول التاء مطلقا فيقال في زينب وسعاد وحبلى (زنيبة) و(سعيدة) و(حبيلة)[2].

قال السيرافي: "قال الفراء: العرب إنما تفعل ذلك، بمعنى تصغير الترخيم، في الإعلام، فلو صغرت (فاطمة) من (فطمت المرأة صبيها)، أو(حارثا) من حرث يحرث، لقالوا: (فُويطمة) و(حُويرث)، ولم يفرق أصحابنا بين هذين"[3].

وقد يحذف لتصغير الترخيم أصل يشبه الزائد مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير (إبراهيم وإسماعيل) تصغير ترخيم (بريه وسميع) بحذف الميم واللام من آخرهما وهما أصل باتفاق لكن لما كانا مما يزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوهما وحسن ذلك طول الاسم وكونهما آخرا تحذف الهمزة منهما.وهي همزة أصلية عند المبرد وزائدة عند سيبويه، وحجة المبرد في أن الهمزة أصلية أن الهمزة لا تكون زائدة أولا إلا وبعدها أربعة أصول. وحجة سيبويه أن العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة. وينبني على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير الترخيم فذهب سيبويه إلى حذف الهمزة فيصير ما بقي على (فعيعيل) خماسيا رابعة حرف مد ولين فلا يحذف منه شيء وتقول (بريهيم) و(سميعيل). وذهب المبرد إلى إبقاء الهمزة لأصالتها عنده وإلى حذف الميم واللام كما تحذف آخر الخماسي الأصول فيقال (أبيريه) و(أسيميع). كما يقال في (سفرجل)(سفيرج). قال أبو حيان والصحيح ما ذهب إليه سيبويه وهكذا صغر العرب فيما رواه أبو زيد وغيره[4].

---

(1) قال العلامة الميدانى:"عرف حميق جمله: أى عرف هذا القدر وإن كان أحمق، ويروى عرف حميقا جمله: أى أن جمله عرفه فاجترأ عليه. يضرب فى الافراط فى مؤانسة الناس. ويقال: معناه عرف قدره. ويقال: يضرب لمن يستضعف إنسانا ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه". الميدانى، **مجمع الأمثال**، د.ط، (12/2) .

(2) السيوطي، **الهمع**، د.ط، (283/3) .

(3) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (529/3) .

(4) السيوطي، **الهمع**، د.ط، (284/3) .

المسألة السادسة: مسألة ما يصغر من الأسماء المبنية:

لا يصغر من الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة غير المكانية و(الذي) والتي من الموصلات وتثنيتها وجمعها قال سيبويه: "هذا باب تحقير الأسماء المبهمة.اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء فإنه يترك أوائلها قبل أن يحقر وذلك قولك في (هذا):(هديا)،و(ذاك): (ذياك) وفي (ألا): (أليا)، وإنما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون على غير حال أواخر غيرها، كما صارت أوائلها على ذلك"[2]. وفي الجمع بالياء في (الآلي)(أليا). قال الرضي: "وقالوا في أولى المقصور وهو مثل قدى: أولياء، والضمة في أوليا هي التي كانت في أولى وليست للتصغير، فلذا زيد الألف بدلا من الضمة، وأما اولاء بالمد فتصغير أولياء".

ويجوز الياء في (ألاء) قال سيبويه: "وأما من مد أولاء فيقول (أُلياء) وألحقوا هذه الألف لئلا يكون بمنزلة غير المبهم من الأسماء كما فعلوا ذلك في آخر (ذا) و(أوله) و(أولاك) و(أولائك) هما (أول)ا و(أولاء) كما أن (ذاك) هو (ذا) إلا أنك زدت الكاف للمخاطبة".

ومذهب المبرد في ذلك: أن أصل همزة ألاء ياء فقلبت همزة حيت قال: زيد ألف العوض قبل الآخر، إذ لو زيدت في الآخر كما في أخواته لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير أولى المقصور. وذلك أن أولاء كقضاء لما صرفته وجعلته كالأسماء المتمكنة قدّرت همزته التي بعد الألف منقلبة عن الواو أو الياء كما في رداء وكساء، فكما تقول في تصغير (رداء): (ردىّ)، بحذف ثالثة اليآت. فكذا كنت تقول (أولىّ) ثم تزيد الألف على آخره فيصير (أوليّا) فيلتبس بتصغير المقصور؛ فلذا زدت ألف العوض قبل الهمزة بعد الألف، فانقلبت ألف (أولاء) ياء كألف (حمار) إذا قلت (حميّر)، لكنه لم يكسر الياء كما كسرت في نحو حميّر لتسلم ألف العوض؛ فصار (أوليّاء)[2].

أما الزجاج فيرى أن أصلها ألف فقلبت همزة، قال:"فإنه يزيد ألف العوض في آخر أولاء كما في أخواته، لكنه يقدر همزة (أولاء) في الأصل ألفا، ولا دليل عليه، قال: فإذا دخلت ياء التصغير اجتمع بعدها ثلاث ألفات: الأول الذي كان بعد لام أولاء، والثاني أصل الهمزة على ما ادعى، والثالث ألف العوض؛ فينقلب الأول ياء كما في حمار ويبقى الأخيران؛ فيجعل الأخير همزة كما في حمراء وصفراء،

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (540/3) .

(2) المبرد،**المقتضب**، ط2، (288/2) . الاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (287/1) .

فتكسر كما كانت في المكبر". وعند الفارسي الهمزة ليست منقلبة من ياء، ولا من ألف، بل ذهب إلى أن الهمزة أصلية، وذلك مما فاؤه ولامه همزة كـ(أشياء).[1].

قال الرضي: "وخولف باسم الإشارة والموصول فألحق قبل آخرهما ياء، وزيدت بعد آخرهما ألف؛ فقيل: ذيّا وتيّا وأوليّا واللّذيّا واللّتيّا واللّذيّان واللّتيّان واللّذيّون واللّتيّات".

ثم ذكر :كان حق اسم الإشارة ألا يصغر؛ لغلبة شبه الحرف عليه، ولأن أصله وهو (ذا) على حرفين، لكنه لما تصرف تصرف الأسماء المتمكنة فوصف ووصف به وثنى وجمع وأنث أجرى مجراها فى التصغير، وكذا كان حق الموصولات ألا تصغر؛ لغلبة شبه الحرف عليها، لكن لما جاء بعضها على ثلاثة أحرف كالذي والتي وتصرف فيه تصرف المتمكنة فوصف به وأنث وثنّى وجمع جاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه، دون غيرهما من الموصولات، كمن وما.

قال الرضي:"تقول في الذي والتي: اللّذيّا واللّتيّا بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ما قبلها، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير؛ لتسلم ألف العوض، وقد حكي اللّذيّا واللّتيّا بضم الأول جمعا بين العوض والمعوض منه"[2].

قال ابن خالوية:"أجمع النحويون على فتح اللام في (اللتيا) إلا الأخفش، فإنه أجاز (اللتُيا) بالضم"[4].

وتقول في المثنى على رأي الرضي (اللّذيّان) و(اللّتيّان)، و(اللّذيّين) و(اللّتيّين)، بحذف ألف العوض قبل علامتي المثنى ؛ لاجتماع الساكنين؛ فسيبويه يحذفها نسيا فيقول في المجموع: (اللّذيّون) و(اللّذيّين)؛ بضم الياء وكسرها، حيت قال: "وكذلك (اللذيا) إذا قلت (اللذيون) يحذف ألف العوض في المثنى والمجموع نسيا، كما حذف ياء الذي في المثنى، والأخفش لا يحذفها نسيا، لا في المثنى ولا في المجموع، فيقول في الجمع: (اللّذيّون) و(اللّذيّين) بفتح الياء كـ(المصطفون)و(المصطفين) فيكون الفرق عنده بين المثنى والمجموع في النصب والجر بفتح النون وكسرها، والمسموع في الجمع ضم الياء وكسرها كما هو مذهب سيبويه.

---

(1) أبوحيان، **ارتشاف الضرب**، ط1، (392/1) .

(2) الاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (287/1-288) .

(3) المبرد،**المقتضب**، ط2، (290/2) .

وذهب المبرد إلى أن جمعه: (اللذيون)، و(اللذيين) كالمقصور حيت قال المبرد: وأعلم إنك إذا ثنيت أو جمعت شيئا من هذه الأسماء لم تلحقه ألفا في أخره، من أجل الزيادة التي لحقته، وذلك قولك في تصغير (اللذان: اللُذيان،) وفي (الذين: اللذيين)، ومن قال (اللذون): قال (اللذيون).

وإنما أطرد فى المصغر (اللّذيّون) رفعا و(اللّذيّين) نصبا وجرا وشذ في المكبر (اللّذون) رفعا لأنه لما صغر شابه المتمكن فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه".

قال السيرافي: قد اختلف مذهب سيبويه والأخفش في ذلك، فأما سيبويه، فيحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم، ولا يقدرها، وأما الأخفش، فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين، ولا يعتبر اللفظ في التثنية، فإذا جمع، تبين الخلاف بينهما. يقول سيبويه في جمع (اللذان) و(اللذيون) و(اللذيين) بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء، وعلى مذهب الأخفش (اللذيون) و(اللذيين)بفتح الياء، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية لأنه يحذف الألف التي في (اللذيا) لاجتماع الساكنين وهما الألف في (اللذيا) وياء الجمع كما تقول في (المصطفين) و(الأعلين).

أما تصغير (اللاتي): عند سيبويه استغنوا بـ(اللّتيّات) جمع سلامة (اللّتيّات) بحذف ألف العوض للساكنين عن تصغير (اللاتي)و(اللائي). حيث جاء في الكتاب أن العرب لا تحقر اللاتي فقال: "واللاتي لا تحقر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنه، وهو قولهم: (اللتيات)، فلما استغنوا عنه صار مسقطا". وقد صغرهما الأخفش على لفظهما، قياسا لا سماعا، وكان لا يبالى بالقياس في غير المسموع فقال في تصغير اللاتي: (اللّويتا)، بقلب الألف واوا كمافي الجمع: أى (اللواتي)، وحذف ياء (اللاتي) لئلا يجتمع مع ألف العوض خمسة أحرف سوى الياء. وقال في تصغير (اللائي): (اللّويئا)، بفتح اللام فيهما [1]. قال المبرد:" كان الأخفش يقول: (اللويا)، لأنه ليس جمع (التي) على لفظها، فإنما هو اسم للجمع كقولك: (قوم) و(نفر)، وهذا هو القياس"[2].

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (542/3) .

(2) المبرد،**المقتضب**، ط2، (290/2) .

وقال المازني إذا كان لا بد من الحذف فحذف الزائد أولى، يعنى الألف التي بعد اللام فتصغير (اللاتي) كتصغير (التي) سواء[1]. قال الرضي أن بعض البصريين يصغرونه على: (اللّويتيا) و(اللّويئيا)، من غير حذف شيء، وكل ذلك هوس وتجاوز عن المسموع بمجرد القياس، ولا يجوز، هذا ما قيل[2].

المسألة السابعة: تصغير "سنين":

ومن المسائل التي اختلف في تصغيرها علماء العربية تصغير كلمة (سنين) حيث جاء في تصغيرهما قولهم (سنيات) و(أريضات). فإذا صغرت (سنين) معربا بالواو والياء قلت: (سُنيات) كما قال سيبويه: "وإذا حقرت السنين لم تقل إلا سُنيات، لأنك قد رددت ما ذهب، فصار على بناء لا يجمع بالواو والنون، وصار الاسم بمنزلة صُحيفة وقصيمة"[3]. ولا يجوز أن تقول: (سليون). قال ابن مالك: "ويقال في تصغير (سُلين) على لغة من رفعها بالواو وجرها ونصبها بالياء: (سليات) ولا يقال: (سليون) لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضا من اللام، فإذا صغرت رددت اللام، فلو أبقى إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض عنه"[4].

وفي تصغير (أرضيين): (أُريضات) لا (أريضون) قال الرضي: وإذا حقرت السنيين والارضين قلت: (سُنيات) و(أريضات)، لأن الواو والنون فيها عوض من اللام الذاهبة في السنة، والتاء المقدرة في أرض، فترجعان في التصغير فلا يبدل منهما، بل يرجع جمعهما إلى القياس، وهو الجمع بالألف والتاء". قال السيرافي: "يعني ان السنين قد جمع بالواو والنون قبل التحقير، فإذا حقرت، لم يجز الجمع إلا بالألف والتاء،وذاك أن (سنين) جمع سنة، وإنما جمع على (سنونوسنين) لأن هذا الجمع له فضل ومزية، فجعل عوضا من الذاهب في سنة، والذاهب منها لام الفعل،فإذا صغرنا، وجب رد الذاهب، فبطل التعويض وجُمع على ما يوجبه القياس كقولنا: (قُصيعة) و(قُصيعات)، و(صحيفة) و(صحيفات)". وإذا أردت تصغير (سنين) معربا بالحركات قلت على مذهب الفارسي: (سُنين)و(سُنيين). قال ابن مالك: "ومن قال: مرت سنين فجعل الإعراب في النون قال في تصغيره (سُنيين) ويجوز (سُنين) على مذهب من يرى أنه أصل".

---

(1) الاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (288/1) .

(2) الاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (288/1-289) .

(3) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (550/3) .

(4) أنظر: الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (1918/1) .

المسألة الثامنة: تصغير "قبائل":

ومن المسائل التي اختلف العلماء فيها تصغير كلمة:(قبائل). وذلك إذا كان اسم علم. فذهب كل من الخليل وسيبويه إلى أنه (قبيئل)، فقالا: "وإذا حقرت رجلا اسمه (قبائل) قلت: قبيئل، وإن شئت قلت: (قبيل) عوضا عما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة، لأنها كلمة حية لم تجئ للمد وإنما هي بمنزلة جيم مساجد وهمزة برائل". وأما يونس فيرى في تصغيره(قبيل). فيقول تحذف الهمزة، إذا كانت زائدة كما حذفوا ياء قراسية، وياء عفارية[1]. وكان المازني يرى إلى أن قول يونس في إبقاء الألف وحذف الهمزة، بأن الهمزة ضعيفة لقربها من الطرف فحذفت، وأن الألف أقوى لتقدمها[2]. وقال المبرد: إن ما ذكره يونس هو من الرديء في القياس. أما رأي علماء النحاة فأقروا الهمزة وحذفوا الألف[3]. أما ابن جني فاكتفى بقوله: أنه يجوز تحقير (قبائل) إذا جعلت اسما لشيء. فأما وهي جمع فلا يجوز تحقيرها لأن (فعائل) مثال يراد به الجمع الأكبر[4]. وكان لعبد القاهر الجرجاني في هذه المسالة رأي في أنه يجوز فيها أمرين. فقال مفسرا ومعللا كل قول دون أن ينسب هذا القول إلى أحد فقال: "أما (قبائل) اسم رجل، فالهمزة والألف فيه مزيدتان فإن حذفت الألف قلت: (قبيئل) بوزن (قبيعل). فإن حذفت الهمزة قلت: قبيل، فقلبت الألف ياء والوزن (فعيل) ك(غليم) لأنك أسقطت الهمزة، صار إلى قولك: (قبال)، (كغزال)"[5].ونبه الجرجاني إلى أن لفظة (قبائل) مجردة من دلالته الجمعية التي تكون على مثاله ليحول إلى اسم علم قائلا: "وإنما اشترط أن يكون (قبائل) اسم رجل، لان الجمع الكائن على هذا المثال لا يصغر على لفظة". وهو مثال (فعائل) الذي يأتي للدلالة على صيغة منتهى الجموع.

المسألة التاسعة: تصغير "ناس":

لقد اختلف العلماء في تصغير كلمة (ناس) فذهب بعضهم إلى رد المحذوف عند التصغير وذهب البعض الأخر إلى عدم رد المحذوف عند التصغير. ولفظ ناس: أصله (أناس)، وهو مشتق من الأُنس، ويقال: (أُنس) و(إنس)، وتحذف الهمزة كثيرا مع الألف، ويقال: ناس قليلا بغير همزة، ويقال في تصغيره:

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (485/3) .

(2) ابن جني، **المنصف**، ط1، (35/1) .

(3) المبرد، **المقتضب**، ط2، (286/2) .

(4) المرجع السابق، (85/2) .

(5) الجرجاني، **المقتصد**، ط1، ص180.

(نُويس)، ولا ترد الهمزة للتصغير؛ لأن بناء التصغير يقوم مما بقي من الحروف، وإن لم تذكر الهمزة، وكل ما حذف في المكبر يحذف في المصغر إذا كان بناء التصغير يقوم مما بقي من الحروف، فإن لم يكن بناء التصغير يقوم مما بقي من الحروف رُدَّ إليه المحذوف، وبهذا يلزم أن تقول في ناس: أُنيس. وهو الأصح على مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النحويين[1]. وذهب أبو علي النحوي إلى أن المحذوف من (ناس) لا يرد في حال التحقير قائلا: "وتقول في تحقير (ناس)، (نؤيس) فلا ترد المحذوف كما رددت في عدة"[2].وذكر سيبويه أن العرب لم تصغر (ناس) على (أنيس) وإنما استعملت (ناس) وكأنه أصل لذا صغرته على ما تصغر الاسم الثلاثي فقال: "وليس من العرب أحد، إلا يقول، تؤيس.ورأي الجرجاني في تصغير (ناس) هو: "تقول في تصغير (ناس)(تؤيس)، ولا يجب أن تقول: (أنيس)، فترد الفاء التي هي همزة في: (أناس)، لأجل أن الذي أوجب رد الفاء في (عدة) إن ياء التحقير كانتتقع بعد الضمة، وأنت هنا تقلب ألف (ناس) واوا فتصير بعد حرف مفتوح فتقول: (تؤيس) كما تقول: (ضويرب). ومنهم من قال انه من النسيان وكان أصله (نسيا) فقدموا اللام قبل العين، فقالوا:(نَييس) تحركت الياء وقبلها فتحة انقلبت الفاء فقالوا: (ناس)[3].

إلا أن الباحثة ترى أن هذا القول فاسد؛ لأنه لو كان على هذا الوجه لقيل في التصغير (نُيِيس) و(نِييس) كما قالوا في تصغير: شيخ (شُييخ)، و(شِيِيخ) والباحثة ترجح رأي من ذهبوا إلى أن تصغير ناس (نُويس).

المسألة العاشرة: تصغير "أصيل":

ومن المسائل التي اختلف العلماء في تصغيرها لفظ (أصيل). ولفظ الأصيل يجمع على (أصل) و(آصال) و(أصائل)، ويجمع على (أصلان) كبعير وبعران[4]. إلا أن جمعه على (أصلان) شاذ والقياس (أصيلان) وتصغيره على (أصيلان) و(أصيلال) على البدل[5]، أي أنهم أبدلوا من النون لاما. وللعلماء أراء في

---

(1) انظر: الفارسي، **التكملة**، ط2، ص492.والاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (224/1) .وابن مالك، **شرح الكافية**، ط1، (1911/4) .

(2) الفارسي، **التكملة**، ط2، ص492.

(3) هذا الرأي للكوفيين أيضا. أنظر: الجاحظ، **البيان**، د.ط، (45/1) .

(4) انظر: الجاربردي، **مجموعة الشافية**، ط1، ص343.

(5) انظر: المنصور، **صيغ الجموع**، ط1، ص120.

هذا، فقد قال سيبويه: "سألت الخليل عن قولك: (آتيك أصيلالا)، فقال: إنما هو (أصلان) أبدلوا اللام منها، وتصديق ذلك قول العرب: (آتيك أصيلانا)". أما الأخفش فقد ذهب إلى أن (أصيلالا) لو سمينا به لم نصرفه فنجعل اللام في حكم النون، لأن اللام الأولى بدل من الياء وفصلوا بينهما بالألف، فهذا يعني إن أصلها (أصيل) ثم أبدلت ياء الكلمة لاما فأصبحت (أصيللا) ثم فصل بين اللامين بالألف فأصبحت (أصيلالا). فاللام أصل غير مبدلة وهي لام الكلمة [1].وقد ذهب أبو على النحوي إلى أنها شاذة ثم قال: أن (أصيلان) تحقير (أصلان) و(أصلان) واحد على وزن (فعلان) وليس بجمع (أصيل). واستدل على كونه شاذا بقول سيبويه حين ذكره مع (مغيريان وانيسيان وعشيشة). وبطل أن يكون تصغير (فعلان) الجمع، لأنه لو كان كذلك لقيل: (أصيلين). أما ابن جني فذكر أن تصغير (الأصيل) هو (أصيلان) ؛حيث أبدلوا من النون لاما فقالوا (أصيلال).

وترى الباحثة أنهم خصوا هذا الإبدال على التصغير ليكون لفظ الجمع قد تغير، ألا ترى أنه لا يقال: (أصلال). وإذا تغير صيغة الجمع لم يكن قد اجتمع علم القلة الذي هو التصغير، علم الجمع الكثير فلا يكون بمنزلة (رغيفان) و(جريبان) مثلا في البعد من القياس.

(1) الجرجاني، **المقتصد**، ط1، ص245.

المبحث الثالث: الأسماء التي لا تصغر قياسا في اللغة العربية

المطلب الأول: الأسماء التي لا تصغر.

لقد مر بنا فيما سبق أن للتصغير شروطاًس لابد من توافرها ومن بين هذه الشروط أن يكون المصغر اسما، فلا تصغر الأفعال ولا الحروف، إلا أننا وجدنا في باب التصغير أسماء لا يجوز تصغيرها ومنع النحويون تصغيرها وذلك لمبررات سأستعرضهافي هذا المبحث.

ومن هذه الأسماء: أسماء الله تعالى وصفاته). فقد منع النحويون تصغيرها، فلا يجوز تصغير الأسماء المعظمة شرعا كأسماء لله تعالى وملائكته وأنبيائه وكتبه والمصحف والمسجد، لأن تصغيرها ينافي تعظيمها؛ لأن التصغير في الغالب يراد به تحقير الشيء أو التهوين من شأنه وذلك مما لا يليق بالله تعالى. ولأن التصغير في العربية يقصد بهإجمالامعنيين متقابلين: (التحقير) و(التحبيب). إلا أن المعنى الثاني نفسه لا يليق بالله تعالى لأن التحبيب هنا –أي في صيغة التصغير–علته الصغر ذاته، بناء على طبع الإنسان الذي يستلطف كل ما هو صغير وناشئ. فالصغر إذن ملحوظ في الحالتين. فهو صغر في القيمة في المعنى الأول فأنشأ التحقير والاستهزاء وصغر في الشكل في الثاني فأنشأ في النفس ما يشاكله من إحساس بالرقة والرحمة. فكما ذكر أبو حيان: (لا تُصغِّرْ الاسم الواقع على من يجب تعظيمه شرعاً، نحو أسماء الباري تعالى، وأسماء الأنبياء _صلوات الله عليهم _وما جرى مجرى ذلك؛ لأن تصغير ذلك غض لا يصدر إلا عن كافر أو جاهل) ... إلى أن قال: (وتصغير التعظيم لم يثبت من كلامهم). وقد اختلفوا في اشتقاق "المهيمن"، وهو وصف للقرآن في قوله تعالى:﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾[1]،وهو اسم من أسماء الله الحسنى، قال تعالى: ﴿ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ﴾[2]. وكان اختلافهم في أصله على أربعة أقوال:

الأول: أنه اسم غير مشتق[3]. وأنه من أسماء الله تعالى في الكتب السابقة[4].

---

(1) سورة المائدة، الآية:48.

(2) سورة الحشر، الآية: 23.

(3) آل سعدي، **تفسير أسماء الله الحسنى**، د.ط، ص33.

(4) ابن منظور، **لسان العرب**،مادة (همن) ط3، (436/13) .

الثاني: أن (هيمن) أصل صحيح، يقال: هيمن يُهيمن فهو مُهيمن، ذكره السمين. ونقل عن أهل اللغة حكايتهم له ونسبه الرازي إلى الخليل وأبي عبيدة[1]. ولم يجعل ابن فارس (همن) أصلا صحيحا، قال: "الهاء والميم والنون ليس بشيء، فأما المهيمن، وهو الشاهد فليس من هذا، وإنما هو من باب (أمن) والهاء مبدلة من همزة"[2]. كما أنكر العكبري كون الهاء أصلا، فأعاد (مهيمنا) إلى الأمانة؛ لأنه ليس في الكلام (همن) حتى تكون الهاء أصلا[3].

الثالث: أنه من (أمن) وأن أصله (مُؤمن) فأبدلت الثانية ياء كراهة اجتماع همزتين وأبدلت الأولى هاء كما في (هراق)، فصار مُهيمن، قاله الجوهري ونقله غير واحد، وضعفه السمين[4] لما فيه من التكلف غير المحوج، لوجود نظائر لهذا البناء نحو، (مُبيطر) و(مُسيطر)، كما أن الهمزة الثانية في (مَؤأمن) قاعدتها الحذف[5].

الرابع: أنه من (أمن) على وزن (مُفيعل)، ووقع فيه قلب الهمزة هاء كما في (هراق) ونحوه، ذكر هذا القول عامة المفسرين[6]. كما نقل ذلك عن المبرد، وذكره الزجاج وحسن مأخذه من القياس[7]. ونقل السمين عن ابن قتيبة تصريحه أنه مصغر (مُؤمن). كما صرح بذلك أبو البركات الأنباري، وأنكر ذلك على من قال بالتصغير، ونقل إنكار الناس على المبرد والزجاج، وأن ثعلبا لما سمع بما قال ابن قتيبة كتب إليه: "أن اتق الله، فإن هذا كفر أو ما أشبهه؛ لأن أسماء الله تعالى لا تصغر". ونقل ابن عطية أن ثعلبا قال إن ما قال ابن قتيبة ردي باطل، والوثوب على القرآن شديد، ولذلك يحكى أن ابن قتيبة لما قال في (المهيمن) أن تصغير (مؤمن) والأصل (مؤيمن) فأبدلت الهمزة هاء قيل له هذا يقرب من الكفر فليتق الله قائله. وهذا الإنكار إنما كان لمن صرح بأنه مصغر، إلا أن الباحثة ترى أن هذا الإنكار

---

(1) الرازي، **التفسير الكبير**، ط3، (371/12) .

(2) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، ط2، (63/6) ، مادة (همن) .

(3) الصابوني، **التبيان**، ط1، (441/1) .

(4) الجوهري، **الصحاح**، ط4، (2071/5) مادة (أمن) .

(5) الحلبي، **الدر المصون**، ط4، (288/4) .

(6) الطبري، **جامع البيان**، ط1، (266/6) . الرازي، **التفسير الكبير**، ط3، (371/12) .

(7) الزجاج، **معاني القرآن**، ط1، (180/2) . الحلبي، **الدر المصون**، ط4، (288/4) .

قد جاء في محله لأن أسماء الله الحسنى لا تصغر وهذا القول متفق عليه عند علماء الأمة؛ وذلك لأن تصغيرها يتنافى مع دلالته.

كما ترى الباحثة أن هذا اللفظ مشتق من (أمن)، مبني على (مُفيعل) ونظير هذا البناء: (مسيطر) وليس كما ذهب البعض إلى أنه مصغر من (مُؤمن)، وقد اختلف في قول عمر بن أبي ربيعة في رائيته المشهورة:

وغاب قُمير كنتُ أهوى غروبه وروح رُعيانُ ونوَّم سُمَر.

فقال سعيد بن المسيب لما سمع هذا البيت: ما له؟ قاتله الله! صغر ما كبر الله، قال الله تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾ [1]. قال ابن خالويه: فيجوز أن يكون ابن أبي ربيعة صغر قُميراً على المدح لما ذكرت، ومع ذلك فإن ابن أبي ربيعة قد أنشد هذه القصيدة لابن عباس، فما أنكر عليه شيئاً[1].

وبالنسبة لتصغير (مصحف ومسجد)،فيرى بعض العلماء حرمة تصغيرهما، فقد روي عن مجاهد رحمه الله: (كره أن يقال: مصيحفٌ).

قال أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ محمدٍ ابنُ أبي شيبةَ العبسيُّ: "حدّثنا محمّد بن عبد الله بن الزّبير، عن سفيان، عن ليثٍ، عن مجاهدٍ، أنّه كره أن يقال: مصيحفٌ"[2]. قال أبو بكر عبد الله بن سليمان ابن أبي داود السجستاني: (هل يقال للمصحف: مصيحفٌ؟ حدّثنا إسحاق بن إبراهيم بن زيدٍ، حدّثنا سعد بن الصّلت، عن ليثٍ، عن مجاهدٍ، "أنّه كان يكره يقول: مصيحفٌ، أو مسيجدٌ"[3].

وقال أبو بكر عبد الله بن سليمان ابن أبي داود السجستاني: "حدثنا عبد الله بن سعيدٍ، حدّثنا المحاربيّ، عن ليثٍ، عن مجاهدٍ، أنّه كره أن يقول: (رويجلٌ، أو مريّةٌ، أو مسيجدٌ، أو مصيحفٌ)".
قال أبو بكر عبد الله بن سليمان ابن أبي داود أيضا: (حدّثنا عمرو بن عبد اللّه، حدّثنا وكيعٌ، عن سفيان، عن ليثٍ قال: "كان مجاهدٌ يكره أن يقول: مصيحفٌ ومسيجدٌ، ويقول للرّجل: دناه، وكان يكره المسك في المصحف"[4].

---

(1) سورة يس، الآية: 39

(2) درويش،**إعراب القران الكريم**، ط4، (463/10) .

(3) ابن أبي شيبة، **المصنف**، كتاب الصلوات، باب منكره أن يكتب القرآن في الشيء الصغير، (240/2) ، رقم(8557) .

(4) ابن أبي داود، **المصاحف**، ط1، (348/1) .

(5) ابن أبي داود، المصاحف،ط1،(348/1-349).

قال ابن المسيب رحمه الله تعالى: "لاتقولوا: مصيحف ولا مُسيجد، ما كان الله فهو عظيم حسن جميل"[1].

المطلب الثاني: امتناع تصغير الضمائر وبعض الحروف وما في حكمها:

امتنع تصغير الضمائر لشبهها بالحروف ولبعدها عن الاسمية ولقربها من الفعل الذي لا يحقر أصلا، حيث يقول الرضي:"ورفضوا تصغير الضّمائر، ونحو متى وأين ومن وما وحيث ومنذ ومع وغير وحسبك، والاسم عاملا عمل الفعل؛ فمن ثمّ جاز ضويرب زيد وامتنع ضويرب زيدا"[2]. وقال أيضا: "إنما امتنع تصغير الضمائر لغلبة شبه الحرف عليها مع قلة تصرفها، لا تقع لا صفة ولا موصوفة كما تقع أسماء الإشارة، ولمثل هذه العلة لم تصغر أسماء الاستفهام والشرط؛ فإنها تشابه الحرف ولا تتصرف بكونها صفات وموصوفات". قال سيبويه: "وأعلم أن علامات الإضمار لا يحقرن، من قبل أنها لا تقوى قوة المظهر ولا تمكن تمكنها فصارت بمنزلة (لا) و(لو) وأشباههما. فهذه لا تحقر لأنها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقر"[3].وأما (من) و(ما) الموصولتان فأوغل في شبه الحرف من (الذي) لكونهما على حرفين ولعدم وقوعهما صفة ك(الذي)، و(حيث) و(إذ) و(إذا) و(منذ) مثل الضمائر في مشابهة الحرف، وأقلّ تصرفا منها؛ لأنها مع كونها لا تقع صفات ولا موصوفات تلزم في الأغلب نوعا من الإعراب.وأما (مع) فإنه وإن كان معربا لكنه غير متصرف في الإعراب، ولا يقع صفة ولا موصوفا، مع كونه على حرفين. وكذا (عند) لا يتصرف وإن كان معربا على ثلاثة، وكذا لم يصغر (لدن) لعدم تصرفه.

قال سيبويه: "ولاتحقر (عند) كما تحقر (قبل) و(بعد) ونحوهما. لأنك إذا قلت (عند) فقد قللت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من (ذا)، فصار (ذا) كقولك (قبيل ذاك) إذا أردت أن تقلل ما بينهما. وهذا وجه من التعليل لعدم تصغير (عند) حاصلة أنه لما كان مصغرا بمعناه الأصلي لم يحتج إلى التصغير لأن المصغر لا يصغر، وإنما لم يصغر (غير) كما صغر (مثل) وإن كانت المغايرة قابلة للقلة والكثرة كالمماثلة، لقصوره في التمكن لأنه لا يدخله اللام ولا يثنى ولا يجمع بخلاف (مثل)، ولا يصغر

---

(1) أخرجه ابن سعد في **الطبقات**، ط1، (5/ 137) . الذهبي، **السير**، د.ط، (5/ 135) .

(2) الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (289/1) .

(3) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (531/3-532) .

(سوى) و(سواء) بمعنى (غير) أيضا. ولا يصغر (حسبك) لتضمنه معنى الفعل، لأنه بمعنى (اكتف)، وكذا ما هو بمعناه من (شرعك)(وكفيك).

قال سيبويه:"ولا يحقر غير لأنها ليست بمنزلة مثل، وليس كل شيء يكون غير الحقير عندك يكون محقرا مثله، كما لا يكون كل شيء مثل الحقير حقيرا، وإنما معنى مررت برجل غيرك معنى مررت برجل سواك، وسواك لا يحقر، لأنه ليس اسما متمكنا، وإنما هو كقولك مررت برجل ليس بك، فكما قبح تحقير ليس قبح تحقير سوى، وغير أيضا ليس باسم متمكن، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام"[1]. وتعليل سيبويه عدم تصغيرها ليس معناه عدم التصرف أي ملازمة هذه الكلمة للنصب على الظرفية كما هو المعروف من مذهب سيبويه، بل معناه أنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة كما أشار إليه، مع أن القائلين بخروجها عن النصب على الظرفية والجر ب(من) إلى سائر مواقع الإعراب قد ذهبوا أيضا إلى أنها لا تصغر، ومنهم من علل عدم تصغيرها بأنها غير متمكنة؛ فوجب أن يكون التمكن في هذا الموضع بمعنى آخر. ويشير إلى ذلك المعنى تعليل بعضهم عدم جواز التصغير بشدة شبه هذه الكلمة بالحرف ودلالتها على معناه وهو (إلا) الاستثنائية، وكذلك (حسبك) لا يحقر كما لا يحقر (غير)، وإنما هو قولك: (كفاك)،لا، فكما لا يحقر ((كفاك))،كذلك لا تحقر هذا، وكذلك (أمس) و(غد) فلا يحقران؛ لأنهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة (زيد)، وإنما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتمكنا ك(زيد) و(اليوم). قال السيرافي: "قال بعض النحويين في عدم جواز تحقيرهما لأنهما لما كانا متعلقين باليوم الذي أنت فيه، صارا بمنزلة الضمير لاحتياجهما إلى حضور اليوم، كما أن المضمر يحتاج إلى ذكر يجري للمضمر، أو يكون المضمر المتكلم أو المخاطب، وقال بعضهم: أما (غد) فإنه لا يصغر لأنه لم يوجد بعد فيستحق التصغير، وأما (أمس) ما كان فيه مما يوجب التصغير فقد عرفه المتكلم والمخاطب فيه قبل أن يصغر (أمس) فإذا ذكروا (أمس) فإنما يذكرونه على ما عرفوه في حال وجوده بما يستحقه من التصغير، فلا وجه لتصغيره[2]. ولا يصغر شيء من أسماء الأفعال، وكذا لا يصغر الاسم العامل عمل الفعل، سواء كان اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، لأن الاسم إذا صغر صار موصوفا بالصغر، كما تكررت الإشارة إليه فيكون معنى

---

(1) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (135/3) .

(2) سيبويه، **الكتاب**، ط3، (480/3) .

(ضويرب) مثلا ضارب صغير. والأسماء العاملة عمل الفعل إذا وصفت انعزلت عن العمل فلا تقول: (زيد ضارب عظيم عمرا) ولا (أضارب عظيم الزّيدان)، وذلك لبعدها إذن عن مشابهة الفعل؛ إذ وضعه على أن يسند ولا يسند إليه، والموصوف يسند إليه الصفة، هذا في الصفات، أعنى اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة. أما (المصدر) فلا يعزله عن العمل كونه مسندا إليه؛ لقوة معنى الفعل فيه إذ لا يعمل الفعل الذي هو الأصل في الفاعل ولا في المفعول إلا لتضمنه معنى المصدر، فيجوز على هذا أن تقول:(أعجبني ضربك الشديد زيدا)، و(ضريبك زيدا) وقيل: إنما لم يصغر الاسم العامل عمل الفعل لغلبة شبه الفعل عليه إذن، فكما لا يصغر الفعل لا يصغر مشبهه، ويلزم منه عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل، وقد أطلق الشارح القول هنا كما أطلقه المصنف، وفى المسألة تفصيل خلاصته أنك لو قلت: هذا ضارب زيدا؛ فأعملت اسم الفاعل فيما بعده النصب لم يجز تصغيره بحال، وإذا قلت هذا ضارب زيد فأضفت اسم الفاعل إلى ما بعده فان أردت به الحال أو الاستقبال لم يجز أن تصغره؛ لأنه حينئذ كالعامل، وإن أردت به المضي جاز تصغيره. قال سيبويه واعلم أنك لا تحقر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل ألا ترى أنه قبيح هو (ضويرب زيدا) وهو (ضويرب زيد) إذا أردت بضارب زيد التنوين، وإن كان ضارب زيد لما مضى فتصغيره جيد".

المبحث الرابع: شواذ التصغير

لقد وردت في اللغة العربية ألفاظ مصغرة جاءت شاذة على غير قياس، خالفت بعض قواعد اللغة فأخرجها العرب من أقيستهم وأرادوا أن يحققوا أمن لبسها بغيرها من الألفاظ، فشذ من الثلاثي أسماء لم تلحقها التاء في التصغير: ذكر سيبويه منها ثلاثة، وهي:(الناب) بمعنى المسنة من الإبل، وإنما قالوا فيها (نييب) لأن الناب من الأسنان مذكر[1]، والمسنة من الإبل قيل لها ناب لطول نابها كما يقال لعظيم البطن بطين بتصغير بطن؛ فروعي أصل ناب في التذكير. وكذا قال في (الفرس) فريس لوقوعه على المذكر والمؤنث فغلّب[2]. وكذا قال في (الحرب)وهي مؤنثة[3](حريب)؛ لكونها في الأصل مصدرا، تقول: نحن حرب، وأنتم حرب. وذكر الجرمي من الشواذ (درع الحديد)، و(العرس)وهي مؤنثة القوس. وذكر غيرهما (العرب) و(الذّود) و(الضّحى)، وقد شذ في الرباعي (قدام) و(وراء) فألحق بمصغرهما الهاء والقياس تركها. وحكى أبو حاتم أميمة في (أمام) وقال: ليس بتبت، قال السيرافى: إنما لحقتهما الهاء لأنهما ظرفان لا يخبر عنهما، ولا يوصفان ولا يوصف بهما، حتى يتبين تأنيثهما بشيء من ذلك، كما تقول: لسعت العقرب، وعقرب لاسعة، وهذه العقرب؛ فأنثا لتأنيثهما، وفى (وراء) قولان: أحدهما أن لامه همزة، قالوا: يقال: و(رّأت) بكذا: أي ساترت به، ومنه حديث أن النبي _صلى‌الله‌عليه‌وسلم _"كان إذا أراد سفرا ورّى بغيره"[4]. وأصحاب الحديث لم يضبطوا الهمزة فرووا (ورّى بغيره)، وقال بعضهم: بل لامه واو أو ياء، مثل (كساء)و(رداء)، من ورّيت بكذا، وهو الأشهر، فتصغيره على هذا

---

(1) الناب من الأسنان: هي السن التي خلف الرباعية. قال فى اللسان: «والناب والنيوب الناقة المسنة، سموها بذلك حين طال نابها وعظم، مؤنثة؛ وهو مما سمى فيه الكل باسم الجزء».الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (241/1) . والذي قاله المؤلف من أن الناب من الأسنان مذكر هو أحد قولين لأهل اللغة، وابن سيده يذهب إلى أن: «الناب المسنة من النوق مؤنثة، وجمعها نيب، وتصغيرها نييب بغيرهاء. وأما الناب من الأسنان فمذكر، وكذلك ناب القوم سيدهم؛ يقال: فلان ناب بنى فلان: أي سيدهم». ابن سيده، **المخصص**، ط1، (137/5)

(2) قال صاحب الصحاح: «الفرس يقع على الذكر والأنثى، ولا يقال للأنثى فرسة، وتصغير الفرس فريس، وإن أردت الأنثى خاصة لم تقل إلا فريسة بالهاء؛ عن أبى بكر بن السراج»

(3) قال ابن سيده: «الحرب أنثى، يقال في تصغيرها حريب بغيرهاء فأما قولهم. فلان حرب لي: أبمعاد؛ فمذكر» اه. وحكى صاحب اللسان عن ابن الأعرابي فيها التذكير، ثم قال: وعندي أنه إنما حمله على معنى القتل أو الهرج. ابن سيده، **المخصص**، ط1، (136/5) .

(4) الجزري، **النهاية**، كتاب الكاف، باب الكاف مع الذال، (160/4) .

(ورية) لا غير، بحذف الياء الثالثة كما في سميّة تصغير (سماء)[1]. وقد شذ تصغير (شاء) فقال سيبويه في تصغيرها: (شويّ). قال: أصل شاء إما (شوى) أو (شوو)، قلبت العين ألفا واللام همزة وكلاهما شاذ. وفيه جمع بين إعلالين، والقياس قلب اللام فقط ألفا.

قال: ليس لفظ (شاء) من (شاة) لأن أصلها (شوهة) بدليل (شويهة)، بل هو بالنسبة إلى شاة كنسوة إلى امرأة[2]. واستدل على كون لامه حرف علة بقولهم في الجمع:(شويّ) ككليب. وقال المبرد: (شويّ) من غير لفظ (شاء) وأصل شاء (شوه) فهو من (شاة) كتمر من تمرة، قلبت العين ألفا على القياس، كما في باب، ثم قلبت الهاء همزة لخفائها بعد الألف الخافي أيضا. وهكذا،فكما أن أصل (ماء) موه، قال: فتقول في تصغير شاء: (شويه)، كما تقول فى ماء: (مويه)، لزوال الألف الخافي في التصغير، فترد اللام إلى أصلها، كما تقول في الجمع: (شياه)، و(مياه). وقد شذ تصغير (إنسان)، فجاء تصغيره على غير قياس[3]. فالإنسان أصله (إنسيان)، (بكسر الهمزة)، لأن العرب قالوا في تصغيره: (أنيسيان)، فدلت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم. وفى حديث ابن صياد قال النبي _صلى الله عليه وسلم _ذات يوم: "انطلقوا بنا إلى أنيسيان قد رابنا شأنه"[4]. وهو تصغير إنسان جاء شاذا على غير قياس، وقياسه (أنيسان). وقال:إذا قالوا: (أناسين) فهو جمع بين مثل (بستان) و(بساتينن). وإذا قالوا (أناسي كثيرا) فخففوا الياء أسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه؛ مثل(قراقير)، و(قراق). ويبين جواز (أناسي)بالتخفيف قول العرب (أناسية كثيرة)، والواحد

---

(1) ذكره قال ابن سيده: «القوس التي يرمى عنها أنثى، وتصغيرها قويس بغيرهاء، شذت عن القياس، ولها نظائر قد حكاها سيبويه» والرأيالثاني أنها تذكر وتؤنث؛ قال الجوهري: «القوس يذكر ويؤنث فمن أنث قال في تصغيرها قويسة، ومن قال قويس». ابن سيده، **المخصص**، ط1، (135/5) .

(2) المبرد يخالف سيبويه من وجوه: أحدها أنه جعل شويا اسم جمع له واحد من معناه وهو شاء، الثاني: أنه جعل شاء اسم جنس جميعا له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو شاة، الثالث: أنه قلب العين ألفا قياسا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع عدم اعتلال اللام، وقلب اللام التيهي هاء همزة قلبا غير قياسي، الرابع: أنه صغر شاء على شويه فى حين أن سيبويه صغره على شوى، وهذا الوجه نتيجة حتمية للوجوه السابقة.الاستراباذي، **شرح الشافية**، ط1، (214/1)

(3) الاستراباذي،**شرح الشافية**، ط1، (274/1) . قال ابن سيده: «إنسان عند مشتق من أنس؛ وذلك أن أنس الأرض وتحملها وبهاءها إنما هو بهذا النوع الشريف اللطيف المعتمر لها والمعنى بها؛ فوزنه على هذا فعلان (بكسر فسكون) . ابن سيده، **المخصص**، ط1، (44/1) .

(4) الجزري، **النهاية**، حرف الهمزة، الهمزة مع النون، د.ط، (75/1).

(إنسي) و(أناسي). وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: إنما سمى الإنسان إنسانا لأنه عهد إليه فنسى؛ قال أبو منصور: إذا كان الإنسان في الأصل (إنسيانا) فهو (إفعلان) من (النسيان)، وقول ابن عباس حجة قوية له. وهو مثل ليل (إضحيان) من (ضحى)(يضحى) (كرضى يرضى). وقد حذفت الياء فقيل إنسان ... قال الأزهري: وإنسان في الأصل (إنسيان) وهو (فعليان) من (الأنس)، والألف فيه فاء الفعل وعلى مثاله (حرصيان)، وهو الجلد الذييلي الجلد الأعلى من الحيوان؛ سمى حرصيانا لأنه يحرص، أي: يقشر. ومنه أخذت (الحارصة) من الشجاج. يقال: رجل (حذريان) إذا كان حذرا. قال الجوهري: وتقدير (إنسان)(فعلان)، وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل (رويجل). وقال قوم: أصله(إنسيان) على (إفعلان) فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجرى على ألسنتهم، فإذا صغروه ردوها لأن التصغير لا يكثر. وقد ذهب بعضهم إلى أنه (إفعلان) من نسي؛ لقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ ﴾[1]، لو كان كذلك لكان (إنسيانا) ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هنالك ما يسقطها. فأما قولهم: (أناسي) فجمع (إنسان)، شابهت النون الألف لما فيها من الخفاء، فخرج جمع إنسان على شكل جمع (حرباء)، وأصلها (أناسين) وليس (أناسي) جمع (إنسي) كما ذهب إليه بعضهم لدلالة ما ورد عنهم من قول رويشد. أنشده أبو الفتح عثمان بن جني:

أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم وبالأناسين أبدال الأناسين[2].

ومما جاء شاذا على غير قياس (عشيشيه) تصغير (عشيّة)، والقياس (عشيّة)، بحذف ثالثة الياآت كما في (معيّة) وكأن مكبر عشيشية (عشّاة)، تجعل أولى ياءي عشيّة شينا مفتوحة فتدغم الشين في الشين وتنقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وكذا قالوا في تصغير (عشي)(عشيشيان)، وكأنه تصغير عشيّان.

وقد صغروا عشيّا أيضا على (عشيّانات)، كأن كل جزء منها عشي؛ (فعشيّانات) جمع (عشيشيان) على غير القياس كما أن (عشيشيانا) تصغير (عشي) على غير القياس[3].

ففي حديث جندب الجهني "فأتينا بطن الكديد فنزلنا (عشيشية)"[1]. قال: هي تصغير عشية على غير قياس أبدل من الياء الوسطى شين كأن أصله (عشيية) (بثلاث ياءات) وحكي عن ثعلب أتيته عشيشة

---

(1) سورة طه، الآية: 115

(2)الاستراباذي، **شرح الشافية**،ط1، (275/1) .

(3) المرجع السابق،ط1،(1/ 275)

وعشيشيانا وعشيانا. قال: ويجوز في تصغير عشية (عشية) و(عشيشية). قال الأزهري: كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع (عُشية) في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير (العشوة) وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير (العشية) وبين تصغير (العشوة). وقال الرضي: "وكأن مكبر عشيشية (عشاة) بفتح العين وتشديد الشين. وهذا الذي ذكره هو قول النحاة، قال ابن يعيش: "وأما (عشيشية) فكأنه تصغير (عشاة)، فلما صغر وقعت ياء التصغير بين الشينين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ما قبلها، فصار (عشيشية)" [1]. كما قالوا في تصغير (مغرب): (مغيربان)، ثم جمعوا فقالوا: (مغيربانات)، وهذا جمع قياسي لتصغير غير قياسي وكأنهم جعلوا كل جزء منه مغربا، فالقياس في تصغير مغرب: (مغيرب). ومما ورد شاذ تصغير (بنون) فقالوا في تصغيره: (أبينون)، والقياس (بنيّون). قال الرضي: "الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير،[2] منها أبينون "، قال:

زعمت تماضر أنني إمّا أمت يسدد أبينوها الأصاغر خلّتى.

وهو عند البصريين جمع (أبين) وهو تصغير (أبنى) مقدرا على وزن (أفعل) ما أضحى فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغر لم يثبت مكبره. وقال الكوفيون: هو جمع (أبين)، وهو تصغير (أبن) مقدرا، وهو جمع (ابن)، ك(أدل) في جمع (دلو)، فهو عندهم شاذ من وجهين: كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره، ومجيء (أفعل) في فعل وهو شاذ ك(أجبل) و(أزمن). وقال الجوهري: شذوذه لكونه جمع (أبين) تصغير (ابن) بجعل همزة الوصل قطعا. وقال أبو عبيد: "هو تصغير (بنين) على غير قياس"[1]. وكذلك (أصيلان) شاذ أيضا، لكونه تصغير جمع الكثرة على لفظه. كأنهم جعلوا كل جزء منه (أصيلا) و(أصيلال) شاذ على شاذ، والقياس (أصيلّات). وكذلك قالوا في تصغير (ليلة)(لييلية) بزيادة الياء كما في (أنيسيان)، وكأنه تصغير (ليلاة) في كلّ يوم مّا وكلّ (ليلاه). وقالوا في تصغير رجل: (رويجل). قيل: إن رجلا جاء بمعنى راجل، قال:

أما أقاتل عن ديني على فرسي وهكذا رجلا إلّا بأصحاب

أي: راجلا، فـ(رويجل) في الأصل تصغير (راجل) الذي جاء بمعناه (رجل)، فكأنه تصغير رجل بمعنى راجل، ثم استعمل في تصغير رجل مطلقا، راجلا كان أولا. فإن سميت بشيء من مكبرات هذه

---

(1) الاستراباذي، **شرح الشافية**،ط1، (276/1) .

(2) المرجع السابق،ط1(278/1).

الشواذ ثم صغرته جرى على القياس المحض، فتقول في (إنسان وليلة ورجل) أعلاما: (أنيسين ورجيل ولييلة).

وقد يكون للاسم تصغيران: قياسي وشاذ (كصبية) و(غلمة) قالوا فيهما (صبية) و(غليمة) وهذا هو القياس لأنهما جمعا قلة وجموع القلة تصغر على لفظها. وقالوا (أصيبية) و(أغيلمة) وهذا هو الشاذ. وكأنهم صغروا أغلمة وأصبية وإن لم يستعمل في الكلام[1]. وعن ابن عباس، قال: ''قدمنا رسول الله_ صل الله عليه وسلم_ ليلة المزدلقة أغيلمة بني عبد المطلب على حُمرات فجعل يلطح أفخاذنا ويقول:"أُبيني!". قال الطيبي رحمه الله: دل على جواز تقديم النسوان والصبيان في الليل بعد الانتصاف، وكونه بعد الانتصاف في محل الاحتمال فلا يصح الاستدلال (أغليمة بني عبد المطلب) أي (صبيانهم) وفيه تغليب الصبيان على النسوان. وهو تصغير شاذ لأن قياس (غلمة) بكسر الغين (غليمة). وقيل: هو تصغير (أغلمة) جمع (غلام) قياسا. وإن لم يستعمل والمستعمل (غلمة) في القلة و(الغلمان) في الكثرة[2]. (ويقول أُبيني) بضم الهمزة وفتح الموحدة وسكون الياء وكسر النون وفتح الياء المشددة. ويكسر تصغير ابن مضاف إلى النفس أو بعد جمعه جمع السلامة إلا أنه خلاف القياس لأن همزته همزة وصل والقاعدة أن التصغير يرد الشيء إلى أصله مثل الجمع، ومنه قولة تعالى:﴿ ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ ﴾[3]. فأصل (ابن)(بنو) فهو من الأسماء المحذوفة العجز فالظاهر أن يقال (بني) إلا أنه كان يلتبس بالمفرد فزيد الهمزة . قال الطيبي رحمه الله: تصغير (ابنا) يعني كان مفرده مقطوع الألف فصغر على (أبين) ثم جمع جمع السلامة. وقيل: (ابني) بوزن (أعمى) قلبت ألفه ياء لكسر مابعد ياء التصغير وأضيف إلى ياء المتكلم وهو اسم جمع. وأعرب ابن حجر عن الأمربقوله: تصغير(ابني) بفتح فسكون ففتح فتشديد كما أن تصغيرا (أعمى)(أعُيمى). وفي النهاية قيل: ابن يجمع على أبناء مقصورا وممدودا. وقيل: هو

---

(1) السيوطي، **الهمع**، د.ط، (280/3) .

(2) أخرجه أبو داود في **السنن**، كتاب المناسك، باب التعجل من جمع، (194/2) ، رقم 1940.ابن ماجه، **السنن**، كتاب المناسك، باب من تقدم من سمع، (1007/2) ، رقم 3025. ابن حنبل، **المسند** 1، كتاب ومن مسند بني هاشم، باب مسند عبد الله بن عباس، 504/3) ، رقم 2082.

(3) سورة الكهف، الآية: 46

تصغير(ابن) وفيه وجهة نظر، أن همزته أصلية والتصغير يرجع الشيء إلى أصله أو أنه مفرد ومابعده جمع فيجاب بأن المراد به النداء[1].

ثانياً: الدراسات السابقة

لا تدعي الباحثة أنها قد حازت قصب السبق في دراسة ظاهرة التصغير فقد سبقها غيرها بدراسات بحثية، غير أن هذه الدراسات أخذت اتجاهات تختلف عن الدراسة الحالية، حيث إن البحوث العلمية تبنى مادتها العلمية من الدراسات السابقة التي يلزم أن تكون بينها صلة بموضوع الدراسة؛ وبناء على ذلك وقفت الباحثة على بعض الدراسات التي تربطها بموضوع البحث، فمن تلك الدراسات:

1-التصغير في اللغة العربية: نظرة فيالدلالة والتحليل الصوتي[2].للدكتور أمين الروايدة.

هدف الباحث فيها إلى توضيح جانبين من جوانب التصغير، وهما: الدلالة والتحليل الصوتي، وذلك باستجلاء المعاني السياقية لصيغ التصغير من خلال آيات القرآن الكريم، وعيّنة من الشعر والنثر العربي القديم.

فقد اعتمد في ذلك على المنهج الوصفي، وتوصل من خلالهإلى مجموعة من النتائج من أهمها: أنّ العوامل الصوتيّة لها أثر في تشكيل البنية الصوتية لأبنية التصغير، وأنّ كثيراً من التغييرات في أبنية التصغير يسهم في تحديدها التخلّص من الحركات غير المتجانسة، والمرفوضة لغويّا،وتكوّن مقطع صوتي مرفوض أيضاً.

والبحث المذكور له علاقة بالدراسة الحالية من ناحية الوقوف على ظاهرة الصغير من خلال عينات من القرآن الكريم والشعر والنثر.

2-أثر **الظواهر الصوتية في التصغير في كتاب سيبويه**[3].لريم فرحان عودة المعايطة.

هدف البحث إلى معرفة التغييرات التي تطرأ على الاسم المصغر، والتي ترجع إلى عوامل صوتية تخضع لقوانين الأصوات في اللغة من خلال كتب المتقدمين، وأهمها(الكتاب)لسيبويه، ودرس البحث نماذج من التصغير الواردة في كتاب سيبويه صنفت وفق أسس صوتية، وسلطت الباحثة الضوء على ظاهرة التصغير بالرجوع إلى كتاب من أهم كتب العربية وهو (الكتاب لسيبويه)، معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي.

---

(1) التبريزي، **مرقاة المفاتيح**، ط1، ص526.

(2) **مجلة مجمع اللغة العربية جامعة مؤتة**، كلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابها، عدد79، ص11-47.

(3) **المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل العلوم الإنسانية والإدارية**، المجلد العاشر، العدد الثاني، ص1-20

وتوصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن أبنية التصغير القياسية (فعيل وفعيعل وفعيعيل) تعتمد على أسس صوتية، والكلمة المصغرة قد تحذف بعض أصواتها للتخلص من توالي الأمثال أو لتحقيق الخفة الصوتية. وتختلف الدارسة المذكورة عن الدراسة الحالية في أنها درست ظاهرة التصغير دارسة صوتية من خلال كتاب سيبويه مبيته أثر التغيير الذي يطرأ على الاسم المصغر بينما الدارسة الحالية تتناول التصغير من الجانب الوصفي وليس لها علاقة بالجانب الصوتي.

3–التصغير في اللغة. للدكتور: عليان بن محمد الحازمي.

تطرق الباحث في هذه الدراسة إلى معرفة التصغير في اللغة بوجه عام وأهميته في الدلالة على المعنى،حيث إن التصغير معنى والمعاني لا تختص بها لغة دون أخرى أو موقوفة على أمة بعينها،وكذلك إلى مقارنة وجود ظاهرة التصغير في اللغة العربية بلغات أخرى سامية وهندية أوربية، معتمدا في ذلك على المنهج المقارن

وتوصل الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن التصغير ليس وقفًا على لغة بعينها، وإنما هو ظاهرة قديمة موجودة في معظم اللغات ولا تكاد تخلو منه أي لغة، وأن التصغير في حقيقة أمره وصف، فإذا صغرت الشيء فقد وصفته.

ويظهر من خلال مراجعة البحث أنه يختلف عن البحث الحالي في اقتصار الباحث على دراسة التصغير في اللغة بوجه عام وإلى عقد مقارنة بوجود هذه الظاهرة في العديد من اللغات بينما الحالية لم تتطرق إلىأي مقارنة هذه الظاهرة بلغات أخرى.

4–صيغ التصغير وأغراضه في شعر الانتفاضتين[1]. للدكتور محمد رمضان البع.

تناول البحث ظاهرة التصغير في شعر الانتفاضتين الفلسطينيتين، من خلال تطبيق هذه الظاهرة وأغراضها على شعر (الانتفاضتين) وأثرها في تصوير واقع القضية الفلسطينية في مختلف النواحي: السياسية والاجتماعية والإنسانيةوالجهادية. واستخدم المنهج التطبيقي من خلال تطبيقه ظاهرة التصغير على شعر الانتفاضة الفلسطينية.وكان أهم ما توصل إليه أن أكثر الشعراء استعملوا صيغ التصغير الثلاثة في أشعارهم؛ للدلالة على معان وأغراض متعددة وكذلك إكثارهم من غرض التحبب والتلطف.

---

(1) **مجلة الجامعة الإسلامية**، (سلسلة الدراسات الإنسانية) ، المجلد 10، العدد1، يناير2009م، كلية الآداب. قسم اللغة العربية الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص241-270.

يرجع إلى شدة حبهم لأبنائهم وإخوانهم في العقيدة والوطن، وكذلك وجدوا في صيغ التصغير تعبيراً عن رفضهم واحتقارهم للواقع المرير الذي تعيشها أمتهم من خلال تصغير بعض الأسماء والصفات؛ للدلالة على مدى الذل والهوان الذي وصلت إليها لأمة.

والفرق بين الدراستين أن السابقة كانت دارسة تطبيقية على ظاهرة التصغير من خلال شعر الانتفاضتين بينما الدارسة الحالية فهي وصفية.

5–ظاهرة التصغير في معجم لسان العرب بين الأبنية الصرفية والتغير الدلالي[1]. للباحثة: عزة سيد محمود.

يدور هذا البحث حول ظاهرة التصغير في معجم من أضخم معاجمنا العربية، وهو (لسان العرب). ولا يقتصر البحث على إحصاء كم الكلمات المصغرة في (اللسان)، بل يتضمن دراستها من حيث الكم والكيف. حيث التغيرات التي تطرأ على هذه الكلمات عند تصغيرها، وتحليل هذه التغيرات معتمدة في ذلك على المنهج التحليلي.

وقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ–أن التصغير في معجم لسان العرب لم يقحم إقحاما في المادة، وإنما دعت إليه عدة أمور، دفعت المعجمي إلى إيراده.

ب–إن(اللسان) يعد من الميادين الرحبة التي يمكن أن تكشف عن قضية العلاقة بين ظاهرة التصغير والتغير الدلالي، حيث يكشف عن الطريقة الصحيح لدراسة تلك القضية.

ج–يعد اللسان مصدرا من أكبر المصادر التي تكشف عن الكلمات المصغرة الشاذة، لأنه يحتوى على قدر كبير منها.

أما بالنسبة للأبنية الصرفية للتصغير، فمما لا شك فيه أن تناول اللسان لذلك الجانب يعد من الجوانب الجوهرية التي تناولها.والدارسة الحالية تختلف عنها في أن الباحثة المذكورةحصرت بحثهافي الكلمات الموجودة في معجم لسان العرب فقط، ولم تدرس هذه الظاهرة بالشمول ولم تتطرق إلى الأسماء التي لا يمكن تصغيرها والتي صغرت وجاءت مخالفة للقياس بينما الدراسة الحالية تدرس ظاهرة التصغير من كل الوجوه.

---

(1) **مجلة جامعة المنيا**، كلية الدراسات العربية، 1997م، ص1–220.

6–بقايا صيغ التصغير الآرامية الرسمية في لغتنا العربية[1].للباحث: مؤيد حسين.

تدور هذه الدراسة حول معرفة صيغة التصغير في فترة من فترات ازدهار اللغة الآرامية. حيث سميت اللغة الآرامية في تلك الفترة باللغة الآرامية الرسمية؛ فكان الهدف من هذه الدراسة معرفة صيغة التصغير باللغة الآرامية بوجه عام وباللغة الآرامية الرسمية بوجه خاص ومقارنتها مع اللغة العربية وشقيقاتها بغية الوصول إلى أرضية مشتركة حول أقدمية هذه الصيغة والوقوف على أثارها وموروثاتها الباقية التي تداولها الناس وجرت على ألسنتهم.واستعمل الباحث المنهج المقارن من خلال عقد مقارنة بين وجود ظاهرة التصغير في اللغة الآرامية واللغة العربية.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن ظاهرة التصغير في اللغة هي ظاهرة قديمة مشتركة في معظم هذه اللغات لكنها تلاشت في أغلب اللغات، ولم يبق منها إلا بعض الإشارات التي توحي أنها كانت موجودة، وأنها استبدلت في الوقت الحاضر بما يسمى (الوصف)، وأن كبار الأدباء والكتاب في اللغة العربية المعاصرة قد هجروا ظاهرة التصغير واتجهوا إلى الوصف في إنتاجهم.

وتختلف الدراسة السابقة عن الدارسة الحالية بأن الباحث قارن ظاهرة التصغير في اللغة الآرامية مع اللغة العربية فقط،أما الدارسة الحالية فتدرس التصغير عند الصرفيين القياس منه والشاذ ولم تتطرق إلى المقارنة مع لغةأخرى.

7– دلالة ظاهرتي التثنية والتصغير في الأمثال العربية[2].للدكتور: فرهاد عزيز محيي الدين.

سلط الباحث في هذه الدارسة الضوء على دلالة ظاهرتي التثنية والتصغير في الأمثال العربية،من خلال الوقوف على عينة من الأمثال العربية، معتمدا في ذلك على المنهج الوصفي،وتوصل في نهاية بحثه إلى مجموعة من النتائج كان أهمها أن ظاهرة التثنية في الأمثال العربية لها دلالة خاصة، فمعظم ألفاظ التثنية التي وردت في الأمثال العربية لم تك تثنيتها من باب المثنى الحقيقي، بل كانت ملحقة بالمثنى؛ بسبب فقدها شرطا من شروط المثنى الحقيقي.

وكشفت الدارسة أن تثنية هذه الألفاظ كانت من أجل الإيجاز، أي أنها ألحقت بالمثنى من أجل الإيجاز التي فيه إذ يتم فيه التعبير بلفظة واحدة عن لفظتين، ولهذا كثرت مثل هذه الألفاظ المثناة في

---

(1) **مجلة كلية الآداب قسم اللغة السريانية**، العدد 98، ص1-15

(2) **مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية**.كركوك، العراق، العدد2، مجلد4، السنة الرابعة، 2009م، ص97-112.

الأمثال العربية لأنها تنسجم وتتوافق مع منطق الأمثال على الإيجاز أيضا، فهي عبارات مؤجرة تحمل دلالات كثيرة.

وبينت الدارسة أيضا شيوع ظاهرة أخرى في المثال العربية وهو التصغير، فقد بين النحاة مجيء التصغير على دلالات متعددة، وكشفت الدارسة أن الألفاظ المصغرة التي جاءت في الأمثال العربية كانت بدلالات متعددة أيضا، بل زادت عن دلالات التصغير التي اتفق النحاة عليها. فدلالات التصغير التي جاءت في الأمثال العربية هي:(التحقير، والتعظيم، والتقليل، والتقريب).

ويختلف عن البحث الحالي في أن الباحث درس أغراض التصغير في الأمثال العربية ولم يتطرق إلى هذه الظاهرة من باقي الجوانب، بينما الدراسة الحالية فهي تدرس ظاهرة التصغير بصفة عامة ومذاهب العلماء في بعض المسائل.

8–مرجحات حذف ما يحذف لتصغير وتكسير الخماسي وما جاوزه[1]. للدكتور: عبد الله بن محمد حامد اللحياني.

هدف الباحث من خلال بحثه إلى تسليط الضوء على المرجحات التي توجب الحذف لبعض الحروف دون غيرها، أو ترجحه، حيث قام الباحث بجمع أشتات تلك المرجحات، وفصل القول فيها، وبين حال المرجح قوة وضعفا، وتجويزا وإيجابا، وإطلاقا وتقييدا، وحاله إذا قابله مرجح آخر، كما أورد أراء العلماء فيها، ومناقشتها، وبيان ما يعتري بعضها من ضعف، معتمدا في بحثه على المنهج الوصفي.

ولقد توصل الباحثإلى نتائج وهي أن تكسير الخماسي، وتصغيره مستكره ويعنون بذلك الخماسي الأصول، ثم إن استكراه تكسيره لا يستوي مع استكراه تصغيره، وكل المرجحات كانت لفظية ما عدا مرجح الدلالة على المعنى. كما أن كل المرجحات تعلقت بالحروف الزوائد ما عدا مرجح الشبه بالزائد.وبعض المرجحات انحصرت في حروف بعينها، أو باب بعينه، أو في كلمات معينة، حصر البحث ما تفرع من صور تحت المرجح الواحد، وبين الحكم في تلك الصور، وحرر بعض الآراء بتقييد ما أطلق، وتوضيح ما أغلق، وتفسير ما أغفل.

---

(1) **مجلة جامعة أم القرى**، العدد السادس، رجب 1432هـ –يونيو 2011م.

9-التصغير وبنية الكلمة في ضوء علم اللغة المعاصر[1].للدكتور: علي سليمان الجوابرة.

ويهدف من خلال دارسة التصغير إلى بيان أوزان التصغير وبنيته المقطعية وبيان التغيرات الصوتية التي طرأت على بنيته العميقة عند إلحاقه بمورفيم التصغير حتى صار في كثير من أنماطه على صورة نقطية مختلفة. وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي التفسيري في تحليل بنية المصغر، حيث عرض الأسماء بأنواعها مبوبة، ثم أشار إلى ما يطرأ عليها من تغيرات صوتية عند تصغيرها مبينا رأي علماء العربية القدماء بالإضافة إلى تفسيرها في ضوء علم اللغة المعاصر. وقد توصل إلى أن ما دخل على بنية المصغر من تغيرات صوتية يعود في حقيقته إلى القوانين الصوتية التي تحكم اللغة العربية، أبرزها التخلص من الحركات غير المتجانسة، وكان للبنية المقطعية الأثر الواضح في تشكيل بنية المصغر.

(1) **مجلةجامعة طيبة للآداب والعلوم الإنسانية**، السنة الرابعة، العدد 6،436،dralijawabrah@yahoo.com، تاريخ الإجازة 1435/3/11،

الفصل الثالث

منهجية البحث

انتهجت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي. وهي طريقة لوصف الموضوع المراد دارسته من خلال منهجية علمية صحيحة وتصوير النتائج التي يتم التوصل إليها من خلال دارسة ظاهرة أو موضوع محدد. ومن خصائص المنهج الوصفي أن الباحث يستخدمه في ظل معرفة مسبقة ومعلومات كافية حول الظاهرة، كما يتسم المنهج الوصفي بالواقعي؛ لأنه يدرس الظاهرة كما هي في الواقع، وهذا المنهج له علاقة بالدراسة الحالية فالباحثة تدرس ظاهرة محددة وهي ظاهرة التصغير عند الصرفيين معتمدة في ذلك على المنهج الوصفي من خلال عرض آراء العلماء لظاهرة التصغير في اللغة العربية ومدى موافقتها للقياس.

أدوات البحث:

أداة البحث هي الوسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته، وليس هناك تصنيف موحد لهذه الأدوات حيث تتحكم طبيعة فرضية البحث في اختيار الأدوات التي سوف يستعملها الباحث، ولهذا استعانت الباحثة في بحثها بالأدوات المكتبية من خلال الاطلاع على ما سبق وكتب أو نشر حول موضوع البحث، وبالاطلاع على العديد من الكتب العلمية والمراجع والمصادر اللغوية المتعلقة بالموضوع، والدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، والمصادر الإلكترونية للوصول إلى إجابات وافية ودقيقة للتساؤلات التي طرحتها، ويمكن إجمالها في البنود التالية:-

1-نقل ما دوّن عن التصغير وشروطه وأوزانه وأغراضه من مظانّها الأصليّة والفرعيّة.

2-توضيح أوجهَ الخلاف بين العلماء في بيان أوجه التصغير.

3-عرض الأسماء التي لا تُصغَّر، مع بيان المبررات التي أبداها الصرفيون لدعم آرائهم.

4-ويختتم البحث بعرض النتائج، وتقديم التّوصيات والمقترحات التي تراها الباحثة مناسبة ومفيدة.

الفصل الرابع

تحليل البيانات

ستقوم الباحثة في هذا الفصل بعرض البيانات المتعلقة بالدارسة التي تتمثل في عرض التصغير عند علماء العربية، وأوجه الخلاف بين العلماء في تصغير بعض الأسماء، وكذلك عرض البيانات المتعلقة بالمبررات وراء السماء التي لا يجوز تصغيرها، وعرض البيانات عن الأسماء التي خالفت القياس في اللغة العربية.

المطلب الأول: التصغير عند علماء العربية

ويشملعلى التعريفات التي وضعها علماء اللغة العربية لتعريف التصغير لغويا واصطلاحا، وتوصلت الباحثة إلى تعريف شامل للتصغير بأنه:

(تغير يحدث في الاسم وفق صيغ صرفية (فعيل، فعيعل، فعيعيل)، للدلالة على معني معين للتعبير عن بناء المصغر بصيغة الاختصار والخفة).

كما توصلت الباحثة إلى أن اللغويين لم يقفوا عند صيغ التصغير الثلاثة بل ذهبوا إلى مذاهب أخرى. فالكوفيون وابن دهان، جعلوا الألف علامة للتصغير مكان الياء. كما أن السيرافي يرى بأن صيغ التصغير الثلاثة غير شاملة،فقال: "لو ضم إلى صيغ التصغير وجها آخر لكان أشمل، وهو صيغة (أفيعال) في قولنا (أجيمال). كما أن هناك أبنية أخرى للمصغرات من باب (فعيلان)، في (عُطيشان) و(فعيلى)، في(حبيلى)،و(فعيلاء) في (حميراء).

و قد تناولت الباحثة أيضا شروط التصغير، كما تطرقت إلى دراسة أغراض التصغير من خلال عينة من الأبيات الشعرية، والأمثال العربية، وبعض من الحديث النبوي الشريف، وفي حدود اطلاعي لاحظت أن التصغير موجود في القرآن الكريم ولكن ليس كثيرا، إلا أن التصغير الذي يراد به التحقير لم يذكر في القرآن الكريم مطلقا، حتى عندما قال جل جلاله في سورة يوسف:﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ﴾[1]. فقد عبر القرآن بالوصف دون أن يلجأ إلى اللفظ مصغراً، حيث وصف ــعز وجلــ الثمن بأنه (بخس) ولم يأت به مصغراً،وكذلك وصف الدراهم بأنها (معدودة) ليستدل بذلك على القلة فلم يقل جل جلاله (دُريهماتٍ). وترى الباحثة أن نفور القران الكريم من

(1) سورة يوسف، الآية: 20.

صيغ التصغير لشيوعها بين الناس للدلالة على التحقير، ولم تشذ إلا قراءة واحدة في القرآن الكريم وهي قراءة ابن مسعود: (ومُريئته) بالهمز في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[1]. حيت قرأ: (ومُريئته) على التصغير، فجاء ت هذه القراءة متطابقة مع السياق والحالة التي تتحدث عنها وهي امرأة الهالك أبي لهب.

المطلب الثاني: عرض الخلاف بين العلماء في تصغير الأسماء.

تعرض لباحثة في هذا المطلب أوجه الخلاف بين العلماء فيما يجوز في بعض الأسماء المصغرة فكان من بين المسائل التي عرضتها الباحثة مسألة تصغير لفظ (آية). فالعلماء اختلفوا في تصغيرها، فمنهم من يرى بأن ألف آية منقلبة، ومنهم من يرى بأنها زائدة، ولأن العلماء اختلفوا في أصل جذور هذه الكلمة، لهذا نجدهم قد اختلفوا في تصغيرها. فسيبويه يرى بأن تصغير لفظ آية كتصغير) شيخ) فنقول في تصغيرها: (أُيية)كما في تصغير (شيخ) (شييخ) بالضم، لأن التصغير يضم أوائل الأسماء. بينما يرى المعري جواز تصغير لفظ (آية) على الضم والكسر فقال: فتقول في تصغير آية: (أُيية) و(إيية) والمعري اقتبس تصغير آية بالضم والكسر من جمع التكسير لـ(ثدي) الذي يجوز فيه (ثُدي) و(ثَدي).أما ابن فارس فنجده قد خالف من سبقه فجعل الألف همزة، وعلل بذلك على أنها على وزن (أُعية)[2]، والسبب أن الألف مستثناة.

والباحثة في هذه المسالة ترجح ما ذهب إليه سيبويه على أن الألف في (آية) منقلبة عن الياء، لأن تصغيرها يكون في حكم تصغير الاسم الذي كان ثانيه ياء، فيكون تصغيرها (أُيية) لقوة الحجة التي استدل بها على أن التصغير يضم أوائل الأسماء.

ومن المسائل التي عرضتها الباحثة في هذا المطلب: اختلاف العلماء في تصغير الاسم الخماسي.

حيث ذهب النحاة إلى أن الاسم إذا كان خماسيا فإن الحرف الخامس يحذف عند التصغير، ولكن بشرط أن لا يكون الحرف الرابع من حروف الزيادة،فإذا كان الرابع من حروف الزيادة،فإنه يجوز فيه أمران: أما حذف الرابع أو حذف الحرف الخامس، وذلك بتعويض الياء من المحذوف أو بغير تعويض. وقد ذهب سيبويه في هذه المسألة إلى حذف الحرف الخامس عند التصغير فيقول مثلا:

---

(1) سورة المسد: الآية4

(2)ابن فارس،**معجم مقاييس اللغة**، ط2، (168/1) .

(فرزدق):(فُريزد). بينما ذهب بعضهم في تصغير الاسم الخماسي إلى حذف الحرف الرابع فتقول في (فرزدق): (فُريزق). وحجتهم في حذف الدال لأنه يشبه التاء، والتاء من حروف الزيادة. بينما ذهب أبو علي الفارسي إلى أن تصغيره لا يكون إلا على استكراه، لما يلزم فيها من حذف حرف من نفس الكلمة. أما ابن يعيش فيرى انه عند تصغير الاسم الخماسي لابد من حذف حرف منه حتى يرجع إلى أربعة أحرف لكثرة حروفه. فيصغر بمثال الرباعي وهو (فيعيل) نحو (سُفيرج) في سفرجل. وللخليل رأي في هذه المسألة فهو يرى بأن الاسم الخماسي لا يحذف منه شيء عند التصغير.

والباحثة ترجح في هذه المسألة من رأى عدم جواز حذف أي حرف من حروف الاسم الخماسي، على الرغم من الثقل الذي يعتريه عند التصغير، وذلك لحجة قوية تستدل بها الباحثة وهو التباس المصغر الخماسي بالمصغر الرباعي عند حذف حرف من حروف الاسم الخماسي.

كما تعالج الباحثة في هذا المطلب الخلاف حول تصغير أسماء الشهور وأيام الأسبوع ففي هذا الخلاف مذهبان:

المذهب الأول وهو مذهب البصريين. حيث ذهبوا إلى عدم جواز تصغير أسماء الشهور. فسيبويه منع تصغير أسماء الشهور فهي عنده لا تحقر، لأنها تدل على مدة زمنية محددة لا تقبل التصغير أو التقليل. بينما المذهب الثاني وهو مذهب الكوفيين هو جواز تصغير أيام الشهور واتبعهم في ذلك المازني والجرمي. أما المبرد فنجده قد خالف سيبويه في هذه المسألة، فقد اشترط في جواز تصغير أسماء الشهور أن تكون أعلاما قياسا.

أما فيما يخص أيام الأسبوع فقد ذهب الكوفيون إلى جواز تصغيرها كالسبت، والجمعة. وذهب بعضهم إلى أن هذين اليومين لا يصغران إلا إذا كانا مرفوعين. وذهب بعضهم إلى جواز تصغيرهما إذا كانا منصوبين. أما بالرفع فلا يجوز. والمازني أجاز في هذه المسألة الرفع والنصب. أما سيبويه فيرى عدم جواز تصغيرها كما في أسماء الشهور. وعلل على ذلك بأنها تدل على مدة زمنية معينة لا تقبل التقليل. كما تناقش الباحثة في هذا المطلب الخلاف بين نحاة البصرة، والكوفة في تصغير (أفعل) التعجب. ويرجع هذا الخلاف في تصغيره إلى أنهم قد اختلفوا فيه من حيث هو اسم أو فعل، فعند الكوفيين هو(اسم)، بينما عند البصريين (فعل).

فالكوفيون نجدهم قد أجازوا تصغيره بان قالوا: إنأفعل التعجب اسم جامد لا يتصرف، وليس بفعل، لأنه لو كان كذلك لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال. واحتجوا على كون أفعل التعجب اسما بدليل قول الشاعر:

يا ما أمليح غزلانا شدن لنا من هؤلايكن بين الضال والسمر

وقد استشهدا بهذا البيت كثير من أهل اللغة، منهم ابن منظور، وابن يعيش، والأشموني، والرضي، وابن هشام. إلا ان البصريون لا يرتضون ذلك، ويقولون إن تصغيره جاء شاذا على غير قياس.

والباحثة في هذه المسألة ترجح رأي الكوفيين في جواز تصغير أفعل التعجب وذلك لقاعدة ذكرها ابن هشام في باب القواعد الكلية وهي:(إعطاءالشيء حكم الشيء الأخر إذا أشبهه في اللفظ أو المعنى أو كليهما).

وترى الباحثة أنهم إنما جوزوا تصغير فعل التعجب واستعملوه، لأن فعل التعجب (ما أفعل) أشبه أسم التفضيل (أفعل) من حيث المعنى.

والخلاف الآخر بين العلماء يدور حول تصغير الترخيم. وقد نص العلماء على هذا النوع من التصغير. والمراد به:(أن تصغر الاسم بحذف الزوائد فيه، فإن لم يكن فيه زوائد صغرته بكماله). فنجد سيبويه والمبرد عقدا بابا منفردا لتصغير الترخيم، إلا أن العلماء قد اختلفوا في تصغيره. فالفراء لا يصغر تصغير الترخيم إلا إّذا كان علما. بينما أجاز نحاة البصرة في غير العلم. وحكي سيبويه عن الخليل أن في تصغير الترخيم قد يحذف أصل يشبه الزائد وذلك كما في تصغير (إبراهيم) و(إسماعيل) تصغير ترخيم (بريه)، و(سميع) بحذف الميم واللام م آخرهما مع أنهما أصل باتفاق. ولكن لما كانا مما يزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزيادة فحذفوهما، إلا أن سيبويه والمبرد اختلفوا في (الهمزة)، فذهب المبرد إلى أنها أصلية، بينما ذهب سيبويه إلى أنها زائدة. وكان لكل منهما حجته في ذلك. فحجة المبرد في كونها أصلية أن الهمزة لا تكون زائدة أولا إلا وبعدها أربعة أحرف أصول.أما حجة سيبويه في أن الهمزة زائدة هي أن العرب حين صغرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة.وينبني على هذا الخلاف الاختلاف في تصغرهما. فقد صُغرا تصغير غير الترخيم، فذهب سيبويه إلى حذف الهمزة فيصير ما بقي على (فعيعيل) رابعه حرف مد ولين، فلا يحذف منه شيء، فنقول (بريهيم) و(سميعيل). بينما ذهب المبرد إلى إبقاء الهمزة لأصالتها عنده وحذف اللام والميم. فيقال (أبيريه) و(أسيميع)، كما يقال في سفرجل (سفيرج).

وقد ذهب أبو حيان ما ذهب إليه سيبويه في أن الهمزة في إسماعيل، وإبراهيم زائدة،لأن العرب صغرتهما هكذا.

وخلاصة القول أن الفراء وثعلب وأصحابهما الكوفيون قد ذهبوا إلى أن ما يصغر هذا التصغير هو (الأعلام). بينما البصريون نجدهم قد أجازوا التصغير بدون قيود.

والباحثة ترجح مذهب الكوفيين ولذلك لتحقيق أمن اللبس فيما يصغر تصغير ترخيم وذلك لكثرة استعمال الأعلام وشهرتها، مما يجعلها واضحة للدلالة على مسمياتها.

كما تعرض الباحثة لاختلاف العلماء في تصغير الأسماء المبنية والمتفق عليه. إنه لا يصغر من الأسماء المتوغلة في البناء إلا أسماء الإشارة غير المكانية والذي والتي، إلا أنهم اختلفوا في تصغير بعضها فمثلا: (أولاء): يرى المبرد أن أصل الهمزة ياء فقلبت همزة، وذلك بزيادة ألف العوض قبل الآخر، لأن لو زيد الألف في الآخر لالتبس تصغير أولاء الممدود بتصغير (أولى) المقصور، فيصغر أولاء على(أوليا)؛لأن أولاء الممدودة تعامل معاملة (كساء) في التصغير. أما الزجاج فيرى بأن الهمزة أصلها ألف فقلبت همزة بزيادة ألف العوض في آخر (أولاء) لكنه يقدر همزة (أولاء) في الأصل ألفا. ويرى الفارسي بان الهمزة ليست منقلبة من ياء ولا من ألف بل ذهب إلى أن الهمزة أصلية، وذلك مما فاؤه ولامه همزة ك(أشياء،).

والباحثة ترى بأن مذهب المبرد أولى من مذهب الزجاج، لأن مذهب الزجاج قائم على التأويل والتقدير.

أما الرضي فله رأي في تصغير أسماء الإشارة حيث قال: إن من حق اسم الإشارة ألا يصغر، ولكن لغلبة شبه الحرف عليه، ولما تَصرف تصرف الأسماء المتمكنة ووصف به، فإنه أجري مجرى التصغير، لأنه اتبع الأسماء المتمكنة في الوصف والتثنية والجمع فجاز تصغيره وتصغير ما تصرف منه. أما فيما يخص (الذي) و(التي)، فإن الرضي قال في تصغيرهما (اللذيا) و(اللتيا) وذلك بزيادة ياء التصغير ثالثة وفتح ماقبلها، وفتح الياء التي بعد ياء التصغير لتسلم ألف العوض. وقال ابن خالويه: أجمع النحويون على فتح اللام في (اللتيا) إلا الأخفش فإنه أجاز اللتيا بالضم.

وقد اختلف سيبويه والأخفش في تصغير (المبهم)، فذهب سيبويه إلى حذف الألف المزيدة في تصغير المبهم، وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين. والخلاف بينهما في الجمع فسيبويه يقول في الجمع: (اللذان)، و(اللذيون)، و(اللذيين) بضم الياء. وأما الأخفش (اللذيون) و(اللذيين) بفتح

الياء. وعلى مذهبه يكون الجمع كلفظ التثنية، لأنه يحذف الألف التي في (اللذيان)، (اللذيا) وياء الجمع.

والباحثة ترجح مذهب سيبويه، لأن مذهب الأخفش فيه التباس بين المثنى والجمع.

أما بالنسبة لتصغير (الآتي) فنجد سيبويه قد استغنى عن تصغيرها فقال: والآتي لا تحقر، استغنوا بجمع الواحد إذا حقر عنهلأن العرب استغنوا عن تحقيره. بينما الأخفش صغرها قياسا لاسماعا. وكان لا يبالي بالقياس في غير المسموع فقالفي تصغير الآتي: (اللويتا) بقلب الألف واوا. والمازني عند تصغيره الآتي فإنه يحذف الزوائد منه، لأنه يرى إذا كان لابد من الحذف فحذف الزائد عند التصغير أولى.

كما تتناول الباحثة في هذا المطلب الخلاف حول تصغير كلمة(ناس). فالاختلاف في هذه المسألة هو في هل يرد المحذوف من الكلمة عند التصغير؟ أم يبقى على حاله ولا يرد؟

فعلى مذهب الخليل وتلميذه سيبويه وأكثر النحويين عدم جواز رد المحذوف عند التصغير فتقول في تصغير (ناس)(نُويس) على الرغم من أن أصل (ناس) (أناس)، وهو مشتق من (الأنس) إلا أن الهمزة تحذف كثيرا مع الألف ولا ترد الهمزة عند التصغير، لأن بناء التصغير يقوم مما بقي من الحروف، وإن لم تذكر الهمزة، لأن كل ما حذف في المكبر يحذف في المصغر، وذلك إذا كان بناء التصغير يقوم مما بقى من الحروف، فإن لم يكن كذلك رد إليه المحذوف عند التصغير. بينما ذهب أبو علي النحوي إلى أن المحذوف من (ناس) لا يرد عند التحقير فتقول في التصغير (نُويس)، ويقول سيبويه أن العرب لم تصغر (ناس) على (أنيس) وإنما استعملت (ناس) وكأنه أصل لذا صغرته العرب لى ما استعملته، لأنه ليس من العرب أحد يصغر ناس إلا ويقول (نُويس).

وقد علل الجرجاني سبب عدم رد المحذوف عند التصغير في كلمة(ناس) إلى رد الفاء التي هي الهمزة في أناس كما فعلوا في تصغير (عدة)، الذي أوجب فيه عند التصغير رد المحذوف، وذلك لأن ياء التصغير كانتتقع بعد الضمة وفي ناس تقلب الألف ضمة فتصير بعد حرف مفتوح فتقول(نُويس) كما تقول (ضويرب)، إلا أن منهم من قال إنه من النسيان وكان أصله(نسيا)، فقدموا اللام قبل العين فقالوا: (نييس)

والباحثة لا ترجح هذا القول لأنه لو كان على هذا الوجه لقيل في التصغير (نُييس) ونِييس، كما قالوا في تصغير شيح (شُييخ)، وشِييح.

وتعرض الباحثة مسألة أخرى من المسائل التي اختلف العلماء فيها وهي تصغير كلمة (قبائل)، حيث ذهب كل من الخليل وسيبويه إلى تصغيرها (قُبيئل)، وذلك إذا كان اسم علم فقالا: أن شئت قلت: قبيل عوضا عما حذفت، والألف أولى بالطرح من الهمزة، لأنها كلمة بمنزلة جيم (مساجد) وهمزة (برائل). وأما يونس فيرى في تصغير قبائل أنه تصغر على (قُبيل) بحذف الهمزة لأنها زائدة. وقد علق المازني على قول يونس في إبقاء الألف وحذف الهمزة، بأن الهمزة ضعيفة لقربها من الطرف لذلك حذفت، وأن الألف أقوى لتقدمها. إلا أن المبرد اعتبر ما ذكره يونس من الرديء في القياس. واستدل المبرد على كلامه بأن علماء النحاة أقروا الهمزة وحذفوا الألف. ونجد ابن جني في هذه المسألة اكتفى بالقول بأنه لا يجوز تحقير (قبائل)، إذا كانت اسم لشيء وأما إنكانت للجمع، فلا يجوز تحقيرها، لأن (فعائل) مثال يراد به الجمع الأكثر. وكان لعبد القاهر الجرجاني رأي وهو أنه يجوز فيه أمرين: أما أن يكون (قبائل) اسم للرجل وتكون الهمزة والألف فيه مزيدتان، وأما أن تحذف الألف فتقول (قبيئل)، بوزن (قبيعل). وإن حذفت الهمزة قلت: (قبيل) فقلبت الألف ياء والوزن (فعيل). وقد نبه الجرجاني إلى أن لفظة(قبائل) مجردة من دلالته الجمعية. واشترط بأن يكون اسم رجل عند التصغير، لأن الجمع الكائن على هذا المثال لا يصغر على لفظه وهو على مثال (فعائل) الذي يدل على منتهى الجموع.

المطلب الثالث: عرض الأسماء التي خالفت القياس في اللغة العربية

تناقش الباحثة في هذا المطلب الأسماء التي لا تصغر في اللغة العربية، فعلى الرغم من أن من شروط التصغير أن يكون المصغر اسما فلا تصغر الحروف والأفعال، إلا أننا وجدنا في باب التصغير أسماء لا يجوز تصغيرها، ومن هذه الأسماء أسماء الله الحسنى وصفاته فقد منع النحويون تصغيرها، لأن تصغيرها ينافي تعظيمها، ولأن التصغير يراد به في الغالب التحقير والتقليل من قيمة الشيء وهذا لا يليق بالله – عز وجل– وصفاته، فالمتفق عليه من أهل العلم أن الاسم الواقع على من يجب تعظيمه شرعا نحو أسماء الباري وملائكته وكتبه ورسله لا يجوز تصغيرها. ومع ذلكفقد وجدنا كلمات ذكرت في القرآن الكريم جاءت على صيغة التصغير فمثلا:

(المهيمن) نجد أن العلماء قد اختلفوا في اشتقاقه، وكان اختلافهم في أصله فمنهم من يرى بأن أصله(هيمن يهيمن فهو مهيمن). هذا ما ذكره السمين ونسبه الرازي إلى الخليل وأبي عبيدة. ومنهم من يرى بأنه اسم مشتق وأنه من أسماء الله تعالى. ويرى ابن فارس أن مهيمن من باب (أمن) والهاء مبدلة من همزة. كما أنكر العكبري كون الهاء أصلا، فأعاد(مهيمنا) إلى (الأمانة) وعلل على ذلك بقوله أنه

ليس في الكلام (همن) حتى تكون الهاء أصلا. أما الجوهري فيرى بأن أصله (مؤمن)، فأبدلت الثانية ياء كراهية اجتماع همزتين، وأبدلت الأولى هاء فصار (مُهيمن). إلا أن هذا الرأي أضعفه السمين، لما فيه من التكلف غير المحوج، لوجود نظائر لهذا البناء وهو (مسيطر). كما أن الهمزة الثانية في(مؤأمن)قاعدتها الحذف. بينما ذهب ابن قتيبة أنه مصغر (مؤمن). وقد أنكر هذا القول عامة المفسرين، ولما سمع ثعلب ما قال ابن قتيبة كتب إله أن اتق الله فإن هذا كفر، لأن أسماء الله تعالى لا تصغر، وهذا الإنكار إنما لمن صرح بأنه مصغر.

والباحثة ترى أن هذا الإنكار قد جاء في محله، لأن أسماء الله الحسنى لا تصغر وبعيدة كل البعد عن التصغير، لأن ذلك يتنافى مع دلالتها وعظمتها فما كان لله فهو عظيم لا يصغر.

ومن بين الأسماء التي يرى العلماء في أن تصغيرها لا يجوز تصغير كلمة(قمر) التي ورد ذكرها في القرآن الكريم في قولة تعالى:﴿ وَٱلْقَمَرَقَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[1]. حيث ورد عن الشاعر عمر بن أبي ربيعة بيتا من الشعر صغر فيه كلمة القمر قال فيه:

وغاب قُمير كنت أهوى غروبه وروح رُعيان ونوم وسُمر

فهناك من سمع هذا البيت وأنكره كسعيد بن المسيب قال: ما له؟ قاتله الله! صغر ما كبر الله، وذلك في قولة تعالى: ﴿ وَٱلْقَمَرَقَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ ﴾[2]. إلا أن ابن خالوية قال: يجوز أن يكون عمرو بن أبي ربيعة صغر قميرا على المدح. والذي جعل ابن خالوية يقول ذلك هو أن ابن أبي ربيعة قد أنشد هذه القصيدة لابن عباس فما أنكر عليه شيئا.

ومن الأسماء التي يرى العلماء حرمة تصغيرها (مصحف، ومسجد) فلا يقال مُصيحف ولا مُسيجد، قال ابن المسيب –رحمه الله تعالى–:"لا تقولوا: مُصيحف ولا مُسيجد، ما كان لله فهو عظيم حسن جميل"[3].

وقد امتنع العلماء عن تصغير الضمائر وذلك لشبهه بالحروف ولبعدها عن الاسمية ولقربها من الفعل الذي لا يحقر، فمن الذين رفضوا تصغير الضمائر (الرضي) فقال بأن الضمائر لا تصغر لغلبة شبه

---

(1) سورة يس، الآية: 39

(2) سورة يس، الآية: 39

(3) أخرجه ابن سعد في **الطبقات**،ط1،(137/5).

الحرف، وعلة عدم جواز تصغير الضمائر لأنها قليلة التصرف وأنها لا تقع صفة ولا موصوفة، بعكس أسماء الإشارة. ويرى بان هذه العلة تشمل أسماء الشرط وأسماء الاستفهام. ومن اللذين يرون بعدم جواز تصغير الضمائر سيبويه حيث قال: فاعلم أن علامات الإضمار لا يحقرن ويرى سبب عدم جواز تحقيرها بأنها لا تقوى قوة المظهر ولا تمكن تمكنها فتصير بذلك بمنزلة (لا) و(لو)، ويرى بأن (حيث) و(إذا)و(إذ) و(منذ) مثل الضمائر في مشابهته الحرف ولأنها أقل تصرفا منها كما أنها لا تقع صفة ولا موصوفة. كما أن (عند)لا تحقر. ويعلل سيبويه عدم جواز تحقيرها بأن قال:إذا قللت (عند) فقد قللت ما بينهما وليس يراد من التقليل أقل من ذا فصار (ذا) كقولك قبيل (ذاك) إذا أردت أن تقلل ما بينهما. وهذا التعليل لعدم جواز التصغير،لأن المصغر بمعناه الأصلي لا يحتاج إلى التصغير. ولأن من شروط التصغير أن المصغر لا يصغر. وعلل سيبويه أيضا لعدم جواز تصغير (غير) لقصورها في التمكن ولأن (غير) لا تدخلها اللام ولا يثنى ولا يجمع، ولا تكون إلا نكرة، ولأنها ليست كسائر الأسماء المتمكنة. ونجد بعضهم قد علل عدم جواز تصغيرها، بالقول: بأنها غير متمكنة؛ فوجب أن تكون التمكن في هذا الموضع بمعنى آخر. كما يشير بعضهم إلى تعليل عدم جواز تصغيرها بشدة لأنها تشبه (إلا) الاستثنائية بالحرف ودلالتها على معناه.

ومن الأسماء التي لا تصغر (أمس) و(غد). وعللوا على عدم جواز تصغيرهما بأنهما ليسا اسمين لليومين،وإنما هما لليوم الذي قيل يومك أو بعده وكذلك كونهما لم يتمكنا. وقد ذكر السيرافي قول بعض النحويين في عدم جواز تصغير (غد) و(أمس) لأنهما متعلقين باليوم الذي أنت فيه فلما صارا بمنزلة الضمير وذلك لاحتياجهما إلى حضور اليوم. وبعضهم ذهب إلى أن (غد) لا تصغر لأنه لم يوجد بعد ليستحق التصغير. وأما (أمس) فيرون عدم تصغيره لما كان فيه مما يوجب التصغير فقد عرفه المتكلم والمخاطب قبل أن يصغر فإذا ذكروا (أمس) فغنما يذكرونه على ما عرفوه في حال وجوده بما يستحقه من التصغير فلا وجه لتصغيره.

ومن الأسماء التي لا يجوز تصغيرها (الاسم العامل عمل الفعل). وذلك لغلبة شبه الفعل عليه، ولأنه لما صار بمنزلة الفعل لزم عدم جواز تصغيره. كما يلزم عدم جواز تصغير المصدر العامل عمل الفعل.

المطلب الرابع: عرض شواذ التصغير

المعروف أن لكل قاعدة شواذ والتصغير لا يشذ عن القاعدة! أيضا فقد وردت ألفاظ مصغرة في اللغة العربية جاءت شاذة على غير قياس، أي ولكن تصغيرها جاء مخالف للقاعدة.

ومن الأسماء التي جاء تصغيرها منافيا للقاعدة، كلمة (ناب). فقد صغرت (نُييب) ولم تلحقها علامة التأنيث في التصغير، وكذلك (فرس) صغرت على غير قياس (فُريس) بعدم إلحاق علامة التأنيث التاء وكذلك (حرب) و(عرس) وغيرها من الكلمات التي جاءت مصغرة تصغيرا شاذا.

ويظهر للباحثة أن السبب في مجيء هذه الألفاظ المصغرة شاذة هو كثرة استعمالها ودورانها على ألسنة العرب. كما أن تصغيرها على القياس قد يجعل فيها التباس بألفاظ مصغرة أخرى فمثلا: العرب تصغر (حرب) على (حُريب)، مع أن القياس فيها أن تصغرها على (حريبة)، ويتبين لي السبب في تصغير حرب على غير قياس خوفا من التباسها بتصغير (حربة). كما أن في بعض الأحيان قد تصغر على غير قياس لأنها تستعمل للمذكر والمؤنث (كفرس) إلا أن خلو بعض الكلمات من علامة التأنيث عند تصغيرها يجعل فيها لبس فمثلا:(سعاد) و(سعيد). فعدم إلحاق علامة التأنيث عند تصغير (سعاد) يجعلها تلتبس بتصغير (سعيد) فكليهما مصغرهما (سُعيد). إلا أن الباحثة ترى في هذه المسألة ضرورة إلحاق علامة التأنيث عند التصغير لأن عدم إلحاق التاء في بعض الألفاظ يجعل فيها لبس بمفردات أخرى كما في تصغير (سُعيد) مصغر (سعاد) و(سعيد) و(عُنيق) مصغر (عناق) و(عنيق). وقد شذ في الرباعي بعض الكلمات عند تصغيرها كما في (قدام) و(وراء). فألحق بهما الهاء عند التصغير والقياس فيهما ترك الهاء. إلا أن السيرافي علل سبب إلحاقهما الهاء، لأنهما ظرفان لا يخبر عنهما ولا يوصفان.

ومن الأسماء التي صغرت في العربية وجاء تصغيرها شاذا (شاء) فقال سيبويه في تصغيرها: (شُوي)، لأن أصلها إما (شوى)، أو (شوو) قلبت العين ألفا واللام همزة هو قلب اللام فقط ألفا. إلا أن المبرد نجده قد خالف سيبويه في تصغير (شاء) فيرى بأن أصل شاء، (شوه) فهو من(شاة) (كثمر) من (ثمرة)،فقلبت العين ألفا على غير قياس بينما سيبويه فيرى بأن أصل لفظ (شاء) ليس من (شاه)، لأن أصلها (شوهه) بدليل تصغيرها على (شويهية). والمبرد خالف سيبويه في تصغيرها من عدة أوجه أهمها أنه جعل (شويا)اسم جمع له واحد من معناه وهو شاذ. والأمر الثاني أنه جعل (شاء) اسم جنس له واحد من لفظه يفرق بينهما بالتاء وهو (شاة). والأمر الثالث أنه قلب اللام التي هي همزة قلبا على غير قياس. والأمر الأخير أنه صغر (شاء) على (شوية) في حين أن سيبويه صغرها على (شُوى).

والباحثة ترى بأن سبب اختلاف المبرد وسيبويه في تصغير كلمة (شاء) يرجع إلى اختلافهم في أصل الكلمة والباحثة ترجح رأي المبرد بأن تصغير (شاء)(شويه) كما تقول في تصغير (ماء)(مويه).

ومن الأسماء التي جاء تصغيرها مخالف للقياس تصغير كلمة (إنسان) فقد صغر العرب (إنسان) على (إنيسيان) والقياس هو تصغيرها على (أُنيسان).

وترى الباحثة أن سبب تصغير كلمة (إنسان) على غير قياس هو كثرة استعمال العرب للكلمة في كلامهم ودورانها على ألسنتهم هكذا بدليل أنها قد وردت الكلمة على غير قياس في الحديث النبوي الشريف قول الرسول- صل الله عليه وسلم-: (انطلقوا بنا إلى أُنيسيان قد رابنا شأنه)[1].

ومنهم من يرى بأن أصل إنسان: (أنسيان) على وزن (فعلان) فحذفت الياء استخفافا لكثرة ما يجري على ألسنتهم، وعندما أرادوا تصغيرها ردوا الياء، لأن التحقير يرد الأشياء إلى أصولها. والجوهري يرى أن تقدير إنسان (فعلان)، والسبب في زيادة الياء عند التصغير إنما يرجع إلى أنهم زادوا الياء في تصغير (رجل) فقيل (رويجل). ومما جاء شاذا على غير قياس (عُشيشية) تصغير (عُشية).

وترى الباحثة أن السبب في مجيء التصغير شاذا يعود إلى أن هناك ألفاظ ذات دلالات محددة، مثل (العشية) و(العشاء) و(العشوة) فجاءت شاذة ليتحقق أمن لبسها بهذه المفردات.

وترى الباحثة أيضا بأن من الأسباب التي جاء تصغيرها شاذا هو أن العرب استعملت هذه الألفاظ مصغرة ومكبرة. ولعل الذي يعزز قول الباحثة كلام الجوهري حيث قال: "كلام العرب في تصغير عشية عشيشية جاء نادرا على غير قياس، ولم أسمع عُشية في تصغير عشية، وذلك أن عشية تصغير العشوة وهو أول ظلمة الليل فأرادوا أن يفرقوا بين تصغير العشية وبين العشوة". وكذلك قول ابن يعيش "أما عشيشية فكأنه تصغير عشاة، فلم صغر وقعت ياء التصغير بين الشيئين ثم قلبت الألف ياء لانكسار ماقبلها فصار عشيشية، ومما جاء نادرا على غير قياس "عُشيان" في تصغيرعشاء الذي يكون مُصغره القياسي "عُشية"، ويبدو لي أن تصغيرها على غير قياس يعود إلى أمن لبسه بمصغر"عشوة".

ومن الألفاظ التي جاءت نادرة وجاء تصغيرها مخالف للقياس تصغير (مغرب)، حيث قالوا في تصغيرها: (مُغيربان) والقياس فيها (مُغيرب). وذلك لكيلا يلتبس بمصغر (المغرب) خلاف (المشرق) والمغرب (المصدر)، وهذا التصغير الشاذ يعود إلى خوف التباس المصدر الميمي باسمي الزمان والمكان، والذي

---

(1) الجزري، النهاية، حرف الهمزة، الهمزة مع النون، د.ط، (75/1).

يؤكد على استعمال الكلمة مصدرا قولهم: لقيته (مُغيربان الشمس)، ولقيته (مغرب الشمس) و(مُغيربانها)، أي وقت غروبها.

ومما ورد شاذا: الملحق بجمع المذكر السالم (بنون). فقالوا عند تصغيره: (أبينون) والقياس فيه هو (بُنيون). والسبب من وراء مجيء الكلمة مصغرة تصغيرا شاذا يرجع إلى خوف لبسه بجمع المذكر السالم (بُنيون). مصغر (ابن) بحذف الألف العوض لعودة اللام عند التصغير. وعند البصريين سبب مجيء الكلمة شاذة كونه جمع لمصغر لم يثبت مكبره. وقال الكوفيون بأنه شاذ من وجهين: كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره. والثاني مجيء (أفعل) في فعل وهو شاذ كـ(أجبل) و(أزمن).

والباحثة ترى بأن مجيئه شاذا على غير قياس يعود لكون جمع (أبين) تصغير (ابن) يجعل همزة الوصل قطعا.

وهناك في هذا الباب الكثير من الألفاظ التي جاءت مصغرة تصغيرا شاذا مثل:(أصلان) لكونه جمع الكثرة على لفظه، كأنهم جعلوا كل جزء منه (أصيلا) و(أصيلال) شاذ والقياس فيه (أصيلات). كما جاء في تصغير (رجل) حيث قالوا في تصغيره: (رويجل) والقياس فيه (رجيل).ويرجع سبب تصغيره تصغيرا شاذا إلى أمن لبسه بمصغر (راجل) الذي يحذف منه الألف عند التصغير فيصير (رجل) ولو صغرنا (رجل) على (رجُيل) لالتبس بمصغر (راجل).

وقد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ، كما في (صبية) و(غلمة) وهما جمع قلة، حيث صغروا (صبية) على (أصيبة) والقياس فيها (صُبية) والقول نفسه في (أغيلمة) في جمع القلة (غلمة).

ومن الألفاظ التي جاءت شاذة تصغير سيبويه (متزن)، و(متعد) على (مُتيزن)، و(مُتيعد). مع أن القياس فيهما رد المحذوف إلى أصلها (مُويزن)، و(مُويعد).

والباحثة ترجح ماذهب إليه سيبويه، وذلك لتحقيق أمن اللبس فيه، لأنهما لو صغرا على القياس لالتبس (بمُويعد) تصغير (موعد).

ويتراءى أن كل ما جاء تصغيره عند العرب مخالفا للقياس سببه خوفهم من لبس بعض الألفاظ بعضها ببعض، لأن العربية تتسم بالوضوح والدقة وعدم الغموض.

الفصل الخامس

الخـاتمة

أولاً: المقدمة

بعد جولة مع تصغير الأسماء في اللغة العربية تقوم الباحثة بعرض ما توصّلتْ إليه الدراسة، وذلك من خلال عرض خلاصة موجزة للدراسة وأهدافها.

هذه الدراسة لم تُبدأ من عدم، بل انطلقت من حيث توقَّفتِ الدراسات السابقة حولَ التصغير عموماً في اللغة العربية، وحولَ تصغير الأسماء خصوصاً، مستهدفةً توضيح أوجه الخلاف بين العلماء في تصغير بعض الأسماء، وأيضاً: الوقوف على المبررات وراء الأسماء التي لا يجوز تصغيرها عند الصرفيين، كما تهدف إلى بيان الأسماء المصغرة التي خالفت القياس.

وقد نهجت الباحثة في ذلك المنهج الوصفي لوصف الموضوع المراد دارسته، وفي النهاية تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ببيان أوجه الخلاف في تصغير الأسماء، مع عرض مبررات التصغير عند الصرفيين.

وقدتوصلت-بحمد الله ومنّه-إلى عدة نتائج يتمّ عرضها حسب تلك الأهداف أو الأسئلة الثلاثة واحدةً تلو الأخرى، وفيما يتعلّق بالسؤال الأول أو الهدف الأولالذي هو:

ما أوجه الخلاف بين العلماء في تصغير بعض الأسماء؟

فقد توصلت إلى أن مِن أبرز أوجه الخلاف بين العلماء في تصغير الأسماء ما يأتي: اختلافهم في تصغير لفظ آية فيرى سيبويه أن الألف في "آية" منقلبة عن ياء، مثل: (شيخ وسيد بـ: شُييخ، وسُييد) ووافقه في ذلك المعري والرضي. بينما الفراء يرى بأن لفظ (آية) أصلها: (أيْة) بالتشديد. ولكن ابن فارس يرى خلاف ذلك؛ حيث جعل الألف همزة، على وزن (أعية)[1]، والسبب في ذلك أن هذه الألف مستثناة.

وأمّا ما يتعلّق بالسؤال الثاني أو الهدف الثانيالذي هو:

ما هي المبررات وراء الأسماء التي لا يجوز تصغيرها؟

---

(1) ابن فارس،**معجم مقاييس اللغة**، ط2، (168/1) .

فقد توصّلت الدراسة إلى ما يأتي: لا يجوز تصغير الأسماء المعظمة شرعا مثل: أسماء الله الحُسْنى، وأسماء الملائكة، والأنبياء، والكتب، والمصحف، والمسجد. والعلة في منعها هو أن تصغيرها ينافي تعظيمها؛ إذ إن التصغير يُراد به غالباً تحقير الشيء أو التهوين من شأنه، وهذا لا يليق باللهتعالى، ولا بالمقدسات الدينيّة.

وأمّا فيما يتعلّق بالسؤال الثالث أو الهدف الثالث الذي هو:

ما شواذّ التصغير في اللغة العربية؟

فقد توصلتِ الدراسة إلى ما يلي: هناك عدّة أسماء خالفتِ القياس عند التصغير، منها ما شذّ من الثلاثي، مثل: الناب والحرب، والعرس والقوس والذّود والضّحى، ومنها أيضاً ما شذّ من الرباعي، مثل: قدام ووراء أميمة في أمام، وكذلك شذ تصغير شاء بـ(شويّ)، وإنسان بـ(أنيسيان)، وبنون بـ(أبينون) وكذلك تصغير ليلة بـ(ليبلية) ورجل بـ(رويجل)، وقد يكون للاسم تصغيران قياسي وشاذ كصبية وغلمة بـ (صبية وغليمة).

ثانياً: مناقشة نتائج الدراسة وتحليلها

تتطرّق الباحثةُ في هذا المحور إلى ربط النتائج المتوصّلة إليها بأهداف الدراسةِ وأسئلتها المنبثقة من الإشكالية.

أولا: النتيجة المتعلقة بالسؤال الأول: (ما أوجه الخلاف بين العلماء فيما يجوز تصغيره من الأسماء؟).

لقد تمّت الإجابة عن هذا السؤال؛ حيث تبين من أن أبرز أوجه الخلاف بين العلماء في تصغير الأسماء اختلافهم في تصغير لفظ (آية) فيرى سيبويه أن الألف في (آية) منقلبة عن ياء، مثل: (شيخ وسيد بـ: شُييخ، وسُييد). بيد أنّ الفراءَ يرى يختلف عن سبيويه بأن أصل لفظ (آية)(أيْة) بالتشديد. وكذلك يرى ابن فارس خلافَ ذلك؛ حيث جَعَل الألف همزة، على وزن (أعية)، إذن ترجّح الباحثة ما ذهب سيبويه ومن معه من أنّ الألفَ في (آية) منقلبة عن ياء، مثل: (شيخ وسيد)؛ لأنّ هذه الألف مستثناة.

ثانياً: النتيجة المتعلقة بالسؤال الثاني: (ما المبررات وراء الأسماء التي لا يجوز تصغيرها؟)

لقد تمكّنت الدراسة من الإجابة عن هذا السؤال؛ إذ إنها صرّحت على عدم جواز تصغير الأسماء المعظمة شرعا مثل: أسماء الله الحُسْنى، وأسماء الملائكة...، والسبب في ذلك هو أنّ التصغير معناه التحقير التهوين غالباً، وهذا لا يتناسب مع المقدسات والشعائر الدينية.

ثالثا: النتيجة المتعلقة بالسؤال الثالث (ما شواذ التصغير في اللغة العربية؟)

لقد تمّت الإجابة عن هذا السؤال؛ حيث اتّضح أنّ هناك عدّةَ أسماء خالفتِ القياس عند التصغير، منها ما شذّ من الثلاثي، وما شذّ من الرباعي، كما شذّ تصغير إنسان وبنون وليلة ورجل، على الرغم من أن هناك اختلافاً بين البصريين والكوفيين في كيفية تصغير تلك الأسماء –كما مرّ تفصيله في الإطار النظري–إلاّ الباحثة ترجّح ما ذهب إليه البصريون؛ لقوة حجّتهم وسهولةِ اختياراهم.

أهم النتائج:

1–إنالتصغير الذي يراد به التحقير لم يذكر في القرآن الكريم إلا في قراءة واحدة جاءت شاذة، وإن هناك ألفاظ جاءت في القرآن الكريم على صيغ التصغير،وأن جميع الألفاظ التي وردت في القرآن الكريم من أبنية الجموع وأكثرها وارد على القلة،وإن التصغير قد ورد في الحديث لنبوي الشريف.

2–سبب خلاف العلماء في تصغير بعض الأسماء يرجع إلى اختلافهم في أصل الكلمة ويرجع إلى أختلاف اللغات واللهجات، كما توصلت الباحثة إلى أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع،ولا يقيسون على الشاذ، وأما الكوفيونفأنهم أوسع رواية، ويقيسون على كلام العرب قليلة أو كثيرة كما انهم يقيسون على الشاذ والنادر، وعلى شواهد شعرية مجهولة القائل، كما توصلت الباحثة إلى ان السماع يعتد يه الكوفيون أكثر من البصريين ،كما أن تصغير الأسماء.

3. المبرر من عدم جواز تصغير بعض الأسماء يرجع إلى أن تصغيرها يتنافى مع تعظيمها، أو يكون بسبب مشابهته للحروف، وأن يوم وليلة وشهور قد حقرت في المور الدنيوية وعظمت في الأمور الآخروية، وأن التصغير يقتضي الخصوص لأنه صفة.

4–الأسماء التي جاءت مصغرة وخالفت القياس يعود سبب تصغيرها مخالف للقاعدة خوفا من ان تلتبس بمصغرات اخرى.

ثالثا: المقترحات.

تقترح الباحثة دراسة موضوع التصغير لأنه لازال خصباً، ولأنه لم يحظ بالقدر الوافر من الدراسة والبحث من قبل المتخصصين، من خلال الجوانب التالية:

التصغير وأغراضه في صحيح البخاريّ "دراسة دلالية".

التصغير وأغراضه في صحيح مسلم "دراسة صرفية".

التصغير في ديوان الفرزدق"دارسة تحليلية".

التوصيات:

توصي الباحثة توجيهَ الدراسات اللغوية إلى التوسع والتعمق في موضوع التصغير بالتركيز على غرض التحقير على وجه الخصوص من خلال الشعر العربي، دون تجاهل للأغراض الأخرى.

وأخيراً أسأل الله العظيم –بأسمائه الحسنى وصفاته العلى–أن ينفعنا بما علّمنا، ويُعَلِّمنا ما يَنفعنا ويزيدنا علماً إنه وليّ ذلك والقادر عليه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، وصلى الله وسلّم على خير خلقه محمد وآله وصحبه أجمعين.

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآية	رقم الآية	السورة	الصفحة
1	وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا	48	المائدة	50
2	وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ	30	التوبة	33
3	يَٰبُنَىَّ ٱرْكَب مَّعَنَا	42	هود	29
4	قَالَ يَٰبُنَىَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ	5	يوسف	29
5	قَالَ يَٰبُنَىَّ لَا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَىٰٓ إِخْوَتِكَ	5	يوسف	32
6	وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ	20	يوسف	32
7	وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍۭ بَخْسٍ دَرَٰهِمَ مَعْدُودَةٍ	20	يوسف	70
	ٱلْمَالُ وَٱلْبَنُونَ	46	الكهف	61
8	وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ	115	طه	58
	وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ	39	يس	52
9	وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ	39	يس	77
10	وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ	39	يس	77
11	هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ	23	الحشر	50

12	فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا	17	الطارق	33
13	لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ	1	قريش	33
14	وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ	4	المسد	32
	وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ	4	المسد	70

فهرس الأحاديث

الرقم	الحديث	الراوي	الصفحة
1	أصيحابي أصيحابي	مسلم	15
2	عَرضَ لي قُبيل	الترمذي، ابن حنبل، النسائي	28
3	أصيحابي أصيحابي	مسلم	29
4	يا حميراء! أتحبين أن تنظري إليهم	النسائي	29
5	كنا قعوداً عند رسول الله –صلى الله عليه وسلم –فذكر الفتن،	أبو داود	31
6	أنّه كان يكره يقول	ابن أبي شيبة	52
7	كان إذا أراد سفرا ورّى	الجزري	56
8	انطلقوابناإلىأُنيسيان	الجزري	79
9	فأتينا بطن الكديد	الجزري	59
10	قدمنا رسول الله صل الله عليه وسلم ليلة المزدلقة أغيلمة بني عبد المطلب	أبو داود، ابن ماجه، ابن حنبل	60
11	أنّه كان يكره يقول	ابن أبي شيبة	76
12	انطلقوا بنا إلى أُنيسيان	الجزري	79

فهرس الشعر

الرقم	البيت	الصفحة
1	فُعيلا أجعل الثلاثي إذا	22
2	صُغ الثلاثي على (فُعيل)	22
3	فُعيعل مع فُعيعيل لما	22
4	يا ما أمليح غزلانا شدن لنا	23
5	فعظم وحقر وقرب زماني	24
6	لو غير عبد بني جوُية سبني	24
7	بين الكُليبي القصير عمادة	25
8	وإني لقاض بين تيم فعادل	25
9	أتغلب ما حكم الأُخيطل إذ قضى	25
10	إن الأُخيطل لو يفاضل خندقا	25
11	أفي كل يوم تحت ضبني شُويعر	26
12	أذم إلى هذا الزمان أُهيله	26
13	غنيت به عمن سواه وحولت	26
14	بين الكُليبي القصير عمادة	27
16	وإني لقاض بين تيم فعادل	27
17	فتى ألف جزء رأيه في زمانه	27
18	أذا الغصن ام ذا الدعص أم أنت فتنة	27
19	إذا اجتمعا في راحتيك كلاهما	28
20	وأفجع من فقدنا من وجدنا	28
21	ودوية لو ذو الُرميمة رامها	30
22	إذا عذلوا فيها أجبت بأنة	30
23	فُويق جُبيل شامخ الرأس لم تكن	30

24	وكل أناس سوف تدخل بينهم	30
25	داهية قد صغّرت من الكبر	31
26	يامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا	38
27	ما أَقْدَرَ اللهَ أنْ يُدْنِي على شَحَطٍ	39
28	كل أناس سوف تدخل بينهم	40
29	وغاب قُميرً كنتُ أهوى غروبه	52
30	أهلا بأهل وبيتا مثل بيتكم	58
31	زعمت تماضر أنني إمّا أمت	59
32	أما أقاتل عن ديني على فرسي	60
33	يامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لنَا	72

فهرس المصادر و المراجع

القرآن الكريم.

1-الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ/2000م).

2-الاستراباذي، محمد بن الحسن السمنائي النجفيالرضي، **شرح كافية ابن الحاجب**، تحقيق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي ويحي بشير مصطفى، ط1، (د.م: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ/1966م).

3-الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين،**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ/1998م)..

4-الألباني، ناصر الدين،أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم الاشقودري، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**،ط1، (الرياض: الناشر مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د.ت).

5-الأنباري، أبي البركات، **لمع الأدلة**، تحقيق، سعيد الافغاني، (د.م: مطبعة الجامعة السورية، 1957م).

6-الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ط1، (د.م: المكتبة العصرية، 1424هـ/2003م).

7-بالجاحظ، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء الليثي أبو عثمان، **البيان**، د.ط، (بيروت: دار ومكتبة الهلال، 1423هـ).

8-التبريزي، الإمام العلامة محمد بن عبد الله الخطيب،**مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني،تقديم: عبد الغني الدقر، ضبط وترقيموتشجير: عبد الجليل العطا البكري، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ/2001م).

9-الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، أبو عيسى، **سنن الترمذي**، تحقيق، أحمد محمد شاكرومحمد فؤاد عبد الباقيوإبراهيم عطوة عوض، ط2، (مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، 1395هـ-1975م).

10-الثعالبي، أبو المنصور، **سر العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، د.ط، (د.م، دار المعرفة، د.ت).
11-الجاربردي، مجموعة الشافية،تحقيق: محمد عبد السلام شاهين، ط1، (بيروت، دار الكتبالعلمية، 1435هـ-2014م).
12-الجرجاني، عبد القاهر، **المقتصد**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، ط1، (د.م، منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، 1982م).
13-الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف، **التعريفات**، تحقيق وضبط وتصحيح، جماعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1403هـ -1983م).
14-الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاويومحمود محمد الطناحي، د.ط، (بيروت، المكتبة العلمية، 1399هـ -1979م).
15-ابن جني، أبو الفتح عثمان الموصلي، **المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني**، ط1، (د.م، دار إحياء التراث القديم، 1373هـ-1954م).
16-ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، **اللمع**، تحقيق: فائز فارس الكويت، د.ط، (د.م، دار الكتب الثقافية، د.ت).
17-ابن جني، أبو الفتح عثمان، **التصريف الملوكي**، تحقيق، أحمد الخاني، ط2، (دمشق دار المعارف، د.ت).
18-ابن جني، عثمان، **المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات**، تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، (د.م، د.ن، د.ت).
19-الجوهري، إسماعيل بن حماد،**الصحاح**، تحقيق:أحمد عب الغفور عبدالله، ط4، (د.م، دار العلم للملايين، 1990م).
20-ابن الحاجب، **الكافية في النحو**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، د.ط، (د.م، مكتبة الآداب، 1431هـ-2010م).
21-ابن حجر، أوس،**ديوان أوس بن حجر**،تحقيق، محمد يوسف نجم،د.ط، (بيروت، د.ن، 1960م).
22-الحلبي، السمين، **الدر المصون**،تحقيق:أحمد محمد الخراط، ط4، (دمشق، دار القلم، د.ت).

23-الحملاوي، أحمد بن محمد بن أحمد، **شذا العرف في فن الصرف**، تقديم وتعليق: محمد بن عبد المعطي وخرج شواهده: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، (الرياض، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت).

24-ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن هلال بن أسد الشيباني، **مسند الإمام أحمد**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (د.م، مؤسسة الرسالة، 1421هـ-2001م).

25-ابن حيان، بو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي،**ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1418هـ-1998م).

26-ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **إعراب ثلاثين سورة**، د.ط، (د.م، دار ومكتبة الهلال، 1985م).

27-ابن أبي داود، أبو بكر عبد الله بن سليمان، **المصاحف**، تحقيق:محمد بن عبدو، ط1، (القاهرة، الفاروق الحديثة مصر، 1423هـ-2002م).

28-ابن أبي داود، أبو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، (صيدا – بيروت، المكتبة العصرية، د.ت).

29-درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى، **إعراب القرآن وبيانه**، ط4، (حمص، دار الإرشاد للشئون الجامعية، دمشق – بيروت، دار اليمامة، دمشق – بيروت، دار ابن كثير، 1415هـ).

30-الدقيقي، سليمان بن بنينبن خلف بن عوض المصري، **اتفاق المباني وافتراق المعاني**، الدقيقي، تحقيق، يحي عبد الرؤوف جبر، ط1، (الأردن، دار عمان، 1405هـ-1985م).

31-الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **سير أعلام النبلاء**، د.ط، (القاهرة، دار الحديث، 1427هـ-2006م).

32-الراجحي، عبده ، **التطبيق الصرفي**، د.ط، (د.م، دار النهضة العربية، د.ت).

33-الراجحي، عبده، **التطبيق النحوي**، د.ط، (د.م، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د.ت).

34-الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين،**التفسير الكبير**، ط3، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1420هـ-2000م).

35-الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، **معاني القرآن وإعرابه**، تحقيق: عبد الجليل عبدو شلبي، ط1، (بيروت، علم الكتب،1408).
36-الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **المستقصي في أمثال العرب**، ط2، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1987م).
37-ابن سعد محمد بن منيع أبو عبدالله البصري الزهري، **الطبقات الكبرى**، تحقيق، إحسان عباس، ط1، (بيروت، دار صادر، 1968م).
38-سعدي، أبو عبد الله عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر حمد، **تفسير أسماء الله الحسنى**، تحقيق: عبيد بن علي العبي، (المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، د.ت).
39-سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر،**الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، (القاهرة، مكتبة الخانجي، 1408هـ-1988م).
40-ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيلالمرسي، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط1، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1417هـ-1996م).
41-السيرافي، أبو سعيدالحسن بن عبدالله بن المرزبان، **منهج السيرافي في شرح كتاب سيبويه**، تحقيق، أحمد حسن مهدلي وعلي سيد، د.ط، (د.م، دار الكتب العلمية، 2008م).
42-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، د.ط، (د.م، المكتبة العصرية-دار إحياء الكتب العربية، د.ت).
43-السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، د.ط، (مصر، المكتبة التوفيقية، د.ت).
44-السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو**،تحقيق، عبد الحكيم عطية وعلاء الدين عطية،ط2، (دمشق،دار البيروني، 1427هـ-2006م).
45-ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الكوفي، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق : كمال يوسف الحوت، (الرياض، مكتبة الرشد، 1409هـ).
46-الصابوني، محمد بن علي، **التبيان**، ط1، (د.م، مكتبة البشرة، د.ت).

47-الصبان، أبو العرفان، محمد بن علي الشافعي،**حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1417هـ-1997م).

48-الطبري، محمد بن جرير بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر، **جامع البيان**، تحقيق:أحمد محمد شاكر، ط1، (د.م، مؤسسة الرسالة،1420هـ-2000م).

49-ابن عاشور، محمد الطاهر،**تفسير التحوير والتنوير**، د.ط، (تونس، الدار التونسية للنشر، 1984).

50-عبد الحميد، محمد محيي الدين، **دروس التصريف**، د.ط، (د.م، المكتبة العصرية، د.ت).

51-ابن عقيل،بهاء الدين، **المساعد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ط1، (د.م، جامعة أم القرى، 1402هـ-1982م).

52-ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20،(القاهرة، دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 1400هـ-1980م).

53-العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي محب الدين، **شرح ديوان المتنبي**، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، د.ط، (بيروت، دار المعرفة، د.ت).

54-العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق:عبد الإله النبهان، ط1، (دمشق، دار الفكر، 1416هـ-1995م).

55-الغنيمان، الواضح في الصرف، د.ط، (د.م، جامعة الملك سعود، د.ت).

56-ابن فارس، احمد بن زكريا بن الحسين، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، (د.م، دار الفكر، 1399-1979).

57-الفارسي، أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الفغار، **التكملة**، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، ط2، (د.م، عالم الكتب، 1419هـ-1999م).

58-الفارسي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، **الإيضاح**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، (د.م، د.ن، 1389هـ-1969م).

59-الفراهيدي،الخليل بن أحمد، **العين**، ط1، (د.م، دار الكتب العلمية، 1429هـ-2003م).

60-الفرزدق، ديوان **الفرزدق**، شرح وضبط علي فاعور، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1407هـ-1987م).

61-فنسنك، أ، ي، **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**، تحقيق، محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (د.م، مكتبة بريل، 1936م).

62-القرشي، أبي الربيع عبدالله بن أحمد بن عبدالله القرشي الإشبيلي السبتي، **تفسير القرآن الكريم**، تحقيق ودارسة: صالحة بنت راشد بن غنيم آل غنيم، د.ط، (د.م، د.ن، د.ت).

63-ابن ماجة، ابن أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**،تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، (د.م، دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، د.ت).

64-ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله، ابن الطائي الجياني، أبو عبد الله، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، (الإسلامية مكة المكرمة،جامعة أم القرى، د.ت).

65-ابن مالك، محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الأندلسي جمال الدين، **التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد محمد المختون، د.ط، (د.م، دار هجر، د.ت).

66-المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي ،أبو العباس،**المقتضب**،تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، د.ط، (بيروت، عالم الكتب، د.ت).

67-المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسين المرزوقي الأصفهاني، **شرح ديوان الحماسة** ، تحقيق: غدير الشيخ، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية 1424هـ-2003م).

68-مصطفى الغلاييني، عنوان الكتاب: **جامع الدروس العربية**، ط30، (د.م، المكتبة العصرية،1415 - 1994).

69-ابنالملوح، قيس، **ديوان قيس بن الملوح مجنون ليلى** ، تحقيق: يسري عبد الغني، ط1، (د.م، دار الكتب العلمية 1420هـ-1999م).

70-ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن الأنصاري الرويفعي الإفريقى، **لسان العرب**، ط3، (بيروت، دار صادر، 1414هـ).

71-الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، د.ط، (بيروت، دار المعرفة، د.ت).

72-النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني،**السنن الكبرى**، تحقيقوتخريج: حسن عبد المنعم شلبي، إشراف: شعيب الأرناؤوط، تقديم: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421هـ-2001م).

73-ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسفالأنصاري، أبو محمد، جمال الدين، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، د.ط،(د.م، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت)

74-ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف لأنصاري،**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمداللهط، (بيروت، دار الفكر، 1985م).

75-ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين،**شرح قطر الندى ويل الصدى**، تحقيق: محمدمحيي الدين عبد الحميد، ط11، (القاهرة، د.ن، 1383م).

76-ابن يعيش، علي ابن أبي السرايا محمد بن علي أبو البقاء، **شرح المفصل للزمخشري**، تحقيق، إميل بديع يعقوب،ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ-2001م).